



E/ECA/COE/35/9
AU/STC/FMEPI/EXP/9(II)
Distr.: General
30 March 2016

Arabic
Original: English

الاتحاد الأفريقي
لجنة الخبراء
الاجتماع الثاني

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة الخبراء
الاجتماع الخامس والثلاثون

الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي
الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط
والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

اجتماع لجنة الخبراء

أديس أبابا، ٣١ آذار/مارس - ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦

تقرير فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

المحتويات

رسالة من الأمين التنفيذي	أ
أولا - أفريقيا تنهض: الاتجاهات الكبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	١
ثانيا - تحقيق التحول الهيكلي في أفريقيا: النتائج البرنامجية المنجزة في عام ٢٠١٤-٢٠١٥ ..	٩٠
ثالثا - إحاطات مقدمة من الهيئات الفرعية الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك لجان الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكاتب دون الإقليمية.....	٧٢
رابعا - آفاق المستقبل: المسائل الإنمائية الاستراتيجية اللازم بحثها خلال فترة السنتين القادمة.....	٩٤
الخلاصة: الأهداف والإنجازات.....	٩٩
المرفق: متابعة القرارات المنبثقة عن الاجتماعات السنوية المشتركة الثامنة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.....	١٠٣

رسالة من الأمين التنفيذي

يقدم هذا التقرير استعراضاً للتقدم المحرز خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويركز التقرير على النتائج التي تحققت فيما يتصل بدعم خطة التحول في أفريقيا.

لقد قامت اللجنة الاقتصادية بدور جوهري في الدفع قدماً بخطة عام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي نصبو إليها" في أعقاب إعادة التوجه الذي شهدته في عام ٢٠١٣ لكي تركز أكثر على تعزيز نفوذها السياسي، واكتساب المزيد من المصدقية والثقة، وتعزيز المحاسبة والاستناد إلى التعلّم، والترويج لزيادة الكفاءة التشغيلية لدعم خطة التحول في أفريقيا.

وقد أكد القادة الأفريقيون مجتمعين خلال فترة السنتين قيد الاستعراض أولوياتهم واحتياجاتهم باعتماد عدد من الأطر العالمية والقارية المفضية إلى التحول بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة. وقد شهد عام ٢٠١٤ اعتماد خطة عام ٢٠٦٣، التي تشكل إطاراً قارياً تطلّعيّاً يستند إلى رؤية الاتحاد الأفريقي المتمثلة في "قارة تنعم بالتكامل والرخاء والأمن، يتولى زمامها مواطنوها بأنفسهم وتمثل قوة فاعلة على الصعيد العالمي". واهتدت أولويات المنطقة وصوتها الجماعي بخطة عام ٢٠٦٣ في وضع الأطر الإنمائية العالمية الرئيسية الثلاثة في عام ٢٠١٥: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ والوثيقة الحتامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)؛ واتفاق باريس لعام ٢٠١٥ بشأن تغير المناخ. وقد استرشدت هذه العمليات الحكومية الدولية بالموقف الأفريقي الموحد بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتوافق آراء مراكش، اللذين تم وضعهما بمساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ويستند نجاح اللجنة الاقتصادية بصورة جوهريّة إلى التركيز على تطبيق البحوث السياساتية المتينة القائمة على الأدلة التي يجري إعدادها داخل اللجنة بتعاون متنامٍ بين الشُّعب ومشاركة متزايدة لأصحاب المصلحة، على مجالات الأولوية الاستراتيجية الرئيسية. وما فتئ المنشور الرئيسي للجنة، التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، يوفر بحوثاً متعمقة عن التصنيع في أفريقيا الذي يعدّ أمراً لا غنى عنه لتحقيق التحول الهيكلي في القارة. فقد تناول التقرير في عام ٢٠١٤ كيفية بناء مؤسسات وعمليات وآليات مبتكرة للسياسات الصناعية تتسم بالمرونة والفعالية لتعزيز عملية التصنيع. وفي ضوء أهمية التجارة لعملية التصنيع، تناول تقرير عام ٢٠١٥ العلاقة الثنائية الاتجاه التي تربط بين التصنيع والتجارة. وعلى نفس المنوال، أسهم العمل الذي اضطلعت به اللجنة الاقتصادية لدعم الدول الأعضاء خلال مفاوضات التجارة في الإطلاق الناجح لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية في حزيران/يونيه ٢٠١٥، مما أعطى إشارة البدء لمفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية والموقف الأفريقي الموحد للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وعمل المركز الأفريقي للسياسات المناخية التابع للجنة الاقتصادية على تسخير الحجم

المتزايد من البيانات المتوفرة لديه، بما في ذلك بيانات التنبؤات المناخية وعلوم المناخ وأبحاثه في القارة، لتعميق الوعي بالاحتياجات فيما يتعلق ببناء اقتصادات مقاومة للمناخ وما يترتب على ذلك من آثار، ولتشكيل موقف المنطقة خلال العمليات التحضيرية السابقة للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ التي عُقدت في باريس.

ويتجلى حرص اللجنة الاقتصادية على الجودة الرفيعة لبحوثها في الاستقصاء الذي أجرته لتبين آراء شركائها. فقد أظهرت النتائج أن هناك رأياً إيجابياً فيما يخص المساهمة التي قدمتها اللجنة من حيث نفوذها على سياسة التنمية في المنطقة، حيث رأى ٨٥ بالمائة من المجهيين أن نواتج اللجنة المعرفية تنسم بجودة عالية وبفعالية في تشجيع المناقشات بشأن خطة التحول في أفريقيا، وأشار أكثر من ٧٠ بالمائة من المجهيين إلى أن الخدمات المعرفية التي تقدمها اللجنة الاقتصادية تنبئ عن درجة عالية من الوعي بالسياق الذي يميز المنطقة كما أنها هامة ومناسبة للغرض الذي صُممت من أجله، واتفق نحو ٩٠ بالمائة من المجهيين على أن اللجنة تنتج، على صعيد السياسات العامة، أفكاراً يمكن الاعتماد عليها ولها علاقة مناسبة بصميم عملها.

وقد شكل التركيز على التنمية الإحصائية في أفريقيا أحد المحاور الرئيسية لعمل اللجنة الاقتصادية. فتحويل مكاتب اللجنة دون الإقليمية الخمس إلى مراكز بيانات يُسهّم في دعم القدرات الإحصائية للدول الأعضاء ويوفر مادة يُسترشد بها عند إعداد الموجزات القطرية ودون الإقليمية التي تصدرها اللجنة. ونتيجة لذلك جرى إعداد ما مجموعه ٤٠ موجزاً قفريقياً. وقد قامت اللجنة الاقتصادية بدور رئيسي في هذا الصدد حيث قدمت الدعم التقني لمفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية الأعضاء في صقل المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة قبل اجتماع لجنة الإحصاءات في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وتعكف اللجنة الاقتصادية حالياً على العمل مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لوضع مجموعة متكاملة من المؤشرات لتتبع الأداء بشأن أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣. ومن شأن ذلك أن يكفل اتباع نهج متماسك ومتكامل الجوانب للتنفيذ والمتابعة لكلتا الخطتين.

والدول الأعضاء، إذ تؤكد على نحو متزايد أولوياتها واحتياجاتها السياسية، لا تزال ترى في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا شريكاً جديراً بالثقة يتمتع بالمصداقية يستعان به لتقديم المساعدة التقنية وتنمية القدرات. وقد أدى هذا إلى تزايد الطلب على دعم اللجنة الذي اتخذ شكل مشاركة سياسية رفيعة المستوى مع الدول الأعضاء في عدد من المجالات بما في ذلك التصنيع والسياسات الصناعية، والتجارة، وكفاءة الطاقة، والاقتصاد الأزرق، والهجرة. وقد أسهم ذلك التأييد في جعل اللجنة تتبوأ مرتبة الشريك المفضل.

وقد أثبتت اللجنة الاقتصادية مصداقيتها كذلك من خلال استمرار تعاملها الناجح مع الشركاء غير التقليديين، بما في ذلك القطاع الخاص والجامعات ومجامع الفكر، في إطار مساعيها لتوسيع نطاق حضورها على الصعيدين الفني والسياسي وتعزيزه. وبالمثل، تمكنت آلية

التنسيق الإقليمي، بفضل جهود اللجنة الاقتصادية، من إقرار إطار تجديد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧ من جانب القادة الأفريقيين في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وقد أفضت الشراكة الاستراتيجية للجنة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي إلى نتائج هائلة فيما يتصل بالموقف الأفريقي الموحد من خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥، ودليل التكامل الإقليمي الأفريقي، وسلسلة تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا، وتمويل التنمية وعلى وجه الخصوص التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا.

وعلى الصعيد الداخلي، عززت اللجنة الاقتصادية التزامها بترسيخ المساءلة والكفاءة لكي تصبح مهيأة للاضطلاع بالمهام الموكلة إليها. وقد اتخذت إجراءات محددة لجعل المنظمة أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة وتركيزاً على تحقيق النتائج المتوخاة. حيث اعتمدت اللجنة خطة أعمال سنوية تهدف إلى تحقيق المزيد من التكامل على صعيدي التخطيط والميزنة عبر كافة مصادر التمويل (أي الميزانية العادية والموارد من خارج الميزانية)، بما يتواءم مع التطور الذي تشهده اللجنة والنتائج الاستراتيجية التي تحققها والتزامها بمراعاة الاعتبارات الجنسانية. كما تم في عام ٢٠١٤ استحداث لوحة متابعة لإدارة الأداء التنفيذي للجنة لكي تكون بمثابة حلقة لتلقي الردود بشأن الأداء وتحفيزه وذلك بغرض دعم إدارة النتائج بصورة متكاملة ومستمرة ومتسقة، والمساعدة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية فيما يتعلق بعمل اللجنة في مجال البحوث السياساتية ونشر المعرفة.

وإنني لفخور بما حققته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من إنجازات خاصة بالنظر إلى أن هذه النتائج تحققت في ضوء بيئة اقتصادية ومالية عالمية تعاني بصورة متزايدة من الهشاشة والتقلب. وتثبت هذه النتائج أكثر فأكثر نفوذ اللجنة الاقتصادية على صعيد السياسات العامة ومصداقيتها كمجمع فكر مرجعي بشأن أولويات تنمية أفريقيا. وإنني لعلني ثقة من أن الدول الأعضاء سوف تبرز النتائج التي تحققت وتواصل دعمها لنا في وضع أفريقيا في صدارة اهتماماتنا.

أولاً - أفريقيا تنهض: الاتجاهات الكبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

١ - انخفض النمو الاقتصادي لأفريقيا بصورة معتدلة في أعقاب الانكماش الطفيف الذي شهده الاقتصاد العالمي، والناجم في المقام الأول عن تباطؤ النمو في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، في الوقت الذي استمر فيه الانتعاش المتواضع في الاقتصادات المتقدمة النمو. أما بالنسبة للمستقبل، فإن آفاق النمو في أفريقيا تظل إيجابية، إذ لا يزال النمو مدفوعاً بقوة الطلب المحلي والاستثمار (خاصة في الهياكل الأساسية). وقد تواصل تعزيز الاستثمار بفضل تحسّن بيئة الأعمال التجارية وانخفاض تكاليف ممارستها وتحسّن إدارة الاقتصاد الكلي. كما أن ازدهار قطاع الخدمات وتركيز الاقتصادات المصدّرة للنفط على القطاعات غير النفطية من أجل التخفيف من وطأة الانخفاض المستمر في أسعار النفط سيساهمان في التوقعات الإيجابية المتوسطة المدى. وإضافة إلى ذلك، فإن تزايد الصلات التجارية والاستثمارية فيما بين البلدان الأفريقية وبين الاقتصادات الأفريقية والاقتصادات الناشئة، فضلاً عن الانتعاش الذي تشهده أسواق التصدير التقليدية خاصة في منطقة اليورو، سيسهم كلاهما بصورة إيجابية في التوقعات المتوسطة المدى.

ألف - التطورات المستجدة في الاقتصاد العالمي وآثارها على أفريقيا

٢ - شهد النمو العالمي انخفاضاً معتدلاً حيث هبط من ٢,٦ بالمائة في عام ٢٠١٣ إلى ٢,٤ بالمائة في عام ٢٠١٥، وهو ما يعكس نمواً متواضعاً في الاستثمار والاستهلاك النهائي للأسر المعيشية. ومن بين العوامل الرئيسية التي أثرت سلباً على النمو العالمي التباطؤ الاقتصادي والتحول الذي شهده النشاط الاقتصادي في الصين الذي انتقل من الاستثمار والصناعات التحويلية إلى الاستهلاك والخدمات؛ وانخفاض أسعار الطاقة والسلع الأساسية الأخرى (الذي أثر في النشاط الاقتصادي في بلدان مثل الاتحاد الروسي والبرازيل وبلدان أخرى مصدّرة للسلع الأساسية)؛ والتشدد التدريجي في السياسة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية.

٣ - وسوف تستمر حالة عدم اليقين المتواصلة على صعيد الاقتصاد الكلي منذ الأزمة المالية العالمية وتقلب أسعار السلع الأساسية في تشكيل التوقعات على المدى المتوسط. وفي ضوء هذا الهبوط في أسعار السلع الأساسية وأنماط النمو العالمية والانخفاض في تدفقات التجارة وتدفقات رأس المال والاختلافات في السياسات النقدية المتبعة، أصبحت تقلبات أسعار الصرف أكثر حدة. وقد تنتج عن التراجع المستمر في أسعار النفط توقعات إيجابية للقارة الأفريقية بالنظر إلى عدد البلدان المستوردة للنفط فيها، لكن البلدان المصدّرة له قد تشهد تدهوراً في رصيد حساباتها الجارية وانخفاضاً في قيمة معدلات الصرف فيها. وسيؤدي تشديد السياسات النقدية في الولايات المتحدة إلى زيادة تدفقات رأس المال إلى خارج الاقتصادات النامية والناشئة.

باء - الأداء الاقتصادي الأفريقي وتوقعاته

٤ - انخفض معدل النمو في أفريقيا (فيما عدا ليبيا) انخفاضاً طفيفاً من ٣,٩ بالمائة في عام ٢٠١٤ إلى ٣,٧ بالمائة في عام ٢٠١٥ بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، فإن النمو في أفريقيا هو ثاني أسرع نمو بعد النمو في بلدان شرق وجنوب آسيا. ولا يزال هذا النمو يعتمد على الطلب المحلي، ويتأثر نمو الاستهلاك الخاص بزيادة ثقة المستهلك وتنامي الطبقة الوسطى في القارة، في حين يعتمد الاستثمار بصفة أساسية على تحسن بيئة الأعمال التجارية وانخفاض تكاليف ممارستها. ويُذكر إلى جانب ذلك أن الإنفاق الحكومي المستمر في مشاريع الهياكل الأساسية على وجه الخصوص يساهم مساهمةً إيجابية في النمو. بيد أن الموازن الخارجية أثرت تأثيراً سلبياً على النمو في عام ٢٠١٥ نتيجة لضعف أسعار السلع الأساسية وتقلبها.

١ - لا يزال الاستهلاك الخاص المحرك الرئيسي للنمو في أفريقيا

٥ - ارتفعت مساهمة الاستهلاك الخاص من ١,٦ بالمائة في عام ٢٠١٤ إلى ٢,٧ بالمائة في عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من تزايد تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، لم يشهد تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في عام ٢٠١٥ سوى نمو بمقدار ١,٠ نقطة مئوية نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويُعزى ذلك أساساً إلى انخفاض تدفقات رأس المال نتيجة للتباطؤ في الاقتصاد العالمي، لاسيما بين شركاء أفريقيا الإنمائيين في منطقة اليورو وبعض الاقتصادات الناشئة مثل الاتحاد الروسي والبرازيل والصين. وواصل صافي الصادرات التأثير سلباً على النمو في عام ٢٠١٥.

٢ - تفاوت أداء النمو على نطاق المجموعات الاقتصادية والمناطق دون الإقليمية

٦ - على الرغم من انخفاض أسعار النفط، فقد حققت البلدان المصدرة له معدل نمو وصل إلى ٣,٩ بالمائة خلال فترة السنتين. وهذا الأداء الذي مرده إلى تدني أسعار النفط الذي خففت منه جزئياً الديناميات السليمة في القطاعات غير النفطية، هو أفضل من أداء البلدان المستوردة للنفط التي حققت نمواً متوسطاً قدره ٣,٥ بالمائة ومن أداء البلدان الغنية بالمعادن التي بلغ متوسط نموها ٣,٠ بالمائة. والنمو في هاتين المجموعتين من البلدان يدفعه بشكل رئيسي الاستهلاك الخاص الذي ارتفع بنسبة ٢,٥ بالمائة في المجموعة الأولى و٣,٢ بالمائة في الثانية مقارنة بمجموع الناتج المحلي الإجمالي.

٧ - وعلى الصعيد دون الإقليمي، حافظت شرق أفريقيا على أعلى معدل نمو في المنطقة بنسبة ٦,٢ بالمائة في عام ٢٠١٥، على الرغم من أنها عانت من تراجع النمو قياساً بمستويات عام ٢٠١٤. وتلت تلك المنطقة دون الإقليمية منطقة غرب أفريقيا بمعدل نمو قدره ٤,٤ بالمائة، ثم منطقة وسط أفريقيا بمعدل نمو بلغ ٣,٤ بالمائة ومنطقة شمال أفريقيا (فيما عدا

ليبيا) بمعدل نمو قدره ٣,٦ بالمائة في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وصولاً إلى الجنوب الأفريقي الذي سجل معدل نمو قدره ٢,٥ بالمائة في عام ٢٠١٥.

٣ - لا يزال نمو البلدان الأفريقية يستند إلى قاعدة ضيقة

٨ - كانت معدلات النمو الاقتصادي أعلى في أفريقيا مقارنةً بمعظم المناطق في العقد الماضي، غير أنه من الواضح أيضاً أن النمو بقي في العديد من البلدان الأفريقية معتمداً على قاعدة ضيقة. وقد ارتفع نتيجة لذلك عدد الأفريقيين الذين يعيشون في فقر مدقع، ولا يزال انعدام المساواة مدعاة للقلق العميق. والأهم من ذلك أن النمو الاقتصادي في أفريقيا ارتبط بالاستغلال المتزايد للموارد الطبيعية غير المتجددة التي تتسم بضآلة القيمة المضافة وضعف توليد العمالة، ولذلك لا تزال استدامة النمو باعثاً على القلق البالغ.

٤ - يتباين أثر انخفاض أسعار النفط على نمو الاقتصادات الأفريقية

٩ - واصلت أسعار النفط الخام تراجعها بمعدل شهري بلغ ٤,١ بالمائة خلال الفترة الممتدة من حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وعادة ما يجري تفسير الانخفاض الشامل لأسعار السلع الأساسية بقوة العرض وانخفاض الطلب بسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي. ويبين التحليل الذي قامت به اللجنة الاقتصادية باستخدام بيانات شهرية من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ أن أسعار النفط كان لها تأثير إيجابي كبير على البلدان المستوردة للنفط والبلدان الغنية بالمعادن، بينما كان تأثيرها سلبياً على البلدان المصدرة للنفط التي تسعى بصورة متزايدة إلى اتباع مسار متنوع للنمو. وهكذا، يبدو أن تأثير النمو في أفريقيا عموماً بانخفاض أسعار النفط كان طفيفاً. وهذا التأثير الطفيف لتراجع أسعار النفط يبرز أهمية مبادرات التنويع المستمرة التي تقوم بها البلدان الأفريقية، لا سيما في القطاعات غير النفطية، إلى جانب تأثير التحسن في إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات المالية المرتبطة بها.

٥ - يستند العجز المالي المتزايد إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية والمشاريع الاستثمارية الكبيرة

١٠ - ارتفع العجز المالي في أفريقيا من ٥,١ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٤ إلى ٥,٦ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥. وقد ساهم استمرار تراجع أسعار النفط وتقلب أسعار السلع الأساسية في انخفاض العائدات المالية في العديد من البلدان الأفريقية، بينما ساهم الإنفاق الكبير على الهياكل الأساسية والتخفيف المالي وزيادة الإنفاق في الفترة التي تسبق الانتخابات في عدد من البلدان في ارتفاع مستوى الإنفاق خلال تلك الفترة. ومن المتوقع أن يتقلص العجز المالي في عام ٢٠١٦ إلى ٤,٦ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي نظراً لأنه من المتوقع ارتفاع أسعار السلع الأساسية والنمو في الاقتصادات الناشئة والمتقدمة.

٦ - تشديد السياسة النقدية في خضم انخفاض أسعار السلع الأساسية وانخفاض الإيرادات

١١ - طبقت البلدان الأفريقية سياسة نقدية متشددة درءاً للرياح المعاكسة العالمية التي أثرت سلباً على المنطقة. وكما كانت عليه الحال مع معظم البلدان النامية، فقد ارتفع معدل التضخم من ٧,٠ بالمائة في عام ٢٠١٤ إلى ٧,٥ بالمائة في عام ٢٠١٥. وأدت قوة دولار الولايات المتحدة وارتفاع أسعار الغذاء إلى ضغوط تضخمية في المنطقة، على الرغم من أن ضعف النمو العالمي وانخفاض أسعار السلع الأساسية عوّضا جزئياً الارتفاع في معدل التضخم. وزادت حدة ارتفاع معدلات التضخم أيضاً بسبب تخفيض قيمة العملة وخاصة في البلدان الغنية بالنفط في خضم تراجع أسعار النفط وانخفاض الإيرادات والصادرات. وأفضت تلك الضغوط التضخمية التي اقترنت بارتفاع العجز المالي والعجز في الحساب الجاري، إلى تشديد الأوضاع النقدية بما في ذلك رفع أسعار فائدة أدوات السياسة النقدية في بلدان مثل أنغولا وأوغندا وجنوب أفريقيا وغانا وكينيا وملاوي للحد من التضخم. ومع ذلك، يُتوقع نشوء اتجاه معتدل في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ نظراً لانخفاض أسعار الغذاء والطاقة، وتحسن الأوضاع الأمنية، وتناقص الآثار الناجمة عن إلغاء الإعانات في عام ٢٠١٤.

٧ - واصلت أسعار صرف العملات انخفاضها ولكن بتأثير ضئيل على الصادرات

١٢ - انخفضت قيمة معظم العملات الأفريقية في عام ٢٠١٥، وهو اتجاه بدأ في عام ٢٠١٤. ويعزى ذلك جزئياً إلى انخفاض أسعار النفط، ولكن أيضاً إلى قوة الدولار والتشديد المتوقع للسياسة النقدية في الولايات المتحدة. ومن المفترض أن يرتبط انخفاض قيمة العملة بزيادة في الصادرات وانخفاض الواردات. ومع ذلك، فإنه بالنسبة للبلدان الأفريقية يبدو الارتباط بين سعر الصرف والتجارة ضعيفاً جداً، بل ولا يتماشى مع هذه النظرية في بعض بلدان القارة. وربما يشير هذا الأمر إلى وجود عوامل أخرى تعوق قدرة أفريقيا على المنافسة وتقوض المكاسب الناجمة عن انخفاض قيمة العملة. ورغم تناقص تكلفة ممارسة الأعمال التجارية في أفريقيا، لا تزال هناك عقبات كبيرة تحول دون تعزيز تجارة أفريقيا، مما يوحي بانعدام التنوع في المنتجات والافتقار إلى القيمة المضافة.

٨ - سجلت جميع التجمعات الاقتصادية والمناطق دون الإقليمية عجزاً في الحسابات الجارية

١٣ - ارتفع العجز في الحسابات الجارية من -٣,٩ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤ إلى -٥,٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٥، وطال العجز جميع التجمعات الاقتصادية والمناطق دون الإقليمية. فقد أدى التباطؤ الاقتصادي العالمي، ولا سيما في الاقتصادات الناشئة، إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية وتراجع الطلب العالمي، وهو الأمر الذي أسهم بدور كبير في اتجاهات الحسابات الجارية، إذ شهدت البلدان الأفريقية المصدرّة للنفط عام ٢٠١٤ أول عجز في حساباتها الجارية (بلغ ٢,١ بالمائة) منذ عام ٢٠٠٩، أعقبه

عجز آخر بنسبة ٥,١ بالمائة عام ٢٠١٥. أما بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، فقد أدى انخفاض أسعار النفط إلى تقليل العجز. ومن بين المناطق دون الإقليمية، سُجل أكبر عجز للحساب الجاري في منطقة وسط أفريقيا (٨,١ بالمائة)، وتلتها منطقة شرق أفريقيا (٧,٤ بالمائة) ثم الجنوب الأفريقي (٥,٧ بالمائة).

٩ - لا تزال السلع الأساسية الأولية تهيمن على صادرات أفريقيا

١٤ - تهيمن الزراعة على معظم الاقتصادات الأفريقية، إذ إنها تشكل نسبة تصل إلى ٥٨ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض بلدان القارة مثل جمهورية أفريقيا الوسطى. وتراجع إجمالي صادرات القارة الأفريقية من السلع والخدمات بنسبة ٣,٢ بالمائة عام ٢٠١٣ وبنسبة ٥,٢ بالمائة عام ٢٠١٤، في حين زاد إجمالي الواردات بنسبة ٣,٠ بالمائة عام ٢٠١٣ وبنسبة ١,٧ بالمائة عام ٢٠١٤. وتستأثر السلع الاستهلاكية بالنصيب الأكبر من مجموع واردات القارة، في حين تتكون صادراتها بصورة رئيسية من سلع أساسية أولية بما في ذلك الوقود والمعادن الحُمّرية إضافة إلى المنتجات الزراعية من قبيل الكاكاو، والفواكه، والأسمدة، والخضروات. وفي عام ٢٠١٤، تراجعت صادرات الوقود بنسبة ١٣,٢، فيما انخفضت قيمة الصادرات من الفلزات والمعادن بنسبة ٨,٢ بالمائة في العام نفسه. وعلى صعيد المستحقات الإيجابية، يُذكر أنه في حين شهدت صادرات القارة الأفريقية إلى غالبية شركائها التجاريين ركوداً أو حتى تراجعاً منذ حدوث الأزمة المالية والاقتصادية في عام ٢٠٠٨، شهدت التجارة بين البلدان الأفريقية منذئذ انتعاشاً ملحوظاً من حيث الحجم والتنوع لفائدة السلع المصنّعة والخدمات. وكانت حصة السلع المصنّعة من إجمالي الصادرات من البضائع بين البلدان الأفريقية ٤١ بالمائة عام ٢٠١٤، بانخفاض عن عام ٢٠١٣ الذي بلغت فيه تلك الحصة نسبة ٤٤ بالمائة، في حين بلغت حصة الصادرات من الوقود ٣١ بالمائة عام ٢٠١٣ مقارنة بنسبة ٢٩ بالمائة عام ٢٠١٣.

جيم - آفاق النمو في الأجل المتوسط ومخاطره

١٥ - من المتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأفريقيا نمواً بنحو ٤,٣ بالمائة عام ٢٠١٦ و٤,٤ بالمائة عام ٢٠١٧. ويظل النمو نمواً مدفوعاً بالطلب المحلي القوي. ولا يزال تعزيز الاستثمار مستمراً بفضل تحسّن بيئة الأعمال التجارية، وانخفاض تكاليف ممارستها وتحسّن إدارة الاقتصاد الكلي. كما أن ازدهار قطاع الخدمات وتركيز الاقتصادات المصدّرة للنفط على القطاعات غير النفطية بغية التخفيف من وطأة الانخفاض المستمر في أسعار النفط سيساهمان في إيجاد آفاق جيدة للنمو المتوسط الأجل. وعلاوة على ذلك، فإن توطد العلاقات التجارية والاستثمارية داخل أفريقيا ومع الاقتصادات الناشئة، إلى جانب انتعاش أسواق

التصدير التقليدية ولا سيما في منطقة اليورو، سيساهم بشكل إيجابي في آفاق النمو في الأجل المتوسط.

١٦ - ومع ذلك، تواجه الاقتصادات الأفريقية مخاطر كبيرة من قبيل الصدمات المناخية والشواغل المتعلقة بالإرهاب، وهي مخاطر تتطلب اهتماما خاصا من قبل صانعي السياسات بغية الحفاظ على النمو بالمعدلات المطلوبة. وقد حدثت اضطرابات الاقتصاد العالمي بسبب تفاقم عدم الاستقرار المالي، واستشراء مشاكل الديون السيادية وارتفاع معدلات البطالة، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة النمو.

دال- التطورات الاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخراً

١٧ - حققت أفريقيا تقدما كبيرا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الرغم من صعوبة ظروف القارة في مستهل العملية. وكان خط الأساس، وهو عام ١٩٩٠ بالنسبة لمعظم الأهداف الإنمائية للألفية، متدينا نسبياً بالمقارنة مع المناطق النامية الأخرى. وهناك توجه إيجابي بشكل عام، إذ قُطع شوط كبير من التقدم في بلوغ أهداف معينة، مع وجود تفاوتات فيما بين البلدان وفي داخلها.

١ - حالة التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج الاجتماعية في أفريقيا

١٨ - شهدت أفريقيا تحسناً في الأداء الاقتصادي استمر لمدة عقدين تقريبا، ولكن وتيرة هذا التحسن وطبيعته لم تكونا من القوة بحيث تدعمان جهود الحدّ من الفقر أو إيجاد فرص العمل. وفي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠، انخفضت مستويات الفقر في مختلف أنحاء أفريقيا، وإن كان ذلك بوتيرة بطيئة، من ٥٦,٥ بالمائة إلى ٤٨,٤ بالمائة، في حين لم تشهد الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٣ سوى تراجع ضئيل لم يتعد ٨ بالمائة في نسبة السكان الذين يواجهون الجوع وسوء التغذية حيث تدهور الأمن الغذائي وانتشر سوء التغذية بفعل النزاعات وقسوة الظروف المناخية.

١٩ - ومع ذلك، فإن أفريقيا على وشك أن تحقق هدف تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي؛ ففي عام ٢٠١٣، حقق ٢٥ بلدا معدلا صافيا للالتحاق بالتعليم الابتدائي بلغ ٧٥ بالمائة. ومع ذلك، فإن معدلات الإكمال المبلغ عنها لا توأكب معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية، في حين استمرت التحديات المتعلقة بمسألة الجودة. وتحسنت معدلات التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي من ٠,٨٦ قبل عام ٢٠١٢ إلى ٠,٩٣ بعد عام ٢٠١٢، لكن معدل التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي والعالي لا يزال عند نقطتي ٠,٩١ و ٠,٨٧ على التوالي. وانخفضت وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ١٤٦ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء في عام ١٩٩٠ إلى ٦٥ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء في عام ٢٠١٢، وهو تحسّن بنسبة ٥٥,٥ نقطة مئوية إلا أنه أدنى من النتيجة المتوخاة في الغاية رقم ٤

من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين بحلول عام ٢٠١٥. أما الجهود المبذولة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل، فقد أسفرت عن بعض الإنجازات الجديرة بالملاحظة من حيث معدلات الإصابة بهذه الأمراض وانتشارها والوفيات الناجمة عنها.

٢٠ - وكان التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المتعلقة بالبيئة أبطأ مقارنة بغيره، فربح سكان أفريقيا فقط بإمكانهم الوصول إلى مصادر محسنة للمياه. وبالمثل، لم تزد نسبة السكان القادرين على الوصول إلى خدمات الصرف الصحي المحسنة إلا بنسبة متواضعة، إذ ارتفعت من ٢٤ بالمائة عام ١٩٩٠ إلى ٣٠ بالمائة عام ٢٠١٢. ولا تزال كفة الميزان تميل في هذا الصدد لصالح سكان المناطق الحضرية. ويؤدي ضعف الهياكل الأساسية الريفية مقترنا بالنمو السكاني إلى تدهور الأراضي وتناقص الإنتاجية الزراعية، مما يفضي إلى تدني الدخل والأمن الغذائي.

٢ - تقدم جيد تصحبه مع ذلك تفاوتات مزمنة

٢١ - من البادي أن التفاوت في التقدم المحرز على صعيد الأهداف وفي مختلف البلدان يتبع نمطا متبدلا حسب مستوى الدخل ونوع الجنس والإثنية والموقع. فمثلاً لا تتجاوز الطفلات الريفيات الفقيرات اللاتي يكملن مرحلة التعليم الابتدائي في أفريقيا، فيما عدا شمال القارة، نسبة ٢٣ بالمائة. وفي بعض البلدان، يقل احتمال التحاق الأطفال في الشريحة التي تمثل أفقر ٢٠ بالمائة من السكان بالتعليم الابتدائي ثلاث مرات عن احتمال التحاق الأطفال في شريحة أغنى ٢٠ بالمائة من السكان بهذه المرحلة من التعليم.

هاء- رأس المال البشري

٢٢ - لكن كان رأس المال البشري في أفريقيا يشهد تحسنا، فإن ارتباطه بالتصنيع ليس وثيقا بما فيه الكفاية شأنه في ذلك بالتأكيد شأن ارتباطه بالاقتصاد الأخضر على نحو ما اعتمد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وتهدف هاتان الخطتان إلى إحداث تحول في الاقتصادات عن طريق معالجة أوجه الضعف الهيكلي وإدماج جميع المواطنين، بما يحقق استدامة قائمة على أسس اجتماعية واقتصادية وبيئية متينة.

٢٣ - وتتفشى في أفريقيا مشكلتان وثيقتا الصلة ببعضهما بعضا هما البطالة والعمالة الناقصة، وهما مشكلتان تفاقم كل منهما الأخرى وتفضيان معا إلى اتساع نطاق القطاع غير الرسمي في البلدان. وفي البلدان التي تتوفر فيها البيانات، تبين أن أعلى معدلات البطالة في عام ٢٠١٢ كانت تلك التي شهدتها موريتانيا (٣١ بالمائة) وليسوتو (٢٦,٥ بالمائة) وغابون (٢٠,٣ بالمائة). وكانت نسبة البطالة بين النساء أعلى من مثيلتها لدى الرجال في ليسوتو ومصر وغابون، وهو ما يعكس جزئيا تباين مستويات وصول المرأة إلى سوق العمل.

واو - العمالة

٢٤ - بلغت معدلات البطالة في أفريقيا (فيما عدا منطقة شمال أفريقيا)، مصنفةً حسب نوع الجنس، نسبة ٦,٩ بالمائة للذكور و٨,٨ بالمائة للإناث في عام ٢٠١٤ ويشكل ذلك انخفاضاً طفيفاً قدره ٠,٢ نقطة مئوية و٠,١ نقطة مئوية مقارنةً بمعدلات عام ٢٠٠٩. ولا تزال معظم الوظائف في أفريقيا، وخاصة بالنسبة للشباب والنساء، تُولّد خارج الاقتصاد الرسمي حيث تكون المهارات المطلوبة ضعيفةً في الغالب. ويلاحظ أيضاً أن ٩ من كل ١٠ عمال في الريف والحضر في أفريقيا لديهم وظائف غير رسمية وأن غالبية العاملين هم من فئتي النساء والشباب.

زاي - السكان الذين هم في سن العمل

٢٥ - ارتفع عدد السكان الناشطين الذين هم في سن العمل (٢٥-٦٤ عاماً) بوتيرة أسرع من أي فئة عمرية أخرى، فقد زاد عددهم بأكثر من ثلاثة أمثال بين عامي ١٩٨٠ و٢٠١٥ حيث بلغ ١٢٣,٧ مليون نسمة (٣٣,٣ بالمائة) و٤٢٥,٧ مليون نسمة (٣٦,٥ بالمائة) على التوالي. وهذه الفئة السكانية الناشطة التي هي في سن العمل تتألف في معظمها من الشباب ويشكل نموها مع مرور الوقت سمة من سمات العائد الديمغرافي الذي يمكن أن يفضي إلى تحقيق أفريقيا مكاسب على صعيدي الإنتاجية والنمو الاقتصادي. ويرتكن هذا العائد الديمغرافي بامتلاك الشباب مجموعة المهارات المطلوبة من أجل تحقيق الآثار الإيجابية.

حاء- التوسع الحضري

٢٦ - ستشهد أفريقيا في الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ أعلى معدلٍ للتوسع الحضري في العالم، إذ ستبلغ نسبته ٣,٤٢ بالمائة سنوياً مقارنةً بالمعدل العالمي الذي سيبلغ ١,٨٤ بالمائة خلال الفترة نفسها.

٢٧ - وعلاوة على التحول الديمغرافي، تساهم المناطق الحضرية حالياً بحصة تزيد على ٥٥ بالمائة في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الأفريقية. غير أن الدور الاقتصادي للمدن يُعزى في جانب كبير منه إلى الاستهلاك وليس الإنتاج. فبخلاف مناطق أخرى في العالم، لا يرتبط التوسع الحضري في أفريقيا بالتصنيع، وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى نشوء ما يسمى "مدن الاستهلاك"، أي المدن التي يسكنها في المقام الأول العاملون في خدمات غير قابلة للتداول التجاري. وعلاوة على ذلك، لا تزال المدن الأفريقية تنسم بطابع غير رسمي إلى حد بعيد. ويسبب هذا الأمر إشكاليةً حادة نظراً للطفرة الكبيرة في أعداد الشباب في المنطقة، وما يقترن بذلك من حاجة إلى إيجاد فرص عمل لائقة.

طاء - الاستنتاجات

٢٨ - فاقت معدلات النمو الاقتصادي في أفريقيا مثيلاتها في معظم مناطق العالم في العقد الماضي، إلا أن هذا النمو لم يكن شاملاً للجميع في العديد من البلدان الأفريقية، فقد زاد عدد سكان القارة الذين يعيشون في فقر مطلق وأولئك الذين يعانون من الجوع وظلَّ انعدام المساواة يشكل شاغلا من الشواغل الكبرى. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام إلى أوجه عدم المساواة والإقصاء الاجتماعي بسبل منها مثلا برامج الحماية الاجتماعية الاستباقية. ويُعزى ذلك بصورة رئيسية إلى أن النمو الاقتصادي في أفريقيا ارتبط بالزيادة في استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة مع ضآلة القيمة المضافة وضعف توليد العمالة، وهو ما يقوض استدامة النمو في القارة. إن نمو أفريقيا الحضري دونما تخطيط، وهي التي تتسم بغلبة الشباب على تركيبها السكانية، في حاجة إلى أن تواكبه عملية تنمية توفر المهارات المطلوبة وتقدم القدر الكافي من الخدمات العامة التي تتسم بالكفاءة.

٢٩ - وينبغي تزويد القطاع غير الرسمي بحزم سياساتية توفر التدريب وإمكانية الحصول على الائتمان والحماية الاجتماعية، بغية زيادة الإنتاجية والمساهمة في تحسين الرفاه الاجتماعي للشباب والمرأة على وجه الخصوص. ويجب أن تحسَّن أفريقيا قدرتها على الصمود في مواجهة الصدمات البيئية والاجتماعية الاقتصادية على حد سواء وأن تُحسَّن إدارة رأس مالها من الموارد الطبيعية وتقلل من التلوث إلى أقصى حد، وهي أمور يمكن تحقيقها جميعها بتخصيص عملية التصنيع في القارة. وبالنظر إلى عدم انتظام الإمداد بالطاقة في معظم البلدان، فليس من قبيل المغالاة التشديد على أهمية توافر مصادر للطاقة تتسم بالموثوقية والاستدامة إذا أُريد إحداث تحول هيكلية.

ثانيا - تحقيق التحول الهيكلي في أفريقيا: النتائج البرنامجية المُنجزة في عام

٢٠١٤-٢٠١٥

ألف- شعبة سياسات الاقتصاد الكلي

٣٠ - يهدف البرنامج الفرعي المتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي إلى تعزيز السياسات والاستراتيجيات والبرامج من أجل تحقيق النمو المستدام والتنمية في أفريقيا. ويتمثل مجال التركيز الاستراتيجي الرئيسي للبرنامج الفرعي في تسريع وتيرة تحول البلدان الأفريقية من مركز البلدان المنخفضة الدخل إلى مركز البلدان المتوسطة الدخل. ومن العناصر الهامة للاستراتيجية المعتمدة الشروع في إجراء بحوث تطبيقية من أجل تقديم توصيات سياساتية لدعم الدول الأعضاء في

تصميم سياسات وبرامج اقتصادية كلية مناسبة لتحقيق نمو سريع وشامل للجميع وقابل للاستدامة بيئياً، واستحداث فرص التوظيف، وتسريع وتيرة الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية عموماً في إطار الحوكمة الرشيدة والاستقرار.

٣١ - وفي سياق تنفيذ برنامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خلال فترة السنتين، كان للبرنامج الفرعي تأثير على رسم السياسات وعمليات التنمية من خلال نشر نتائج بحوثه المتعلقة بالسياسات وما يتصل بها من توصيات سياساتية، وذلك بالاستعانة بمعرفتها بمنشوراتها الرئيسية مثل سلسلة التقارير الاقتصادي عن أفريقيا، وتقرير الأثر الاقتصادي لتفشي فيروس الإيبولا في أفريقيا، والتقارير المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية.

٣٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أصدرت اللجنة الاقتصادية عددي التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وكان موضوع العدد الصادر عن عام ٢٠١٤ هو "السياسات الصناعية الديناميكية في أفريقيا"، وموضوع العدد الصادر عن عام ٢٠١٥ هو "التصنيع من خلال التجارة". ويستند تقرير عام ٢٠١٥ إلى أعداد سابقة تشدد على الحاجة إلى إيجاد دول إنمائية وخطط للتنمية تهدف إلى تعزيز التحول الهيكلي في أفريقيا، بالاستفادة من الموارد الطبيعية للقارة من أجل دعم التصنيع القائم على السلع الأساسية ومع بناء أطر سياسات صناعية ديناميكية تركز على مؤسسات راعية للابتكار وعمليات فعالة وآليات مرنة. وجرى نشر الرسائل والتوصيات الرئيسية الواردة في التقرير على نطاق واسع من خلال مختلف الفعاليات التي نُظمت في أكثر من ٢٠ مدينة كبرى داخل أفريقيا وخارجها.

٣٣ - وجرى خلال الفترة قيد الاستعراض إعداد نموذج التنبؤ الخاص باللجنة الاقتصادية وتنقيحه. ويهدف هذا النموذج إلى تعزيز رسم السياسات والتخطيط فيما بين البلدان الأفريقية. وقد شرعت تسعة بلدان (من بين عشرة بلدان مستهدفة) في استخدام المنتجات المعرفية للجنة الاقتصادية لدعم تصميم وتنفيذ سياسات سليمة للاقتصاد الكلي وأطر وطنية صالحة للتخطيط الإنمائي، وذلك انطلاقاً من خط أساس صفري في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وشملت البلدان المستفيدة غينيا وسيراليون وليبيريا التي أعدت اللجنة الاقتصادية لها تقريراً بحثياً عن الأثر الاقتصادي والاجتماعي لانتشار فيروس الإيبولا تضمن تنبؤات تتعلق بآفاق النمو الاقتصادي للبلدان الثلاثة؛ وأنغولا ورواندا اللتين قدمت إليهما اللجنة الاقتصادية المشورة في مجال سياسات الاقتصاد الكلي؛ وإثيوبيا والجزائر وجنوب أفريقيا وغانا وكينيا ونيجيريا التي يجري تكييف نموذج التنبؤ الخاص باللجنة الاقتصادية لاحتياجاتها واعتماده. ونظمت اللجنة حلقة عمل تدريبية شارك فيها ممثلون لمؤسسات بحثية من أربعة من البلدان الستة المشار إليها في المجموعة الأخيرة، وموظفون من شتى الشُعَب والمكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية. وأتاحت حلقة العمل فرصة للمشاركين للتعرف على

الجوانب النظرية والفنية لعملية تصميم النموذج وتطويره من أجل إنتاج تنبؤات موثوقة لأفريقيا كمنطقة، ولفرادى البلدان موضع الاهتمام أيضاً.

٣٤ - وخلال فترة السنتين، ساهمت اللجنة الاقتصادية أيضاً في إعداد وإطلاق عدد عام ٢٠١٥ من تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، وهو منشور سنوي مشترك يصدر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الإقليمية الخمس. وساهمت في هذا التقرير أيضاً منظمة السياحة العالمية. ويقدم التقرير لمحة عامة عن الأداء الاقتصادي العالمي مؤخراً وتوقعات الاقتصاد العالمي في الأمد القصير وعن بعض القضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسات والتطورات الاقتصادية العالمية.

٣٥ - وفيما يتعلق بتحديد التخطيط، أجرت اللجنة الاقتصادية دراسات حالة قطرية بغية استخلاص الدروس المستفادة في مجال التخطيط الإنمائي في أفريقيا. وتم في عام ٢٠١٥ تحرير واستكمال تقرير صدر بعنوان "التخطيط للتنمية الاقتصادية في أفريقيا: ٥٠ عاما من الخبرة"، ومن المقرر ترجمته وطباعته في عام ٢٠١٦. ويعد التقرير ثمرةً لبحوث هامة اعتمدت على خبرات التخطيط لتسعة بلدان أفريقية من المناطق دون الإقليمية الخمس للقارة، بالإضافة إلى خبرات ثمانية بلدان آسيوية. والهدف من التقرير هو إطلاع صانعي السياسات على قيمة التخطيط الإنمائي، مع لفت الانتباه إلى المخاطر المحتملة في ممارساته واتجاهاته السياساتية. وقد تبين بالفعل فائدة هذه الوثيقة؛ ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، استعانت بها مديرية التخطيط بالسنغال لدعم إعادة هيكلة نظام التخطيط الوطني في البلد. وتمخضت نتائج هذا العمل، إلى جانب نتائج دراسة مماثلة حول الدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، عن أساس تحليلي لدعم الدول الأعضاء في الانتقال إلى أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها. وأدت إعادة تنشيط شبكة مخططي التنمية في عام ٢٠١٥ إلى توفير منتدى يتيح التعلم من الأقران وتبادل الخبرات بين العاملين في مجال التنمية في أفريقيا.

٣٦ - ومن أجل تعزيز هدف اللجنة الاقتصادية المتمثل في أن تصبح مجمع فكر مرجعياً في أفريقيا، مثل البرنامج الفرعي للجنة في مؤتمر القمة المعني بابتكارات مجامع الفكر الذي نظمه معهد لودر التابع لجامعة بنسلفانيا. وناقش القائمون على البرنامج الفرعي في المؤتمر كتاباً عن مجامع الفكر وأهداف التنمية المستدامة^١ يتناول بالدراسة الفرص والتحديات الرئيسية التي تحيط بهذه الأهداف ويوثق في الوقت نفسه دور مجامع الفكر في توجيه اهتمام عامة الجمهور وصناع السياسات إليها. ويسلط الكتاب الضوء على الاستراتيجيات والبرامج المحددة التي وضعها ١٤ مجمع فكر من جميع أنحاء العالم، بما فيها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، للمساعدة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وستستخدم الاستراتيجيات والرؤى الواردة في

^١ انظر: J. McGann, ed., Think Tanks and SDGs: Catalysts for Analysis, Innovation and Implementation (University of Pennsylvania, 2016).

الكتاب، على نحو ما وردت، من قبل مجامع الفكر والجماعات الموجهة نحو السياسات في جميع أنحاء العالم لدى تقديمها المساعدة من أجل تنفيذ تلك الأهداف.

٣٧ - ونشرت اللجنة الاقتصادية، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية عن عام ٢٠١٥، وهو تقرير لا يقتصر على تقييم أداء البلدان الأفريقية فيما يتصل بالأهداف الإنمائية للألفية فحسب، بل ويسلط الضوء أيضاً على التدخلات السياساتية الناجحة في أفريقيا التي ينبغي الاستثمار بها في المستقبل عند تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأعلن عن إصدار التقرير رسمياً على هامش دورة الجمعية العامة المنعقدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وجرى نشره على نطاق واسع داخل أفريقيا وخارجها، بما في ذلك أثناء فترة انعقاد المؤتمر الاقتصادي الأفريقي العاشر الذي استضافته كينشاسا في عام ٢٠١٥.

٣٨ - واستثمرت اللجنة الاقتصادية بشكل كبير في دعم تصميم واعتماد وبدء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٦٣، التي تشكل مخطط التنمية القارية. وانتدبت اللجنة موظفاً لمساعدة مجموعة المفاوضين الأفريقيين في نيويورك على كفالة إيراد أولويات أفريقيا على النحو الواجب في أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا. وقد استُرشد فعلاً بالموقف الأفريقي الموحد بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (بصيغته التي وردت بالتفصيل في تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٤) في المفاوضات الحكومية الدولية التي عُقدت بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتمويل التنمية، وهو وثيقة أُعدت بمساعدة اللجنة الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة الاقتصادية الدعم التقني إلى الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) في تصميم خطة عام ٢٠٦٣ التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في مطلع عام ٢٠١٥. وعقب ذلك، قدمت اللجنة الاقتصادية الدعم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية الأعضاء من أجل صقل المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة قبل اجتماع اللجنة الإحصائية في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وتعمل اللجنة الاقتصادية مع الاتحاد الأفريقي حالياً على وضع مجموعة متكاملة من المؤشرات لتتبع الأداء فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣. وسيكفل ذلك اتباع نهج متسق ومتكامل إزاء تنفيذ الخطتين ومتابعتهم.

٣٩ - وفي إطار الجهود الرامية إلى دعم أقل البلدان نمواً في أفريقيا، نظم البرنامج الفرعي اجتماعاً تقنياً إقليمياً عُقد في الجزائر العاصمة في أيار/مايو ٢٠١٥ لتحضير تلك البلدان لاستعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للتعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ المقرر عقده في أنطاليا، تركيا، في حزيران/يونيه ٢٠١٦.

وقد ناقش المشاركون في اجتماع الجزائر العاصمة كيفية تحسين الأداء في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في السياق الأفريقي.

٤٠ - وكان للجنة الاقتصادية كذلك تأثير على السياسات المتعلقة بتنمية القطاع الخاص وحشد الموارد المحلية و/أو الخارجية من أجل التنمية في ١٠ بلدان (من أصل ١٠ هي العدد المستهدف في فترة السنتين)، وذلك من خلال أنشطتها البحثية والدعوية. وهذه البلدان هي أنغولا وتشاد والجزائر وحبوت وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسوازيلند وسيراليون وغانا والكاميرون وكوت ديفوار. ويمثل هذا الإنجاز زيادة بنسبة ١٠٠ بالمائة على خط الأساس الصفري للبلدان التي اعتمدت سياسات جديدة لتنمية القطاع الخاص وحشد الموارد من أجل التنمية.

٤١ - وعلاوة على ذلك، اضطلع البرنامج الفرعي بدور حاسم في رفع مستوى الوعي وتيسير بناء توافق الآراء بشأن أولويات أفريقيا في مجال تمويل التنمية. فقدم الدعم التقني خلال المشاورات الإقليمية المعقودة في أديس أبابا عام ٢٠١٥ للإعداد للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وشمل الدعم المقدم من قبل اللجنة الاقتصادية إعداد ورقات تحليلية مما ساهم في تعزيز استراتيجيات التفاوض التي تعتمد على المجموعة الأفريقية خلال مسار المؤتمر وفي تنقيح الالتزامات التي ستشكل توجهات السياسة العامة في أفريقيا لسنوات قادمة. وخلال المؤتمر، اشتركت اللجنة الاقتصادية مع حكومة إثيوبيا وشركة الاستشارات "ماكيزي وشركاه" في استضافة فعالية جانبية بشأن ازدياد سعة الحيز المالي لأفريقيا. وحضر الاجتماع أكثر من ١٣٠ مشاركا، منهم ممثلون للحكومات الأفريقية والقطاع الخاص والأوساط البحثية والمجتمع المدني. وساهم البرنامج الفرعي أيضا في فعالية جانبية نظمتها اللجان الاقتصادية الإقليمية الخمس وتناولت موضوع "المنظورات الإقليمية لتنفيذ خطة إنمائية طموحة ومستدامة مفضية إلى التحول".

٤٢ - وأجرى البرنامج الفرعي دراسة بعنوان "تعزيز تنمية القطاع الخاص المحلي في أفريقيا: التركيز على الطاقة المتجددة". وتستطلع الدراسة الكيفية التي يمكن بها للحكومات في أفريقيا أن تستخدم بفعالية السياسات الصناعية ذات النزعة التدخلية لتنمية القدرة على مباشرة الأعمال الحرة وتحفيز الإنتاج المحلي، وخاصة في قطاعات مثل البناء والطاقة. ومتابعة توافق آراء مراكش الذي وجه مداوات أفريقيا بشأن تمويل التنمية في إطار التحضير للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وبالتالي خطة عمل أديس أبابا، أعد البرنامج الفرعي أيضا تقريرا عن استراتيجيات تعبئة الموارد والاستثمار من أجل إحداث التحول الهيكلي. وقدمت الدراسة، من خلال دراسات حالة من إثيوبيا والمغرب ونيجيريا، أمثلة للتوجه الاستراتيجية وأفضل الممارسات في مجال تعبئة الموارد والاستثمار من أجل التحول الهيكلي. وبالإضافة إلى ذلك، تجرى بحوث بشأن استخدام الاستثمار المؤثر واستدامته. وساهم توافق آراء مراكش أيضا في التقرير الذي أعده الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا في عام ٢٠١٥، إذ

استُرشد به في توجيه الجهود الرامية إلى إقامة الشراكات لعكس مسار التدفقات المالية غير المشروعة من القارة.

٤٣ - ومتابعةً لإصدار التقرير النهائي للفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة، وبالتعاون مع المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن، اضطلع البرنامج الفرعي بمزيد من البحوث تناولت تأثير التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا. وستؤدي هذه البحوث إلى تحسين الفهم الحالي لطبيعة التدفقات المالية غير المشروعة إلى الخارج وللمصادر الرئيسية، وتفضي إلى تقديم توصيات بشأن كيفية التصدي للتحديات السياسية المتعلقة بهذه التدفقات، مع التركيز بشكل خاص على قطاع التعدين.

٤٤ - وأعد البرنامج الفرعي، بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، طبعي تقرير الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، وهو التقرير الصادر بموجب تكليف أفرته في عام ٢٠٠٣ لجنة رؤساء الدول والحكومات لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويركز الاستعراض على ١٩ موضوعاً تندرج تحت أربع مجموعات رئيسية هي: النمو الاقتصادي المستدام؛ والاستثمار في الإنسان؛ والحوكمة الرشيدة؛ وتمويل التنمية. وقد احتُفل بصدور تقرير عام ٢٠١٤ خلال الفعالية الجانبية التي نُظمت أثناء انعقاد منتدى التنمية الأفريقي التاسع في مراكش بالمغرب، في حين احتُفل بصدور تقرير عام ٢٠١٥ بصورة رسمية أثناء انعقاد المؤتمر الاقتصادي الأفريقي العاشر في كينشاسا. وتم نشر التقريرين على نطاق واسع في هاتين المناسبتين وفي إطار مناسبات أخرى نظمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي داخل أفريقيا وخارجها. وجرى أيضاً تعميم تقرير عام ٢٠١٤ في أفريقيا على معظم الجامعات في المنطقة عن طريق البريد.

٤٥ - ويسر البرنامج الفرعي تبادل الأفكار وعزز البحوث من خلال المؤتمر الاقتصادي الأفريقي العاشر، الذي اشترك في تنظيمه مصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتناول موضوع "معالجة الفقر وعدم المساواة في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥". وقد شارك في المؤتمر ما مجموعه ٢٥٠ مشاركاً، منهم وزراء للتخطيط الاقتصادي والمالية ومسؤولون حكوميون رفيعو المستوى والعاملون في مجال التنمية في أفريقيا؛ واختتم المؤتمر بإصدار وثيقة كينشاسا الختامية التي سلطت الضوء على شدة الفقر وارتفاع تكلفة ممارسة الأعمال التجارية في القارة وقضايا الحوكمة وعدم المساواة بين الجنسين وضعف البنية الأساسية الصحية وجودة التعليم، باعتبارها من العوامل التي تعيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع في أفريقيا في الوقت الراهن.

٤٦ - وفي مجال الحوكمة الاقتصادية، حققت اللجنة الاقتصادية هدفها بالكامل لفترة السنتين الذي يتمثل في زيادة عدد البلدان الأفريقية التي تستعين بالبحوث وأنشطة الدعوة التي

تضطلع بها اللجنة من أجل تحسين ممارسات الحوكمة الاقتصادية وسياساتها ومعاييرها من عدد ١٨ إلى ٢٤ دولة. والبلدان الستة الإضافية هي: تشاد، وجيبوتي، وسوازيلند، وسيراليون، وغانا، والكاميرون. وعلاوة على ذلك، دعمت اللجنة الاقتصادية أربعة بلدان أخرى (تشاد، وجيبوتي، وغانا، والكاميرون) في تبني سياسات تتعلق بالحوكمة الاقتصادية، لتفي بذلك بهدفها لفترة السنتين المتمثل في زيادة إجمالي عدد البلدان إلى ٢٢ بلدا.

٤٧ - وعلاوة على ذلك، أعدت اللجنة الاقتصادية الطبعة الرابعة من تقرير الحوكمة الأفريقية الذي تناول موضوع "قياس الفساد في أفريقيا: المسائل المتعلقة بالبعد الدولي". ويقدم التقرير نقدا لمقاييس الفساد الحالية القائمة على التصورات، مؤكداً أن هذه المقاييس لا تراعي البعد الدولي للفساد، ويدعو البلدان الأفريقية والشركاء إلى التركيز على نُهج لقياس الفساد تستند إلى حقائق وإلى معايير كمية أكثر موضوعية، مع إيلاء اهتمام خاص بالبعد الدولي.

٤٨ - وأجرى البرنامج الفرعي فيما يخص الفساد كذلك دراستين بعنوان "الفساد في المشتريات الحكومية: حالة الهياكل الأساسية" و"الفساد في مجال الحكم المحلي والمؤسسات التقليدية"، وتقدم الدراستان توصيات سياساتية هامة إلى الدول الأفريقية لمساعدتها في جهودها الرامية إلى الحد من الفساد.

باء- شعبة التكامل الإقليمي والتجارة

٤٩ - في إطار البرنامج الفرعي للتكامل الإقليمي والتجارة، تهدف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين على نحو فعال فيما بين الدول الأعضاء، بما في ذلك اعتماد نُهج إقليمية لمعالجة التحديات في مجالات التجارة والصناعة والزراعة والأراضي. ويتيح الخطاب المستخدم حالياً بشأن التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية فضلاً عن إطلاق المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة الثلاثية (بين السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي) ومنطقة التجارة الحرة القارية مؤشراً عاماً يعطي صورة أكبر عن الهدف البارز الذي يجري تحقيقه.

٥٠ - واستمرت اللجنة الاقتصادية في المساهمة بشكل كبير في دعم الدول الأعضاء في اعتماد سياسات ومبادرات إقليمية لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وتحسين الاستفادة من التطورات الأخرى في مجال التجارة مثل اتفاقات الشراكة الاقتصادية. وتشارك اللجنة بشكل مكثف أيضاً في تطورات كبرى استحدثت في مجال التجارة في أفريقيا وذلك من خلال توفير الدعم التقني. ومن الأمثلة المحددة لذلك الدعم المقدم إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثلاث المشاركة في مفاوضات منطقة التجارة الحرة الثلاثية التي أُطلقت في حزيران/يونيه ٢٠١٥، وأفضت إلى بدء التفاوض بشأن منطقة التجارة الحرة القارية. واستكملت اللجنة الاقتصادية الصيغة الأولى من دليل التكامل الإقليمي الأفريقي، وذلك بالتعاون مع مفوضية

الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي ومن خلال عملية تشاورية شملت الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء. وأعدت اللجنة أيضا الطبعة السابعة من تقرير تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا، وهو التقرير الذي يسلط الضوء على ضرورة تعزيز الابتكار في أفريقيا من أجل إنجاح التحول الهيكلي. أما تقييم اللجنة لأثر منطقة التجارة الحرة القارية على حقوق الإنسان الذي يركز على العمالة والأمن الغذائي وسبل كسب العيش في الريف، فمن المتوقع أن يتناول أوجه الضعف التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند التفاوض بشأن المنطقة المذكورة. وفي هذا الصدد، حققت اللجنة الاقتصادية أهدافها أو تجاوزتها، حيث أصبح هناك الآن ٢٩ بلدا وثلاث جماعات اقتصادية إقليمية تعكف على وضع أو تنفيذ سياسات أو برامج في سياق مناطق التجارة الحرة أو الاتحادات الجمركية.

٥١ - وجرى تقديم المساعدة التقنية من أجل صياغة واعتماد خطة العمل الوطنية والإقليمية المتعلقة بتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية ومنطقة التجارة الحرة القارية (تونس، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وغابون، ونيجيريا، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، واتحاد المغرب العربي)، ومن أجل صياغة واعتماد استراتيجيات الاستجابة الوطنية لقانون النمو والفرص في أفريقيا (إثيوبيا، وليسوتو). ولجعل الاتفاقات التجارية أكثر شمولا وإنصافا، زُوِّدَت الدول الأعضاء بمعلومات تستند إلى الأدلة وتوضح الآثار الاقتصادية الناتجة لا عن اتفاقات الشراكة الاقتصادية فحسب، بل وعن الاتفاقات التجارية الإقليمية الضخمة. وقُدِّم الدعم التقني إلى مجموعة البلدان الأفريقية في منظمة التجارة العالمية أيضا في سياق التحضير للمؤتمر الوزاري العاشر الذي استضافته القارة الأفريقية للمرة الأولى وعُقد في مدينة نيروبي. وزاد نتيجة لذلك عدد المواقف الموحدة التي اعتمدها الدول الأعضاء أو نفذتها في مجال التجارة الدولية أو المفاوضات التجارية، من ١٠ مواقف موحدة في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ١٦ موقفاً في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (وذلك مقارنة بهدف فترة السنتين المتمثل في ١٥ موقفاً).

٥٢ - وعلاوة على اطلاع الدول الأعضاء على حالة الأمن الغذائي في أفريقيا، أعدت اللجنة الاقتصادية مبادرة تهدف إلى تشجيع وتطوير سلاسل قيمة منسقة إقليمياً للسلع الأساسية الاستراتيجية الزراعية، بغية تعزيز قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع سياسات واستراتيجيات فعالة لتطوير سلاسل قيمة زراعية على الصعيد الإقليمي. وقد لقيت المبادرة والنواتج ذات الصلة استحساناً كبيراً ودعماً قوياً من جانب الاتحاد الإفريقي، كما أنها متوائمة تماماً مع إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا الرامي إلى تشجيع وتطوير سلاسل القيمة والأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية. وتنطوي المبادرة على تطوير عدد من النواتج أبرزها خمس دراسات تقييم إقليمية عن سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية وتنمية التجمعات الصناعية الزراعية؛ وإطاراً للقدرات يتعلق بتطوير وتنفيذ سلاسل

قيمة زراعية إقليمية وتشكيل تجمعات صناعية زراعية؛ وخمس دراسات تقييمية لخطوط الأساس المتعلقة بالتجمعات؛ ومشروع إطار سياساتي ومبادئ توجيهية سياساتية لتطوير وتشجيع سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية في أفريقيا، يُعرض على مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي من أجل إقراره.

٥٣ - وفيما يخص الزراعة، حققت اللجنة الاقتصادية هدفها المتمثل في زيادة عدد البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي صممت أو نفذت سياسات أو برامج ترمي إلى تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي من ٥ إلى ٦ بلدان (بإضافة جمهورية الكونغو الديمقراطية) ومن جماعتين اقتصاديتين إقليميتين إلى ٥ جماعات (السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي).

٥٤ - وأجرت اللجنة الاقتصادية دراسة أفريقية شاملة لتبين مدى توافر الشروط اللازمة لنجاح التحول الزراعي. وستصب نتائج الدراسة في وضع إطار سياساتي يُعتمد على أعلى مستوى سياسي في أفريقيا ويهدف إلى تعزيز التحول الزراعي والريفي الناجح. ومن المزمع إطلاق الدراسة في عام ٢٠١٦. ويعدُّ تحليل النظم الزراعية نهجا رئيسيا لتنمية قطاع الزراعة في أفريقيا ومن المتوقع أن يحقق مكاسب اقتصادية كبيرة لقطاعي الزراعة والصناعات الزراعية في أفريقيا. وفي هذا السياق، أعدت اللجنة الاقتصادية استعراضا شاملا للإنتاج الزراعي والنظم الغذائية في أفريقيا في سياق الاتجاهات الناشئة. وساعدت مساهمة اللجنة الاقتصادية المتعلقة بالنظم الزراعية في أفريقيا في إثراء النقاش المستنير الذي يتناول إصلاح الإنتاج الزراعي والنظم الغذائية في أفريقيا في سياق ما بعد إعلان مالابو وفي ضوء خطة عام ٢٠٦٣.

٥٥ - وإدراكا من اللجنة الاقتصادية للدور الذي يمكن أن يضطلع به رأس المال الخاص كمصدر بديل للاستثمار من شأنه دعم جهود التنمية في أفريقيا، قُدمت جملة مبادرات منها ما أدى إلى إبراز إمكانية مساهمة رأس المال الخاص في النمو الاقتصادي في أفريقيا. وفي هذا السياق، أجرت اللجنة دراسة أفريقية شاملة بعنوان "رأس المال الخاص ودوره المحتمل في تحقيق النمو الاقتصادي في أفريقيا: إزالة الغموض المحيط بهذه الفئة من الأصول لفائدة صانعي السياسات". وأتاح منتدى التنمية الأفريقي التاسع للجنة الاقتصادية فرصةً لنشر نتائج الدراسة بين الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وكانت توصيات المنتدى بشأن هذه المسألة جزءا من مجموعة المعارف التي تضمنها كتاب صادر عن اللجنة^٢ ساهم، إضافة إلى انتشاره الواسع، في إثراء المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ومن المتوقع أن تفضي هذه الجهود إلى توليد مستوى عال من التأثير السياساتي

^٢ انظر: Abdalla Hamdok, ed., *Innovative Financing for the Economic Transformation of Africa* (ECA, Addis Ababa, 2015).

في المستقبل. ويمكن القول في الوقت الراهن إن الدراسة ساعدت على توعية الدول الأعضاء بتوافر رأس المال الخاص وإمكانية استغلاله في سياق خطاب تمويل التنمية في أفريقيا. وساعدت الدراسة أيضا على إزالة الغموض الذي يكتنف هذه الفئة من الأصول لدى صانعي السياسات، وقد كان ذلك في واقع الأمر أحد الأهداف المرجوة من الدراسة.

٥٦ - وبدأت اللجنة الاقتصادية الحوار السياسي الجاري بشأن اتفاقات الاستثمار الثنائية وسياسات الاستثمار، وذلك على الصعيدين الوطني والقاري. وركز النقاش على التساؤل المتعلق بمدى تأثير اتفاقات الاستثمار الثنائية الموقعة على مستويات التجارة لدى الدول الأفريقية الأعضاء.

٥٧ - وعلى صعيد الطاقة، واصلت اللجنة الاقتصادية تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية (بما في ذلك جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) من أجل اعتماد تكنولوجيات الطاقة النظيفة وسياساتها بغية تحقيق نجاحات في مجال توفير الطاقة المستدامة للجميع. واتخذت اللجنة الاقتصادية مبادرة على نطاق القارة تهدف إلى تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على دعم استخدام الطاقة المتجددة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والحدّ من الفقر. وتناول المشروع إمكانات الطاقة الحيوية والسياسات الداعمة لتطويرها في السياق الأفريقي، مع التركيز بشكل خاص على الوقود الحيوي السائل لما له من آثار إيجابية بعيدة المدى.

٥٨ - وتعكف اللجنة الاقتصادية الآن، وهي التي حازت لقب "راعية" التحول الهيكلي في أفريقيا، على استعراض العديد من السياسات الصناعية والتجارية التي تعتمدها الدول الأعضاء، ومنها سوازيلند وغينيا بيساو، علاوة على تلك التي تعتمدها السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. فقد وضعت اللجنة على سبيل المثال سياسة عامة شاملة وقائمة بذاتها لتنظيم قطاعي الصناعة والتجارة في سوازيلند، تجسد الفلسفة الاقتصادية التي تتبناها الحكومة فيما يتعلق بتدابير واستراتيجيات التدخل في مجالي الصناعة والتجارة من أجل دفع عجلة التنمية المستدامة في البلد ودعمها للبرامج الأخرى الرامية إلى تحقيق أهداف سوازيلند لعام ٢٠٢٢.

٥٩ - وأجرت اللجنة الاقتصادية استعراضا للسياسات والاستراتيجيات الصناعية في أفريقيا، قدمت من خلاله معلومات عن تنمية القدرات الصناعية في جميع أنحاء القارة من أجل سد الفجوة الملحوظة في هذا المجال. وشمل الاستعراض تحليلات كمية ونوعية تناولت السياسات والمبادرات الحالية فيما يتعلق بالتنمية الصناعية وحالة المؤشرات الصناعية واتجاهاتها. ونظمت اللجنة في هذا السياق الدورة التاسعة للجنة المعنية بالتعاون والتكامل الإقليميين تحت شعار "تعزيز التكامل الإنتاجي في سياق التحول الهيكلي في أفريقيا". وإلى جانب عرض أبرز النتائج والإنجازات التي حققها البرنامج الفرعي خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، كان

هدف الدورة هو توعية صانعي السياسات الأفريقيين بأهمية التصنيع والتكامل الإنتاجي بوصفهما حجر الأساس لخطة التحول في أفريقيا. وشاركت في الدورة ٤٩ دولة عضوا و٦ جماعات اقتصادية إقليمية. وبالتزامن مع دورة اللجنة المعنية بالتعاون والتكامل الإقليميين، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بمشاركة من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، حوارا سياساتيا تناول التحول الهيكلي في المشهد العالمي الجديد بغية اتخاذ إجراءات ملموسة لتقاسم المعارف في مجال السياسات الإنمائية لتحسين فهم التحديات السياساتية المتعلقة بالتحول الإنتاجي والتنمية. وشارك في هذه الفعالية ما يزيد على ١٠٠ جهة معنية من المنظمات الدولية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية ومن المسؤولين الأفريقيين.

٦٠ - وفيما يخص الهياكل الأساسية، ساهمت اللجنة الاقتصادية في وضع نموذج لرصد وتقييم مشاريع الهياكل الأساسية العابرة للقارة المنفذة في إطار برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، بغية تعزيز تنفيذ المشاريع الإقليمية. واعتمدت مفوضية الاتحاد الأفريقي، خلال اجتماع الاستعراض الإقليمي للسلامة على الطرق المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٥، خارطة طريق للإسراع في تنفيذ خطة العمل الأفريقية المتعلقة بعقد العمل من أجل السلامة على الطرق. ونظمت اللجنة، بالتعاون مع المفوضية والبنك الدولي، حدثاً جانبياً عن تنفيذ أهداف العقد وبلوغها، ولا سيما التحديات والفرص الماثلة في أفريقيا، وذلك أثناء انعقاد المؤتمر الأفريقي الثاني المعني بالسلامة على الطرق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٦١ - وبصورة عامة، تم إحراز تقدم كامل نحو زيادة عدد البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تضع سياسات أو برامج في مجالات التصنيع والهياكل الأساسية والطاقة والاستثمار من ٨ بلدان إلى ١٧ بلداً ومن جماعة اقتصادية إقليمية واحدة إلى ٣ جماعات.

٦٢ - وفيما يخص تنفيذ الإعلان الصادر بشأن المسائل والتحديات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا، أحرز تقدم فيما يتعلق بزيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تصمم أو تنفذ سياسات وبرامج لمعالجة التحديات المتعلقة بإدارة الأراضي. فقد زاد عدد الدول الأعضاء التي تقوم بذلك بما قدره ١١ بلداً هي: إثيوبيا، وأنغولا، وبوروندي، وجنوب السودان، وزامبيا، وسوازيلند، والصومال، وكوت ديفوار، وكينيا، وملاوي، والنيجر، فيما شملت الجماعات الاقتصادية الإقليمية الإضافية السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وساهم البرنامج الفرعي في تحقيق هذا الإنجاز من خلال تعزيز قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية بسبل تمثلت في تنفيذ برامج مشتركة من أجل تعميم قضايا الحوكمة المتعلقة بالأراضي

في الاستراتيجية والبرامج، وإجراء بحوث لتوفير الأدلة اللازمة لتصميم خيارات سياساتية صارمة فيما يتعلق بالأراضي، ووضع إطار رصد لتتبع التقدم المحرز في عمليات سياسات الأراضي.

٦٣ - وافتتحت اللجنة الاقتصادية مؤتمرا تقرر عقده كل سنتين بشأن سياسات الأراضي في أفريقيا، وقد اجتذب المؤتمر أكثر من ٣٥٠ مشاركا وقُدمت خلاله ٨٥ ورقة. وأنشأت اللجنة أيضا موقعا شبكيا مخصصا لمبادراتها المتصلة بسياسات الأراضي، ويشكل الموقع مصدرا مفيدا للوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأراضي وهو بمثابة قاعدة بيانات لتلك المعلومات.

٦٤ - ولتعزيز قدرات الجهات صاحبة المصلحة والمؤسسات المعنية بحوكمة وإدارة الأراضي في أفريقيا، قامت اللجنة الاقتصادية، في إطار شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بإعداد وثيقة معلومات أساسية وإطارا لتنمية القدرات، كما نظمت مع شركاء مثل البرلمان الأفريقي والمركز الإقليمي لرسم خرائط موارد التنمية، العديد من الأنشطة التدريبية لفائدة مشرعين من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وأكثر من ٥٠ من الجهات صاحبة المصلحة المعنية بالأراضي من ٢٠ بلدا من البلدان الناطقة بالإنكليزية والفرنسية. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت اللجنة الاقتصادية برامج تدريبية بشأن المشاركة في سياسات الأراضي على الصعيدين الجنساني والشعبي. وعلاوة على ذلك، أجرت اللجنة عددا من الدراسات التي تغطي طائفة واسعة من القضايا المتعلقة بالأراضي، بما في ذلك دور البرلمانين في حوكمة الأراضي، وحقوق المرأة في الأراضي، ووضع مبادئ توجيهية لإعداد مناهج دراسية تتناول حوكمة الأراضي وتُدرس في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي. وتمكنت اللجنة أيضا من تأمين دعم مالي من الحكومة الألمانية للمساعدة في إنشاء شبكة تميّز أفريقية في مجال حوكمة الأراضي. وكذلك اضطلعت اللجنة بأنشطة دعوية في شتى المحافل الدولية والمناسبات الرفيعة المستوى المتعلقة بالزراعة المعقودة داخل أفريقيا أو خارجها وذلك لزيادة الوعي بمسألة حوكمة الأراضي. وتعكف اللجنة حاليا على استعراض أكثر من ٢٠ طلبا وردت من دول أعضاء وشركاء للحصول على مساعدة تقنية، كما أنها تواصل دعم مجموعة من المشاريع القطرية والإقليمية الرائدة في مجال حوكمة الأراضي وتعميم الاهتمام بقضاياها مع شركاء مثل منظمات المجتمع المدني ومنظمة مزارعي البلدان الأفريقية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وتقوم اللجنة، في إطار شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بتقديم دعم شامل لعشرة بلدان أفريقية من أجل التنفيذ المتكامل للمبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصادر الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، وإطار سياسات الأراضي في أفريقيا ومبادئها التوجيهية، وذلك لتحسين حوكمة الأراضي في تلك البلدان دعما للأمن الغذائي فيها.

٦٥ - وعقب صدور تقرير تناول التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان الصادر بشأن المسائل والتحديات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا وقُدم إلى المؤتمر الأول للجنة الفنية المتخصصة المعنية بالزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة خلال اجتماعها المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أقر المؤتمر الوزاري للاتحاد الأفريقي عددا من التوصيات بشأن سياسات الأراضي. وشملت هذه التوصيات إنشاء مركز أفريقي لسياسات الأراضي وصندوق يهدف إلى تيسير تعبئة الموارد لصالح المركز؛ واعتماد إطار رصد وتقييم لتتبع التقدم المحرز فيما يتعلق بسياسات الأراضي؛ والالتزام بتطبيق المبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستثمار في حيازة الأراضي على نطاق واسع في أفريقيا^٣ من أجل تعزيز الاستثمارات الزراعية؛ ووضع هدف يراد به تخصيص ٣٠ بالمائة من الأراضي للنساء وتأمين حقوقهن في الأرض عن طريق إصلاحات تشريعية وآليات أخرى.

جيم- شعبة المبادرات الخاصة

٦٦ - لا يزال هذا البرنامج الفرعي يشجع اعتماد وتنفيذ مبادرات جديدة في مجال إدارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ، وتكنولوجيات وابتكارات جديدة لدعم التحول الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا. وبناء على ذلك، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بتعزيز أنشطتها المتعلقة بالبحوث ووضع السياسات والأعمال التحليلية في مجالات الابتكارات والتكنولوجيات، والتحول الأخضر، والمعادن والصناعات الاستخراجية، وتغير المناخ. وتهدف تلك الأنشطة إلى إرساء سياسات مناصرة للفقراء وعمليات سليمة لصنع القرار ووضع السياسات، باعتبارها جميعا السبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة. وقد أفضى البرنامج الفرعي إلى زيادة المبادرات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية الرامية إلى تسخير التكنولوجيات والابتكارات الجديدة لأغراض التنمية من ١٥ مبادرة في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ٢٨ مبادرة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وشملت هذه المبادرات تقديم الخدمات التقنية والاستشارية من أجل صوغ سياسات واستراتيجيات وطنية وإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستعراض هذه السياسات والاستراتيجيات وتنفيذها؛ ودعم وضع استراتيجيات الحكومات الإلكترونية وأطر قياسها لعدد ثمانية بلدان (إثيوبيا، وغامبيا، وغانا، وغينيا، والكاميرون، والمغرب، وموزامبيق، وناميبيا). والهدف الرئيسي من هذه المبادرات هو إدخال تحسينات واسعة النطاق على أداء الحكومات فيما يتعلق بتطوير تقديم الخدمات ودعم الحكومة.

٦٧ - وخلال الفترة التي يتناولها التقرير، نظمت اللجنة الاقتصادية عدة مناسبات تتصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك المنتدى الأفريقي الثالث لإدارة الإنترنت الذي عُقد في إطار شراكة مع وزارة تكنولوجيا الاتصالات التابعة لحكومة نيجيريا. وقد أفضى المنتدى

^٣ انظر: African Union, African Development Bank and ECA, *Guiding Principles on Large Scale Land Based Investments in Africa* (Addis Ababa, 2014).

إلى نتائج تمه الاجتماع العالمي لأصحاب المصلحة المتعددين المعنيين بمبتدى إدارة الإنترنت المعقود في اسطنبول، تركيا.

٦٨ - وفي الفترة السابقة لاستعراض تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات على انعقادها، أصدرت اللجنة الاقتصادية تكليفاً بإجراء عدد من الدراسات القطرية لبحث تنفيذ تلك النتائج في أفريقيا. واستناداً إلى الاستنتاجات التي خلصت إليها التقارير القطرية، انتهى من إعداد تقرير عن النتائج والآفاق بالنسبة لأفريقيا، شمل توصيات لفائدة صانعي السياسات.

٦٩ - وفي مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، حققت اللجنة الاقتصادية تماماً هدفها المتمثل في زيادة عدد المؤسسات والشبكات الراحية للمبتكرين والمخترعين التي تدعمها الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وكان ذلك نتيجة للبحوث التي أجرتها اللجنة ولأنشطتها الدعوية. وقد تحقق ذلك من خلال التشجيع على وضع برامج لهندسة الطب الإحيائي تُدرس في الجامعات الأفريقية، وهو ما اعتمده ١١ جامعة بحلول نهاية عام ٢٠١٥. والتحق نحو ٢٢٠ طالبا في تلك البرامج التي تعتمد المنهج الدراسي العام، وتخرج ٣٣ طالبا في نهاية عام ٢٠١٥. أما عنصر تشجيع الشباب على الابتكار ومباشرة الأعمال الحرة الذي يندرج ضمن عناصر البرنامج، فلا يزال يحظى بالزخم والأهمية. ففي عام ٢٠١٥، أقامت اللجنة الاقتصادية المدرسة الصيفية الثالثة للابتكار ومباشرة الأعمال الحرة في مجال هندسة الطب الإحيائي، وهي المدرسة التي تهدف إلى تشجيع الشباب على الابتكار وممارسة العمل الحر. وقد حققت هذه البرامج نجاحات هامة في أوغندا إذ أن جميع الطلاب المتخرجين من الجامعات التي يُدرس بها المنهج العام حصلوا على وظائف أو أنشأوا شركاتهم الخاصة، وأصبحوا يقدمون إلى المستشفيات خدمات لا تقدر بثمن وقيمون الشركات مع كبار الموردين في البلدان المتقدمة النمو. ويركز عنصر البحث التابع لبرنامج هندسة الطب الإحيائي على سوق الأجهزة الطبية، وفرص نشوء وتنظيم صناعة لأجهزة الطب الإحيائي. وقد بدأ إجراء دراسي حالة عن كينيا وملاوي، وأطلقت دراستان أخريان عن مصر ونيجيريا.

٧٠ - كما عقدت اللجنة الاقتصادية للمرة الأولى حواراً سنوياً لكبار الخبراء يتناول العلم والتكنولوجيا وخطة التحول الأفريقية، وذلك بغرض توفير منتدى لصوغ سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار ومحفل للتعلم وتبادل التجارب والمعارف فيما بين صانعي السياسات والخبراء الأفريقيين والقطاع الخاص في القارة. وأتاح هذا الحوار للدول الأعضاء أن تساهم بمدخلات في برامج العلم والتكنولوجيا والابتكار باللجنة، ومكن اللجنة من تعميم نواتجها. وقد شاركت حكومة كينيا في تنظيم حوار كبار الخبراء المعقود في عام ٢٠١٥ واستضافته، وانصب محور التركيز فيه على دور مراكز الابتكار ومجموعاته ومجمعاته في عملية التصنيع. واسترشد المشاركون في الحوار ببحوث جارية تظطلع بها اللجنة، كانت ضمن النتائج التي تمخض عنها

الحوار الأول لكبار الخبراء الذي عُقد في نيجيريا في عام ٢٠١٤ وتناول موضوع العلم والتكنولوجيا والابتكار وخطة التحول الأفريقية.

٧١ - وفي مجال الاقتصاد الأخضر، شرع بلدان في تصميم أو تنفيذ إصلاحات سياساتية لتحقيق تحول أخضر. وأحرز تقدم ملحوظ أيضا نحو إعداد منتجات معرفية تعزز قدرة الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ إصلاحات سياساتية تؤدي إلى تخضير الاقتصادات. وفي هذا السياق، أُجريت دراسات حالة أجريت في خمسة بلدان (إثيوبيا، وبوركينا فاسو، وتونس، وغابون، وموزامبيق أسفرت عن بدء ثلاثة بلدان (هي إثيوبيا، وتونس، وموزامبيق) في إجراء إصلاحات سياساتية تتعلق بالاقتصاد الأخضر. وقد أعدت ثلاثة منتجات معرفية رئيسية، كان أولها تقريرا صدر بعنوان "الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع والتحول الهيكلي في بلدان أفريقية مختارة" وأعد استناداً إلى دراسات حالة أجريت في إثيوبيا، وبوركينا فاسو، وتونس، وغابون، وموزامبيق.

٧٢ - وتناول التقرير الأنف ذكره بالدراسة الصلات التي تربط بين سياسات الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع والتحول الهيكلي، بغية تعزيز اتساق السياسات اللازم لكفالة حدوث انتقال سلس. وصدر التقرير الثاني بعنوان "منهجيات التقييم وأدواته المتكاملة من أجل اقتصاد أخضر شامل للجميع في أفريقيا"، وهو بمثابة منهجية وأداة تعتمدان على الأدلة المستمدة من الواقع يُستشهد بهما في وضع وتنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر الشامل للجميع وتقييم أثرها. أما المنتج الثالث فصدر بعنوان "التدابير التمكينية من أجل إيجاد اقتصاد أخضر في أفريقيا"، وهو يسلط الضوء على التدابير التمكينية التي تفضي للانتقال إلى نمو أخضر. وصدرت إضافة إلى ذلك ثلاثة موجزات سياساتية بشأن المنتجات المعرفية الثلاثة. وأعدت اللجنة الاقتصادية أيضا تقريرا عن "تعزيز إدارة موارد المياه من خلال اقتصاد أخضر شامل للجميع: دراسة استقصائية لمجموعة مختارة من المشاريع في حوض بحيرة فيكتوريا".

٧٣ - وصدر العدد الخامس من تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا بعنوان "تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا من خلال نمو أخضر شامل للجميع". ويقدم التقرير المذكور تقييماً كلياً للتقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، كما يسلط الضوء على أهمية تشجيع النمو الأخضر الشامل للجميع في قطاعات مختارة. وفي إطار تحضير التقرير، أُعدت تقارير قطرية عن دراسات حالة أجريت عن النمو الأخضر الشامل للجميع في كل من إثيوبيا، وجنوب أفريقيا، وغانا، والمغرب. وأنجز البرنامج الفرعي بنجاح أيضا تنفيذ مشروع يهدف إلى تعزيز قدرة صانعي السياسات الأفريقيين على تعميم مسألة الحد من مخاطر الكوارث في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية في أفريقيا. وصدر في إطار المشروع نفسه تقريران دون إقليميان (عن الجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا) وأربعة تقارير قطرية (عن بوركينا فاسو، وملاوي، وموزامبيق، ونيجيريا).

٧٤ - وكان للبرنامج الفرعي دور في دعم البلدان الأفريقية خلال المناقشات الدولية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي ذلك الصدد، أصدر البرنامج تقارير إقليمية ودون إقليمية بشأن أهداف التنمية المستدامة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، وفر البرنامج الفرعي أيضا دعما فنيا في مجال تنظيم وخدمة منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة. وشكّلت الوثيقة الختامية للمنتدى مساهمة أفريقيا الجماعية في الاجتماع الذي عقده المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٥.

٧٥ - وشجعت اللجنة الاقتصادية اعتماد وتنفيذ مبادرات جديدة تتسق مع الرؤية الأفريقية للتعدين. واعتمدت خمسة بلدان (جمهورية تنزانيا المتحدة، وسيراليون، وغينيا، وليسوتو، وموزامبيق) سياسات أو أطر تنظيمية لإدارة الموارد المعدنية تتسق مع تلك الرؤية.

٧٦ - واعتمدت غينيا عددا من الأولويات السياسية المتفقة مع الرؤية الأفريقية للتعدين. وفي وقت لاحق اشتركت اللجنة الاقتصادية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والغرفة الوطنية للمناجم، في وضع سياسة وطنية شاملة للمسؤولية الاجتماعية للشركات تعكس الأولويات التي وضعتها الحكومة. وقد ورد هذا الطلب من مكتب الرئيس مباشرة. وبدأت ليسوتو في تنفيذ إصلاحات تشريعية لتنظيم قطاع التعدين فيها بما يتسق مع الرؤية الأفريقية، فيما شرعت سيراليون في وضع إطار سياساتي لقطاع التعدين يستند إليها. وعلاوة على ذلك، أصدرت اللجنة الاقتصادية تكليفا بإجراء دراسة بحثية عن المسائل الجنسانية والتعدين، بما في ذلك التعدين على نطاق ضيق في أفريقيا، وما يتناسب مع ذلك من مسائل سياسية. وتضمنت نواتج ذلك المشروع خلاصةً وافية تعرض الفرص التي تتوافر للنساء والتحديات التي يواجهنها بوصفهن العنصر الفاعل الرئيسي في مجال التعدين الحرفي، إضافة إلى الآليات المالية الداعمة للانتقال إلى عمليات التعدين على نطاق ضيق.

٧٧ - وتعكف اللجنة الاقتصادية كذلك على إجراء تقييم لسياسات إغناء المعادن في الدول الخمس عشرة الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، مسلطة الضوء على أفضل الممارسات والدروس المستفادة في المنطقة بغية تحقيق هدف نهائي هو النهوض ببرنامج إغناء المعادن في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وجرى أيضا تعزيز معارف البلدان المستفيدة وقدراتها فيما يتعلق بجني ثمار استغلال قطاع التعدين، وذلك من خلال مبادرات إقليمية تُنفذ في مجال الصناعات الاستخراجية في أفريقيا، منها: الاستفادة من الرؤية الأفريقية للتعدين من أجل تحسين نوعية الحوكمة؛ ووضع دليل لرؤية قطرية في مجال التعدين من أجل إضفاء الصبغة المحلية على الرؤية الأفريقية وإرساء أطر سياسية وتنظيمية على الصعيد القطري تتسق مع الرؤية الأفريقية؛ وإجراء تحليلات للثغرات التي تعترض قدرات المنظمات الأفريقية للمسح الجيولوجي؛ وإجراء دراسة عن التدفقات المالية غير المشروعة. وأجريت دراسة عن أنشطة التعدين الضيق النطاق في أفريقيا شملت أعمالا وبيانات ميدانية، وسلطت الضوء

على هذا النوع من التعدين استنادا إلى أدلة ميدانية جُمعت من ١٦ بلدا منها إثيوبيا، وأنغولا، وأوغندا، وبوركينا فاسو، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، وزمبابوي، وغانا، وكوت ديفوار، ومالي، وموزامبيق، والنيجر، ونيجيريا.

٧٨ - وواصلت اللجنة الاقتصادية تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء من خلال المركز الأفريقي لسياسات المناخ لمساعدتها على التصدي للتحديات التي يطرحها تغير المناخ بالنسبة للقطاعات الإنمائية المعرضة لخطره. وتشمل الإنجازات الرئيسية زيادة عدد البلدان التي تأخذ تغير المناخ في الاعتبار في الأطر والسياسات الإنمائية مستعينةً في ذلك ببحوث ومشورة مقدمة من اللجنة، من ١٠ بلدان إلى ٢٧ بلدا. وتم تنفيذ ما مجموعه ٥٨ نشاطا من أنشطة الدعم التقني، بما في ذلك ٣٣ نشاطا شملت تقديم التدريب وعقد حلقات العمل وزيادة الوعي وبناء توافقات الآراء وإجراء الحوارات السياسية.

٧٩ - وفي عام ٢٠١٤، أجرت اللجنة الاقتصادية تحليلا لآثار تغير المناخ على الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا، وشمل عملها هذا إصدار وثيقتين تدرجان في الإطار الإقليمي الاستراتيجي الرامي إلى دعم العمليات السياسية القائمة على أسس علمية في تلك الدول (”تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا: من الضعف إلى القدرة على الصمود - مفارقة البلدان الصغيرة“ و”إطلاق الإمكانيات الكاملة للاقتصاد الأزرق: هل الدول الجزرية الصغيرة النامية الأفريقية على استعداد لاغتنام الفرص؟“). وعقد المركز الأفريقي للسياسات المناخية المؤتمر السنوي الرابع المعني بتغير المناخ والتنمية في أفريقيا، في مراكش بالمغرب. ومن أبرز نتائج هذا المؤتمر إرساء حوار بين المشتغلين ببحوث المناخ ومستخدميها بشأن إضفاء الطابع المؤسسي على منتدى بحوث المناخ من أجل التنمية، الذي يقدم إليه المركز الأفريقي خدمات الأمانة.

٨٠ - وترتبط الإنجازات الرئيسية في عام ٢٠١٥ بالدعم التقني والاستشاري المقدم إلى البلدان الأفريقية قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في باريس وفي أثنائه، بما في ذلك مساهمة بارزة قُدمت في أحد الاجتماعات عن موضوع بعنوان ”فهم المشهد الأفريقي المتغير في مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: من كيوتو إلى باريس“. وتمخض الاجتماع عن استنتاجات رئيسية من شأنها تعميق الفهم لشتى عناصر المفاوضات. وأنشأت اللجنة الاقتصادية أيضا منتدى لتشجيع الحوار بين صانعي السياسات والباحثين والمجتمع المدني بشأن تغير المناخ والتنمية المستدامة في أفريقيا. وقد جرى تنظيم هذا الحدث، الذي عُرف باسم ”محدثات المناخ الأفريقية“، بالتعاون مع جامعة دار السلام في إطار التحضيرات السابقة للمؤتمر وتناول موضوع إضفاء الطابع الديمقراطي على إدارة تغير المناخ على الصعيد العالمي

وبناء توافق أفريقي في الآراء حيال مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ المعقود في باريس وما بعده.

٨١ - وعُقد المؤتمر الخامس المعني بتغير المناخ والتنمية في أفريقيا في مدينة فيكتوريا فولز، زمبابوي، وكان موضوعه "أفريقيا وتغير المناخ والتنمية المستدامة: رهان باريس وما بعدها". وأتاح المؤتمر الفرصة للتفكير في التقدم المحرز نحو تحقيق الهدفين المنصوص عليهما في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، على نحو ما وردا في مادتها الثانية، وهما العمل على أن تستقر نسبة تركيز غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي وتيسير تحقيق التنمية المستدامة.

٨٢ - وأعدت اللجنة الاقتصادية أيضا إطارا منهجيا لوضع المساهمات المقررة المحددة وطنياً، التي تشمل الطموحات والمساهمات الوطنية للدول الأطراف فيما يتعلق بالتقليل من الانبعاثات. وهذا الإطار المنهجي أيده فريق المفاوضين الأفريقيين ووضعت تحت تصرف الدول الأعضاء حيث استفادت من مساعدة اللجنة في هذا الإطار كل من سوازيلند والكاميرون وليبيريا وملاوي خلال الأعمال التحضيرية التي نفذها كل من هذه البلدان لإعداد مساهماته.

٨٣ - وتعاونت اللجنة الاقتصادية مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي في استضافة ما يزيد على ١٠٠ نشاط شملت فعالية رفيعة المستوى للاحتفال بيوم أفريقيا وحواراً حول مائدة عشاء ركّز على شواغل تغير المناخ المتعلقة بأفريقيا تحديداً من خلال منظورات مختلفة. كما شكّل جناح أفريقيا في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في باريس حيزاً فكرياً ومادياً مكن أفريقيا من التحدث بصوت واحد ومن ضمان ورود أولوياتها فيما يتعلق بتغير المناخ والتنمية بصورة معقولة في اتفاق باريس.

دال-المركز الأفريقي للإحصاءات

٨٤ - يهدف عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في ميدان الإحصاءات إلى زيادة القدرات الإحصائية للبلدان الأفريقية لتمكينها من جمع وتصنيف واستخدام إحصاءات متجانسة تنسجم بنوعيتها الجيدة وبقابليتها للمقارنة وذلك دعماً للجهود الإنمائية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

٨٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، تلقت ٢٤ دولة عضواً مساعدة تقنية من اللجنة (بمساهمات من شركاء آخرين) من أجل وضع الصيغة الحالية للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات وتنفيذها، وهو ما يتجاوز هدف فترة السنتين المحدد بعدد ٢١ دولة انطلاقة من خط أساس مقداره ١٤ دولة. وفي سياق ذلك، أجريت تقييمات شاملة للنظم الإحصائية الوطنية في البلدان التالية: إثيوبيا، وجزر القمر، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، وزمبابوي، وغينيا، وغينيا-بيساو، ومدغشقر، ومصر، ونيجيريا. وقد تمخضت هذه التقييمات عن نتائج

وتوصيات رئيسية، ودفعت بعض البلدان إلى أن تطلب مجددا الحصول على المساعدة التقنية لاستحداث برنامج لبناء القدرات من أجل تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي والقدرات البشرية والأنشطة الدعوية في مجال تعبئة الموارد من أجل إعداد الإحصاءات.

٨٦ - ويُحتفل باليوم الأفريقي للإحصاء احتفالاً واسع النطاق في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام، وقد زاد الاحتفال بهذا اليوم من وعي الجمهور بما للإحصاءات من دور هام في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا. وأثناء الاحتفال بهذا اليوم في عام ٢٠١٥، شاركت اللجنة الاقتصادية أيضا في إطلاق شبكة المجتمع الأفريقي للإحصاءات رسمياً.

٨٧ - وفي إطار الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية، جرى تعزيز قدرة البلدان على أخذ العينات لإجراء دراسات استقصائية زراعية من خلال تدريب عملي وفرته حلقات عمل تدريبية عُقدت في رواندا، وزامبيا، وغينيا الاستوائية، وكابو فيردي، والكاميرون، والمغرب، وموزامبيق. وقُدمت سِتُّ منح دراسية طويلة الأجل لدارسي درجة الماجستير في مجال الإحصاءات الزراعية، وجرى وضع منهج متجانس للتخصص في الإحصاءات الزراعية أتيح أيضاً لمراكز التدريب في مجال الإحصاءات.

٨٨ - وواصلت اللجنة الاقتصادية أداء دور ريادي في مجال تنفيذ البرنامج الأفريقي للتعجيل بتحسين نُظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية. ويهدف هذا البرنامج إلى توفير الدعم للبلدان في مساعيها لإجراء تقييم شامل لنظمها والقيام، عند الاقتضاء، بإصلاح تام لها من خلال تنقيح القوانين القائمة، وتغيير الهياكل التنظيمية، ومراجعة سير عملية التسجيل ومسار المعلومات والوثائق، وتدريب الموظفين، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسجيل إحصاءات الأحوال المدنية وإحصاءات أسباب الوفاة وتجميعها. ومن الجوانب الرئيسية لهذا البرنامج إعداد أدوات ومبادئ توجيهية لدعم البلدان في بناء وتعزيز نُظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية فيها على نحو يستند إلى مبادئ الأمم المتحدة وتوصياتها. وقد وضعت اللجنة الاقتصادية أدوات وتوجيهات تتسق مع هذه المبادئ والتوصيات وتنظم التقييم الشامل لما يلي: الإطار السياسي والقانوني؛ وتنظيم وإدارة عملية تسجيل المواليد وحالات الوفاة والزواج والطلاق؛ وإحصاءات الأحوال المدنية؛ وأسباب الوفاة. وأتم ٢٢ بلداً إجمالاً عملية تقييم النُظم الوطنية للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، أو قام بتصميم مثل هذا التقييم أو بدأ عملية تنفيذه وشرع في إرساء خطط عمل وطنية استناداً إليه. وهذه البلدان هي: إثيوبيا، وأنغولا، وأوغندا، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتونس، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، وزامبيا، وسوازيلند، وغانا، وكينيا، وليبيريا، وليبيا، وليسوتو، ومالي، ومصر، وموزامبيق، وناميبيا، ونيجيريا.

٨٩ - وأعدت اللجنة الاقتصادية كُتيباً عن رقمنة التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، سيكون بمثابة أداة إرشادية لإرساء مثل هذه النظم في البلدان الأفريقية وغيرها. وقد صدر الكتيب رسمياً خلال الندوة الأفريقية الحادية عشرة للتنمية الإحصائية التي عُقدت في ليرفيل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، تعاونت اللجنة مع منظمة الصحة العالمية والندوة الأفريقية للتنمية الإحصائية - بقيادة هيئة إحصاءات جنوب أفريقيا- في وضع استراتيجية تقنية لتحسين نوعية إحصاءات الوفيات في أفريقيا في الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، وذلك بغية تسجيل الوفيات وأسبابها بشكل أفضل في أفريقيا.

٩٠ - وبالتعاون مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، وضعت اللجنة الاقتصادية مجموعة أدوات تدريبية إلكترونية عن الإحصاءات الجنسانية، لكي تكون أداة تفاعلية للتعلم الإلكتروني لمن ينتجون الإحصاءات الجنسانية ومن يستخدمونها. وأعد أيضاً كتيباً إرشادياً عن وضع برنامج وطني للإحصاءات الجنسانية، وذلك لمساعدة البلدان على اعتماد نهج أكثر عمومية ومنهجية إزاء إنتاج الإحصاءات الجنسانية واستخدامها.

٩١ - وقادت اللجنة الاقتصادية عملية تنسيق أعمال البلدان الأفريقية فيما يتعلق بوضع مؤشرات علمية لأهداف التنمية المستدامة. وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وهيئة إحصاءات جنوب أفريقيا، نظمت اللجنة سلسلة من حلقات العمل للأعضاء الأفريقيين في فريق الخبراء العالمي المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة من أجل وضع الصيغة النهائية للمساهمة الأفريقية. وجرت علاوة على ذلك مواءمة الغايات والمؤشرات العالمية لتلك الأهداف مع غايات خطة عام ٢٠٦٣ وطموحاتها ومؤشراتها.

٩٢ - وفي مجال المعلومات الجغرافية المكانية، قادت اللجنة الاقتصادية عملية تشكيل اللجنة الإقليمية لأفريقيا التابعة لمبادرة الأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي، مما أدى إلى إقامة شراكات جديدة مع مسؤولين وطنيين في جميع مجالات الجغرافيا المكانية، ومع المنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، ومؤسسات البحوث، والقطاع الخاص. ومن خلال أعمال هذه اللجنة الإقليمية، اتفقت الدول الأعضاء على مجموعة أساسية من المفاهيم والممارسات والمعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتطوير المعلومات الجغرافية المكانية في أفريقيا وإدارتها. وقامت اللجنة الاقتصادية إضافة إلى ذلك بتنسيق نشر ١٠ محطات مرجعية جديدة للنظام العالمي للملاحة بواسطة السواتل في كل من بوروندي، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، وزمبابوي، وغانا، وغينيا-بيساو، وكوت ديفوار، وكينيا، وناميبيا. ويجري حالياً تركيب المحطات بمساعدة شركة تريبل (Trimble, Inc). ودعمت اللجنة كذلك وضع معايير لإنشاء مراكز لتخزين وتحليل البيانات على الصعيد الوطني والقطري تتبع إطار الإسناد الجيوديسي الأفريقي. ويساهم تنفيذ إطار الإسناد هذا في الحصول على بيانات وإحصاءات جغرافية متسقة عن أفريقيا.

٩٣ - وأعدت اللجنة الاقتصادية وثيقةً عن المعلومات الجغرافية المقدمة طوعاً في أفريقيا، تعرض المبادئ التوجيهية التي يمكن استخدامها لتوعية الوكالات الوطنية لرسم الخرائط والتماس السبل لإدماج المعلومات الجغرافية المقدمة طوعاً في البرامج الوطنية لرسم الخرائط. وقد أُقرت الوثيقة في اجتماعٍ لفريق من الخبراء أثبتت فيه أيضاً مسائل تتعلق باستخدام هذه المعلومات الجغرافية وجرى خلاله استعراض بعض الممارسات المثلى في مجال إدماج المعلومات المذكورة في عمليات رسم الخرائط والحالة الراهنة في هذا الصدد.

٩٤ - وقامت اللجنة الاقتصادية بتحسين قدرات ستة بلدان أفريقية رائدة في استخدام التكنولوجيا الجغرافية في العملية الإحصائية (هي إثيوبيا، وتونس، وزمبابوي، وغامبيا، والكاميرون، وكينيا). وقد زاد هذا النشاط من قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على العمل مع مؤسسات التدريب والبحث من أجل وضع منهجيات ونظم لجمع البيانات بالتكنولوجيا الجغرافية، وعزز من قدرة هذه المكاتب على وضع نظم لجمع البيانات تستند إلى المعلومات الجغرافية المكانية وتعمل على أجهزة محمولة. وفي إطار هذا المشروع، نشرت اللجنة مبادئ توجيهية بشأن استخدام الأجهزة المحمولة في جمع البيانات. وعُقد مؤتمر إقليمي بشأن استخدام التكنولوجيا الجغرافية في العمليات الإحصائية بغية تبادل الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة بين الممارسين والأكاديميين.

٩٥ - ونشرت اللجنة، بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي، عدد الحولية الإحصائية الأفريقية لعام ٢٠١٥، وهو الأمر الذي يساعد على التقليل إلى أدنى حدٍّ من مخاطر استخدام المنظمات الثلاث معلوماتٍ غير متسقة ويخفف من عبء الإبلاغ الواقع على عاتق الدول الأعضاء ويساهم في تيسير الحصول على البيانات الأفريقية. ويستلزم إعداد الحولية التحقق من صحة البيانات من جانب جهة خارجية، وقد تمت هذه العملية فيما يتعلق بعدد الحولية الصادر في عام ٢٠١٦.

٩٦ - وتواصلت اللجنة الاقتصادية العمل مع مصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومع شركاء آخرين لإحداث ثورة بيانات في أفريقيا. ففي أعقاب تنظيم مؤتمر رفيع المستوى بشأن ثورة البيانات عُقد على هامش الاجتماعات السنوية المشتركة الثامنة في شهر آذار/مارس ٢٠١٥ وما تلى ذلك من أنشطة للمتابعة، نُظمت لفائدة المديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية اجتماعٌ خاص لفريق من الخبراء بشأن ثورة البيانات. وأتاح الاجتماع إجراء مناقشة مركزة عن نتائج المؤتمر ودور المكاتب الإحصائية الوطنية في إحداث ثورة البيانات وإدماجها في صميم استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا.

٩٧ - وواصلت اللجنة الاقتصادية قيادتها لتنفيذ نظام الحسابات القومية في أفريقيا، من أجل التصدي للتحديات التي تواجه البلدان الأفريقية في إعداد الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية في التوقيت المناسب وبنوعية جيدة. وفي هذا الصدد، أحرزت اللجنة تقدماً بنسبة

١٠٠ بالمائة فيما يتصل بتحقيق الهدف المتمثل في زيادة عدد البلدان التي ترد بشأنها في قاعدة البيانات الإحصائية الأفريقية مجموعة بيانات قابلة للمقارنة عن نظام الحسابات القومية، من ٣٨ إلى ٤٤ بلدا. وحصلت ست دول أعضاء (جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسنغال، والسودان، وغابون، وموريتانيا، وناميبيا) على مساعدة تقنية لوضع خطط قطرية وإجراءات للمتابعة من أجل تحسين عملية تجميع الحسابات القومية وتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

٩٨ - وعلاوة على ذلك، أعدت وثيقتان تقنيتان إحداهما دليل بشأن جداول الإمداد والاستعمال، والأخرى دليل إرشادي بشأن استخدام البيانات الإدارية في الحسابات القومية. وأعدت اللجنة الاقتصادية أيضا تقريراً عن احتياجات الدول الأعضاء من أجل تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ مع مقارنتها بقدرات الشركاء على توفير المساعدة التقنية والتدريب. وقد أسهم ذلك في تحسين اختيار المستفيدين من التدريب والمساعدة التقنية وغيرهما من أشكال الدعم التي تقدمها اللجنة وشركاء آخرون.

٩٩ - وأخيراً، تواصلت اللجنة الاقتصادية الاضطلاع بدور أمانة اللجنة التوجيهية القارية للمشروع الأفريقي المتعلق بتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وقد استعرضت اللجنة التوجيهية في اجتماعها الرابع التقرير المرحلي المعد عن المرحلة الأولى من المشروع (لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥) ووثيقة مشروع عن المرحلة الثانية (لفترة ٢٠١٦-٢٠١٨).

١٠٠ - ووقت اللجنة بالهدف المتمثل في زيادة عدد الدول الأعضاء التي لديها ٣٠ مؤشراً أو أكثر من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية التي قُسمت إلى ما لا يقل عن ثلاث نقاط بيانات منذ عام ١٩٩٠، من عدد ٥٠ إلى ٥٤ بلدا.

هاء- شعبة تنمية القدرات

١٠١ - في إطار بناء القدرات، تهدف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تعزيز قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة لشراكة النيباد، وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والجماعات الاقتصادية الإقليمية لتنفيذ أولوياتها الإنمائية بما يتماشى مع الأولويات والرؤية التي عبرت عنها خطة عام ٢٠٦٣، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٠٢ - وفي عام ٢٠١٤ وبالتأسيس على العمل الناجح الذي قامت به اللجنة الاقتصادية لدعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، واصلت اللجنة تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في مختلف جوانب العملية من خلال بعثات الدعم القطرية. كما قدمت الدعم إلى أمانة الآلية بشأن تيسير مواءمة خطط العمل الوطنية لزامبيا وليسوتو مع إطار الإنفاق المتوسط

الأجل المعتمد في البلدين. وأتاحت حلقتنا العمل فرصة لموظفي الخدمة المدنية وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص للاستفادة من تجارب أقرانهم وتدارس التحديات الرئيسية واقتراح أدوات وإجراءات محددة، وهو أمر من شأنه أن يجعل خطة العمل الوطنية لكل من البلدين وثيقة ذات طابع عملي لفائدة عمليات وآليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

١٠٣ - وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، شاركت اللجنة الاقتصادية في بعثة للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران أوفدت لدعم حكومة السنغال. وتم استعراض وثائق الآلية القطرية وإقرارها والتوقيع عليها، وشملت هذه الوثائق ما يلي: مذكرة التفاهم المبرمة بشأن الآلية بين حكومة السنغال وأعضاء فريق الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران؛ وخارطة طريق السنغال وخطة العمل الوطنية للآلية (للفترة من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ إلى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥).

١٠٤ - وأيضاً على سبيل تقديم الدعم للآلية بغرض كفالة تعميم المساواة بين الجنسين في استعراض الأقران، أجرت اللجنة الاقتصادية دراسة بعنوان "الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وإدارة التنوع: البعد الجنساني"، تناولت بالتحليل مدى إدماج المسائل الجنسانية في عمليات الآلية. وتهدف أهم توصياتها إلى تعزيز أهمية الآلية وأثرها في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم اجتماع لفريق خبراء في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ لإقرار التقرير. واتفق المشاركون في الاجتماع على أن هناك حاجة أكبر من أي وقت مضى لزيادة التركيز على القضايا الشاملة المتعلقة بشؤون الجنسين في خطط الاتحاد الأفريقي ومبادرة النيباد: وناقش ممثلون من مناطق أفريقيا ومبادرة النيباد القضايا التي تواجه تنفيذ المبادرات الجنسانية على الصعيدين الوطني والإقليمي، واقترحوا عدداً من التوصيات من المتوقع رفعها إلى حكومات البلدان المختلفة.

١٠٥ - وفي عام ٢٠١٥، واصلت اللجنة الاقتصادية الترويج للمثل العليا للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وساعدت البلدان في وضع خطط عملها الوطنية. فعلى سبيل المثال قدمت اللجنة دعماً فنياً للتحضير لمؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء الدول والحكومات المشاركة في الآلية. وساهمت اللجنة، بوصفها أحد أعضاء الفريق التقني، في ورقات المواضيع والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة. وشاركت اللجنة كذلك في ثلاثة اجتماعات تقنية عُقدت في جنوب أفريقيا في ٢٦ تموز/ يولييه ٢٠١٥، وفي كينيا في ٧ و٢٣ و٢٤ آب/ أغسطس ٢٠١٥. وقامت بتنظيم الاجتماعات جهة التنسيق الوطنية للآلية في كينيا التابعة لوزارة التخطيط وأيولة السلطات، والرئيس الحالي للجنة جهات التنسيق الخاصة بالآلية، وأمانة كينيا لمبادرة النيباد والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

١٠٦ - وفي آب/ أغسطس ٢٠١٥، قدمت اللجنة الاقتصادية مساعدة تقنية إلى جهة التنسيق الوطنية للآلية بالسودان ومجلس الإدارة الوطني لوضع اللمسات النهائية لتقرير التقييم

الذاتي القطري. وأتاحت البعثة فرصةً لتقييم تشكيل مجلس الإدارة الوطني ومراجعة مشاريع الفصول المزمع إدراجها في التقرير الذي سيُرسل إلى الأمانة القارية للآلية بغية إعداد الاستعراض الخارجي.

١٠٧ - وساهمت اللجنة الاقتصادية كذلك في بعثة الاستعراض القطرية الموفدة إلى جيبوتي في آب/ أغسطس ٢٠١٥. وساهم خبراء اللجنة في صياغة تقرير الاستعراض القطري، الذي تناول بصفة رئيسية التخطيط الإنمائي وإطار الإنفاق المتوسط الأجل وإدارة الموارد الطبيعية. وعُرض التقرير في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦ حيث جرى استعراض البلد عن طريق الأقران.

١٠٨ - وجرى تنظيم حلقة عمل تدريبية تقنية في السنغال عُقدت في نيسان/ أبريل ٢٠١٥ بشأن المنهجيات والاستبيانات المتعلقة بالآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، بغرض تزويد الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني بفهم جيد لعملية التقييم الذاتي ولأدوار ومسؤوليات مختلف أصحاب المصلحة، وبشأن بنية الاستبيان والاستقصاءات الخاصة بالأسر المعيشية وغيرها من الفئات المستهدفة، وبشأن مجمل عملية إعداد التقرير الوطني وخطة العمل.

١٠٩ - وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥، قامت اللجنة الاقتصادية، في إطار المساعي الرامية إلى تنشيط الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، بتنظيم حلقة عمل للتوعية بالآلية وتنشيطها، قدمتها بالتعاون مع مكتب النيباد في كينيا لفائدة بلدان شرق أفريقيا المشاركة في الآلية وغير المشاركة فيها. فزودت البلدان غير المشاركة في الآلية بمعلومات عن كيفية الانضمام إلى العملية، وعززت قدرات الدول الأعضاء التي هي بصدد إجراء أول استعراض قطري لها. وتم تسليط الضوء على عدد من التوصيات لتنشيط الآلية مثل مراجعة معايير اختيار فريق الشخصيات البارزة وتحسين مستوى مشاركة رؤساء الدول في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي/ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وما إلى ذلك. وقد أدمجت تلك التوصيات في القضايا التي سوف تجرى مناقشتها في مؤتمر القمة الاستثنائي.

١١٠ - وعُقد اجتماع لفريق من الخبراء في لاغوس، نيجيريا، في ١٥ و ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥ لاستعراض وإقرار دراسة عن تبسيط حوكمة الموارد الطبيعية في عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وحضر اجتماع فريق الخبراء نحو ٤٠ خبيراً من البلدان المشاركة في الآلية وخبراء الصناعات الاستخراجية، وتسنى من خلاله تقاسم خبرات بلدان مثل بوتسوانا وشيلي وأستراليا.

١١١ - وأتاح عام ٢٠١٤ العديد من الفرص للأمم المتحدة لتعزيز دعمها للاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له بصورة جماعية وفردية على حد سواء. وفي هذا الصدد واصلت هيئات الأمم المتحدة تحسين مواءمة برامجها مع برامج مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط

والتنسيق التابعة لمبادرة النيباد والجماعات الاقتصادية الإقليمية. ومن بين الأحداث المهمة التي شهدتها عام ٢٠١٤ انعقاد الدورة الخامسة عشر لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا التي استضافتها أبوجا، نيجيريا، في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آذار/ مارس. واتفق المشاركون في الاجتماع على المضي في المشاورات مع أمانة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن تطوير الصلات بين آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا، وآلية التنسيق دون الإقليمي، وفريق المديرين الإقليميين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بغرض تعزيز التجانس والتنسيق وسعياً إلى كفالة تقديم الأمم المتحدة دعماً أفضل إلى الاتحاد الأفريقي.

١١٢ - وللاستجابة للتوصيات الصادرة عن الدورة الخامسة عشرة لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا، جرت مواءمة مجموعات آلية التنسيق الإقليمي المذكورة مع خطة الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وخطة عام ٢٠٦٣؛ وأرسي إطاراً للتعاون الإنمائي الإقليمي يتسم بالشمول والتوجه نحو تحقيق النتائج؛ وأنشئ فريق عامل تقني (يضم الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة لشراكة النيباد، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومصرف التنمية الأفريقي) من أجل صياغة برنامج دعم طويل الأجل تقدمه الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي ضمن الإطار الاستراتيجي لخطة عام ٢٠٦٣ والبرنامج الذي يخلف برنامج السنوات العشر لتنمية القدرات عند انتهاء مدته في عام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، اتفق على أن يستمر عقد الدورات القادمة لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا على هامش الاجتماعات السنوية المشتركة وعلى أن تقوم آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا بمواءمة خططها العشرية لبناء القدرات مع خطة عام ٢٠٦٣.

١١٣ - أما بالنسبة لآلية التنسيق دون الإقليمي، فإن الإنجازات الرئيسية لفترة السنتين شملت ما يلي: دراسة بشأن جدوى إنشاء آلية تمويل ذاتي للتكامل الإقليمي تناولت تعزيز قدرات بلدان اتحاد المغرب العربي، وبرنامج مخصص للأمن الغذائي الإقليمي في شرق أفريقيا يشمل ستة بلدان رائدة، وتبسيط نظم النقل السريع في الهياكل الأساسية للممرات. وفضلاً عن ذلك واصلت آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا على مدار العام التنفيذ المشترك لخطط الأعمال القائمة على الطلب بشأن أنشطة المجموعات الرئيسية التي تستجيب لأولويات مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وتؤدي آلية التنسيق دون الإقليمي عملها في جميع المناطق دون الإقليمية الخمس؛ وفي الآونة الأخيرة جرى رسمياً إنشاء آلية في شمال أفريقيا (حزيران/ يونيو ٢٠١٤) تتضمن سبع مجموعات مواضيعية.

١١٤ - وفي عام ٢٠١٥، قامت اللجنة الاقتصادية بدور كبير في إقرار إطار تجديد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧ - ٢٠٢٧، وهو ما تم من خلال قرار اتخذه في عام ٢٠١٥ مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين. وجرى أيضاً إقرار الإطار في مقرر أصدره مؤتمر قمة الاتحاد

الأفريقي في حزيران/ يونيو ٢٠١٥. وقد أعد هذه الشراكة آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا، بتنسيق من اللجنة الاقتصادية بوصفها أمانة الآلية.

١١٥ - وكان مجال تمويل التنمية أحد المجالات الأخرى التي اضطلعت فيها اللجنة الاقتصادية بدور سياساتي قوي خلال الفترة قيد الاستعراض. فقد قامت بدور رائد في مؤتمر قمة داكار لتمويل الهياكل الأساسية في أفريقيا الذي نظمه في حزيران/يونيه ٢٠١٤ الرئيس السنغالي، ماكي سال، رئيس مبادرة النيباد. وارتكز مؤتمر القمة على دراسة عن تعبئة الموارد المحلية أجرتها اللجنة الاقتصادية ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة لمبادرة النيباد بالتعاون مع شركاء آخرين. وكانت النتيجة الرئيسية التي تمخض عنها مؤتمر القمة هي خطة عمل داكار للاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص لإحداث التحول في الهياكل الأساسية. وتم استخدام الدراسة كذلك كمادة أساسية لمنتدى التنمية الأفريقي التاسع المعقود في عام ٢٠١٤ تحت شعار "التمويل المبتكر من أجل التحول في أفريقيا". وإلى جانب كونها جزءا من الفريق الذي قام بصياغة خطة عمل داكار، ساهمت اللجنة الاقتصادية في مؤتمر القمة عن طريق دراسة فنية عن "تعزيز السياسات العامة والبيئة القانونية والتنظيمية لتمويل الهياكل الأساسية الإقليمية في أفريقيا". وقدمت الدراسة استعراضا للسياسات العامة القائمة والأطر القانونية والتنظيمية كما نظرت في النظم القابلة للتطبيق في أفريقيا في ضوء الهدف المتمثل في التنمية المتكاملة للهياكل الأساسية الإقليمية. ونظرت الدراسة كذلك في العديد من الاتجاهات والفرص للاستثمار ومشاركة القطاع الخاص في مشاريع الهياكل الأساسية الإقليمية مع إبراز الجهود التضامنية القائمة.

١١٦ - وكان للجنة الاقتصادية أيضا تأثير على سياسات مبادرة النيباد على الصعيد الوطني. فعلى سبيل المثال، قام فريق فني من مكتب النيباد في نيجيريا بزيارة مكتب المبادرة في كينيا لدراسة عملياته والاتفاق على طرائق التعاون. وساعدت اللجنة الاقتصادية كذلك في صوغ المبررات والحجج والأسس المنطقية التي تدعم تعزيز مكتب النيباد في نيجيريا من خلال إحاطات فنية للرئيس.

١١٧ - وفضلا عن ذلك، استفادت الدول الأعضاء الخمس عشرة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وجماعات اقتصادية إقليمية أخرى من أعمال اللجنة الاقتصادية عن طريق منتجاتها المعرفية البحثية. وكان التصنيع هو موضوع التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٥، ونتيجة لذلك ركزت معظم طلبات التعاون التقني على التصنيع والتنمية.

١١٨ - وقدمت اللجنة الدعم التقني أيضا في شكل استعراض لوضع اللمسات النهائية للإطار الاستراتيجي الذي ستعتمده الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

١١٩ - وبصورة إجمالية، دعمت اللجنة الاقتصادية إنجاز ٢٠ مشروعاً في سياق تنفيذ أولويات الاتحاد الأفريقي ومبادرة النيباد والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء (مقارنة بهدف ١٥ مشروعاً). وتهدف المشاريع إلى تعزيز قدرة هذه الهيئات على تنفيذ الأولويات والبرامج التي تعتمدها أجهزتها ومؤسساتها، وعلى رصدها وتقييمها.

واو- التعاون التقني: برنامج الأمم المتحدة العادي للتعاون التقني وحساب الأمم المتحدة للتنمية

١- البرنامج العادي للتعاون التقني

١٢٠ - يُستعان بالبرنامج العادي للتعاون التقني في دعم البلدان الأفريقية في جهودها لتنمية القدرات. وتوجّه هذه الجهود نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة لدعم التعجيل بالتحول الهيكلي في أفريقيا، وذلك تمثيلاً مع الأولويات والرؤية المعبر عنها في خطة عام ٢٠٦٣، وبرنامج النيباد والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها تلك الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى واتفاقاتها الدولية منذ ١٩٩٢. وانسجماً مع مشاريع حساب التنمية، يمكن البرنامج العادي للتعاون التقني للجنة الاقتصادية لأفريقيا من وضع ما لديها من خبرات وكمّ معرفي في متناول الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة لشراكة النيباد، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى لدعم صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الموجهة لتنميتها. ويجري تنفيذ البرنامج في إطار أربعة موضوعات هي: سياسة الاقتصاد الكلي، والتكامل الإقليمي والتجارة، والتخطيط الإنمائي، والتفاوض على عقود الموارد الطبيعية؛ وهو يساهم في النتائج التي تتحقق من خلال برنامج العمل العادي للجنة الاقتصادية.

١٢١ - وواصلت اللجنة الاقتصادية العمل مع وكالة النيباد على تعبئة الموارد المحلية في أفريقيا وتنفيذ خطة عمل داكار عن طريق إعادة تقديم المشاريع الستة عشر العابرة للحدود التي أُقرت في مؤتمر قمة داكار لتمويل الهياكل الأساسية في أفريقيا لعام ٢٠١٤ في شكل منشور جديد بعنوان "مشاريع الهياكل الأساسية من أجل التكامل الإقليمي" صُمم ليكون بمثابة أداة للدعوة. وسيتم إصدار هذا المنشور خلال الأنشطة الرفيعة المستوى على الصعيدين الإقليمي والعالمي بهدف أساسي يكمن في تأمين اهتمام المستثمرين من ذوي الموارد العالية في جميع أنحاء العالم، والترويج لإبرام شراكات بين القطاعين العام والخاص سعياً لتنفيذ المشاريع الستة عشر.

١٢٢ - وفي إطار متابعة الدراسة التقنية بشأن تعزيز البيئة السياساتية والقانونية والتنظيمية لتمويل الهياكل الأساسية الإقليمية في أفريقيا، أعدت اللجنة دراسة ترمي إلى تعزيز استثمارات القطاع الخاص في الهياكل الأساسية العابرة للحدود من خلال تنسيق السياسات والقوانين

والأنظمة المتعلقة بالاستثمار الخاص في الهياكل الأساسية الإقليمية في أفريقيا. وكذلك تعكف اللجنة الاقتصادية حاليا على جمع البيانات لإعداد مبادرة خاصة لتنمية قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي من خلال جعل جميع الجهات صاحبة المصلحة على نفس المستوى من الفهم والمعرفة بغية تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية بحلول عام ٢٠١٧.

١٢٣ - وتمكنت اللجنة الاقتصادية من خلال الدعم الذي تقدمه للاجتماعات التي تشارك فيها المنظمات الحكومية الدولية والهيئات الإقليمية من تقديم رؤاها التحليلية بشأن مسائل شتى تتعلق بخطة عام ٢٠٦٣. وشملت هذه الاجتماعات:

(أ) الدورة الاستثنائية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة التي عُقدت في أيار/مايو ٢٠١٥ في أديس أبابا؛

(ب) الحوارات السياسية الرفيعة المستوى التي تناولت ثورة البيانات، والتصنيع الذكي، والتحديات الأفريقية في مجالي التعدين والعقود النفطية؛

(ج) الحوار السياسي الرفيع المستوى المتعلق بالنزاعات والتنمية في أفريقيا؛

(د) الدورة التدريبية الرفيعة المستوى التي تناولت التفاوض على العقود الاقتصادية.

١٢٤ - وبالإضافة إلى ذلك، كان للجنة الاقتصادية لأفريقيا تأثير في السياسات التجارية والصناعية في البلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية. فقد وافق رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في مؤتمر قمتهم الاستثنائي الذي عُقد في هراري في آذار/مارس ٢٠١٥، على استراتيجية وخارطة طريق للتصنيع في منطقة الجماعة، وأكدوا مجددا أهمية التنمية الصناعية في التخفيف من وطأة الفقر والتحرر الاقتصادي لأهل المنطقة. وستيسّر الاستراتيجية وخارطة الطريق، اللتان وُضعتا بدعم من اللجنة الاقتصادية، التعجيل بالتصنيع من خلال التدخلات الفعالة والعملية، وستمكنان المنطقة في الوقت نفسه من استخدام مواردها المتنوعة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال عمليات الإغناء وإضافة القيمة.

١٢٥ - ومن بين الإنجازات الأخرى التي حققتها اللجنة الاقتصادية في مجال السياسات إعدادها سياسة التجارة والتصنيع الخاصة بسوازيلند. وفي هذه العملية، قدمت اللجنة الدعم لوضع خطة عمل وخطة لتنفيذ السياسات من أجل إتاحة خيارات لسلطات سوازيلند بشأن ما ينبغي القيام به للمضي قدما. وتم وضع هذا الإطار السياسي من خلال عملية شاملة أشركت الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة من القطاعين العام والخاص في كل من العملية التشاورية الأولية ومرحلة تصميم التدخلات السياسية العملية.

١٢٦ - ويعد الحدّ من التدفقات المالية غير المشروعة مجالاً آخر تمكنت فيه اللجنة الاقتصادية من ممارسة تأثير كبير على السياسات في الفترة قيد الاستعراض. فقد قدمت الدعم التقني والفني للفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة، برئاسة رئيس جنوب أفريقيا السابق ثابو مبيكي، في إعداد تقريره عن هذه الممارسة التي تؤثر تأثيراً شديداً على خطة القارة للتنمية والحوكمة الرشيدة. فالتدفقات المالية غير المشروعة تستنزف الاحتياطيات من النقد الأجنبي، وتقلل من إيرادات الضرائب، وتثبط الاستثمار، وتزيد من حدة الفقر. وتشير الدلائل الأولية إلى أن اتخاذ إجراءات فورية للحد من هذه التدفقات إلى خارج أفريقيا من شأنه أن يوفر مصدر أموال رئيسياً لبرامج التنمية في القارة. وعلى هذه الخلفية اعتمد مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في اجتماعاتهما السنوية المشتركة الرابعة لعام ٢٠١١ قراراً يقضي بتشكيل فريق رفيع المستوى معني بالتدفقات المالية غير المشروعة. ويستعرض تقرير الفريق خيارات متعددة في مجال السياسات وآثارها في ضوء تأثير التدفقات المالية غير المشروعة على مشهد الاقتصاد الكلي في أفريقيا.

١٢٧ - ومن أجل تعميق الفهم لتكلفة النزاع على صعيد التنمية وعواقبه في هذا المجال وتعزيز مبادرات منع نشوب النزاعات وإحلال السلام وبناء الدولة، أعدت اللجنة الاقتصادية دراسة عن النزاعات في منطقة الساحل. ولتحقيق الهدف نفسه، أُطلقت في أكرا دراسة عن النزاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأسبابها وآثارها وتداعياتها على منطقة البحيرات الكبرى، وذلك خلال المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالنزاعات والتنمية الذي عُقد في ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، عُقد اجتماع لفريق من الخبراء في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في نيروبي من أجل التصديق على برنامج القرن لأفريقي للبحوث بشأن الأسباب الجذرية للنزاعات وآثارها وتكلفتها البشرية والاقتصادية. وتناولت الدراسة المسائل الموضوعية الكامنة وراء أسباب النزاعات في القرن الأفريقي وطرائق قياس لتكلفتها الاجتماعية والاقتصادية والبشرية.

١٢٨ - وتلقت اللجنة الاقتصادية العديد من الطلبات لإجراء بحوث عن أسباب النزاعات وعواقبها على التنمية في المجتمعات الرعوية. واستجابة لذلك، اعتمدت اللجنة كأولوية لها النظر في القضايا والتحديات التي تواجهها تلك المجتمعات الرعوية فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وتعزيز السلم بوصفهما شرطين أساسيين لتحقيق النمو والتنمية بشكل مستدام. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن اللجنة تعكف حالياً على وضع الصيغة النهائية لدراسة بعنوان "الرعي الجديد: مآثر ومخاطر الربط الشبكي العالمي لأفريقيا بالتكنولوجيا الجواله".

١٢٩ - وفي سياق التخطيط الإنمائي والإدارة العامة، ساهمت اللجنة الاقتصادية بشكل كبير في دعم غينيا في التعافي من آثار تفشي فيروس الإيبولا بها. فقد قام فريق متعدد

التخصصات يتكون من فنيين متخصصين من كل شعب اللجنة بتقديم المساعدة إلى غينيا في تصميم وتنفيذ برنامج مؤسسي وتنظيمي وتقني لتنمية القدرات لفائدة الوكالة الغينية لتنسيق مشاريع الهياكل الأساسية، التي تتولى مسؤولية تنسيق الانتعاش الاقتصادي في البلد في مرحلة ما بعد انتشار فيروس الإيبولا. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة المساعدة التقنية إلى حكومة بنن لإجراء دراسات جدوى لمشاريع الهياكل الأساسية الرئيسية، وذلك دعماً لاستراتيجية البلد العامة لتحقيق النمو والحد من الفقر. ويتسم الدعم المقدم للحكومة بتواؤمه مع ما يجري من مبادرات إقليمية ودون إقليمية في مجال تطوير الهياكل الأساسية باعتبارها قوة رئيسية محركة للتحوّل الاقتصادي، وباتساقه مع خطة عام ٢٠٦٣ ومع التركيز على هذه المسألة الوارد في الموقف الأفريقي الموحد لما بعد عام ٢٠١٥.

١٣٠ - وعلى الصعيد دون الإقليمي، دعمت اللجنة الاقتصادية وضع رؤية جماعة شرق أفريقيا لعام ٢٠٥٠، وهي الوثيقة السياسية التي تستشرف المستقبل وتقدم إطاراً عاماً للجهود الرامية إلى تسخير الموارد في شرق أفريقيا لتضييق الفجوات في الرفاه الاجتماعي والإنتاجية. وترسم هذه الرؤية لشرق أفريقيا مستقبلاً يتسم بازدهار الفرد في ظل مجتمعات متماسكة واقتصادات تنافسية وتفاعل أقليمي قوي. ومن المتوقع أن ينمو نصيب الفرد من الدخل بحلول عام ٢٠٥٠ بمقدار عشرة أمثال ما هو عليه الآن، وهو أمر من شأنه أن يضع المنطقة في الشريحة العليا من فئة البلدان المتوسطة الدخل.

٢- حساب الأمم المتحدة للتنمية

١٣١ - حساب الأمم المتحدة للتنمية هو برنامجٌ لتنمية القدرات تابع للأمانة العامة يهدف إلى تعزيز قدرات البلدان النامية في المجالات ذات الأولوية في خطة الأمم المتحدة للتنمية. ويتم تمويل حساب التنمية من الميزانية العادية للأمانة العامة وتقوم على تنفيذه ١٠ كيانات تابعة لها (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجان الإقليمية الخمس، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة). وتعمل مشاريع حساب التنمية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على ربط العمل المعياري والتحليلي للجنة بأنشطتها التشغيلية وتعزيز أوجه التآزر مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بالاعتماد على نقاط القوة والمزايا النسبية لدى كل منها.

١٣٢ - ويشكل حساب التنمية مصدراً تمويلياً بالغ الأهمية يدعم الميزانية العادية للجنة الاقتصادية من أجل مساعدة الدول الأعضاء على معالجة أولوياتها في مجال تنمية القدرات. وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، نفذت اللجنة ١٣ مشروعاً، استفادت منها أكثر من ٣٥ دولة عضواً، تهدف إلى وضع سياسات وطنية تتمحور حول الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاجتماعية والبيئية والاقتصادية).

١٣٣ - وبشكل خاص، تساهم المشاريع التشغيلية الحالية المنفذة في إطار حساب التنمية في جمع المعارف في المجالات الرئيسية للتحويل في أفريقيا، من قبيل تطوير سلاسل إقليمية تنافسية للقيمة الزراعية، واستخدام الطاقة المتجددة، والتنفيذ الفعال للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وقدرة الحكومات الأفريقية على التفاوض على عقود منصفة وشفافة ومستدامة في مجال الصناعات الاستخراجية. وتساهم مشاريع حساب التنمية أيضا في إنتاج المعارف عن طريق البحوث والممارسات السياسية في مجال التخطيط الإنمائي، وفي إعداد بيانات موثوقة بصورة منتظمة من خلال تعزيز قدرات نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في أفريقيا

١٣٤ - وفي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، أعدت اللجنة الاقتصادية أيضا سبعة مشاريع جديدة في إطار حساب التنمية في مجالات الإحصاءات والبيانات، قامت بتنفيذها كيانات الأمم المتحدة العشرة المذكورة أعلاه؛ وفي مجالات السياسات القائمة على الأدلة؛ والتخطيط الإنمائي؛ وتعزيز قدرات مخططي التنمية الأفريقيين لدمج خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في خطط التنمية الوطنية؛ ورصد الحماية الاجتماعية في الدول الأعضاء.

زاي- الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية

١٣٥ - يرمي البرنامج الفرعي ٦ المتعلق بالشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق الالتزامات العالمية والإقليمية. ويتولى تنفيذ هذا البرنامج الفرعي المركز الأفريقي للمسائل الجنسانية التابع لشعبة سياسات التنمية الاجتماعية.

١٣٦ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت اللجنة تقدماً كبيراً في مجال تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإبلاغ عن تلك الالتزامات، وعلى التصدي للقضايا الناشئة التي تتأثر بها المرأة. وفي المجموع، قدم ٥٢ بلداً تقارير استعراضية وطنية عن التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين كجزء من استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ٢٠ عاماً، وهو عدد أكبر بكثير من الهدف الذي يتمثل في ١٥ بلداً. وأبرز التقرير الموجز الإقليمي عن أفريقيا الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لأغراض الاستعراض إنجازات كبيرة في مجالات من قبيل تعزيز قدرات المرأة في القطاعات الاجتماعية، لاسيما في التعليم الابتدائي والصحة، وتعزيز صوت المرأة وتمثيلها، في حين تبينت الحاجة إلى مزيد من العمل من أجل انتشار النساء من برائن الفقر من خلال تنفيذ برامج مبتكرة تستهدف تمكينهن اقتصادياً.

١٣٧ - ونوقش التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة خلال المؤتمر الإقليمي التاسع للمرأة الذي عُقد في أديس أبابا في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بشأن استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ٢٠ عاماً. وقد اجتذب المؤتمر أكثر من ٤٥٠ مشاركاً، من بينهم ٢٠ على المستوى الوزاري مثلوا ٢١٩ آلية جنسانية

وطنية، وممثلو ست جماعات اقتصادية إقليمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، ووكالات الأمم المتحدة، والشركاء الإنمائيون، وما يزيد على ١٥٠ من منظمات المجتمع المدني. وعُدّت الوثيقة الختامية التي اعتمدها ٢٠ وزيراً أفريقياً للشؤون الجنسانية وشؤون المرأة وحملت عنوان "إعلان أديس أبابا بشأن التعجيل بتنفيذ منهاج عمل بيجين: نحو تغيير تحولي للنساء والفتيات في أفريقيا" علامة فارقة في السعي نحو إدماج أولويات أفريقيا في عملية الاستعراض العالمي. وعُرض التقرير الإقليمي الأفريقي في الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة وشكل مساهمةً أثرت الوثيقة الختامية للجنة المذكورة، وهو ما وضع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في لب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي صميم أهداف التنمية المستدامة التي كانت مقترحة آنذاك.

١٣٨ - وواصلت اللجنة الاقتصادية العمل على تطوير الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية، وهو أداة تمكّن البلدان من تجميع البيانات وتقييم أدائها الذاتي كمّاً ونوعاً من حيث تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ تعميم الدليل في ١٢ بلداً آخر هي: رواندا، وزمبابوي، وسوازيلند، وسيراليون، وسيشيل، وغابون، وغينيا، وليبيريا، والمغرب، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا. وبوجود ٢٥ بلداً مشمولاً أصلاً هي: إثيوبيا، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتنزانيا، وتوغو، وتونس، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، وزامبيا، والسنغال، وغامبيا، وغانا، وكابو فيردي، والكاميرون، وكوت ديفوار، وكينيا، ومالي، ومدغشقر، ومصر، وملاوي، وموزامبيق، يصبح مجموع عدد البلدان المشمولة بالدليل ٣٧ بلداً.

١٣٩ - وبناء على طلبٍ من رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، استحدثت اللجنة الاقتصادية سجل الأداء الأفريقي في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهو أداة فعالة وسهلة الاستعمال صُممت لتقييم التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في قطاعات حيوية من قطاعات التنمية من قبيل الصحة، والتعليم، والقدرة على الحصول على الأراضي والسيطرة عليها، والشؤون المالية، والمشاركة السياسية وما إلى ذلك. ويُستعان بالمعلومات المستمدة من الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية في إعداد سجل الأداء الأفريقي الذي يتيح صيغة مبسّطة من الدليل تستخدمها في المقام الأول مكاتب رؤساء الدول والحكومات. وقد نُشرت نتائج سجل الأداء الأفريقي وجرى تعميمها في دورة حزيران/يونيه ٢٠١٥ لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الذي عُقد في جوهانسبرغ. كما استخدمته رئيسة المفوضية في انتقاء أفضل البلدان أداءً لمكافأتهما وفي الدعوة إلى اتخاذ إجراءات فورية للتعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في القارة.

١٤٠ - وفي مجال البحوث السياسية، أعدت اللجنة الاقتصادية عدد عام ٢٠١٥ من سلسلة تقرير عن المرأة الأفريقية الذي كان موضوعه "المساواة الجنسانية وسلاسل القيمة

الزراعية: تحويل الزراعة في أفريقيا من خلال تمكين المرأة". ويستند التقرير إلى بحوث ودراسات حالة من إثيوبيا، وأوغندا، وزمبابوي، والكاميرون، ومالي، والمغرب. وهو يوثق المعوقات ذات الطابع الجنساني التي تمنع المزارعات من المشاركة الكاملة في سلاسل القيمة الزراعية مثل سلاسل القيمة في مجالي البستنة وعمليات تجهيز الأغذية الحديثة، والتمتع بفوائدها على نحو تام في مختلف أنحاء القارة. ويشدد التقرير على ضرورة معالجة القضايا الجنسانية، الهيكلية والناشئة على السواء، في جميع مراحل سلاسل القيمة، ويوصي باتخاذ تدابير قوية لربط الشؤون الجنسانية وتمكين المرأة بسلاسل القيمة الزراعية التي تعتبر عنصرا رئيسيا من عناصر برنامج التحول الهيكلي في أفريقيا.

١٤١ - وجرى استعراض من منظور جنساني للأطر التشريعية القائمة التي تنظم قطاع التعدين في ستة بلدان (جمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، وزمبابوي، وغانا، وغينيا)، مع التركيز على التعدين الحربي والتعدين في نطاق ضيق. وتم إدراج نتائج هذا الاستعراض في خلاصة لأفضل الممارسات في مجال تعميم المنظور الجنساني، أبرزت تجارب النساء وسلطت الضوء أيضا على السياسات المبتكرة في هذا المجال. وأسفر الاستعراض عن صدور عدد من خاصين نشرتهما مجلة المرأة الأفريقية الجديدة عن عمل المرأة في مجالي التعدين الحربي والتعدين في نطاق ضيق، وعن فيلم وثائقي عن اشتغال المرأة بالتعدين الحربي يتناول بالتحليل السياسات الإقليمية والوطنية من حيث تأثيرها في حالة المرأة. وأدى الاستعراض إلى عقد خمس حلقات عمل وطنية ناجحة في البلدان التي أجريت فيها الدراسات وإلى وضع خطط لتنفيذ التوصيات الرئيسية التي تدعو إلى التمييز الإيجابي في مجال المشتريات وتحديد أشكال تمويل مبتكرة للتمويل. وأنشئت لفائدة أربع حكومات أفريقية مراكز لإدارة المعلومات والبيانات تهدف إلى جمع الإحصاءات عن المشتغلين بالتعدين الحربي والتعدين على نطاق ضيق.

١٤٢ - ونتيجة للحوار السياسي الذي أعقب ذلك بشأن هذه المسألة، طلبت وزارة الشؤون الجنسانية والحماية الاجتماعية في غانا الحصول على دعم تقني من المركز الأفريقي للمسائل الجنسانية لمساعدتها على تحسين مشروع سياستها العامة المتعلقة بالشؤون الجنسانية وفي تنفيذ برنامج بناء قدرات المرأة في مجالي التعدين الحربي والتعدين على نطاق ضيق. وفي أعقاب الاستعراض، طلب الأمين الدائم للشؤون الجنسانية وتنمية المجتمعات المحلية بجمهورية تنزانيا المتحدة موجزا سياساتيا لفائدة ذلك البلد ليكون أداة إعلامية في مجال السياسات تُقدّم إلى البرلمان التنزاني الجديد الذي افتُتح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

١٤٣ - وفي الاجتماع الإقليمي عن المساواة بين الجنسين في مجال الصناعات الاستخراجية، الذي عقد في نيروبي عام ٢٠١٥، أقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة علاقات وتحالفات تعاونية جديدة مع الاتحاد الأفريقي بهدف القيام بدور رائد في

وضع خطة جديدة لتعميم المنظور الجنساني في قطاع التعدين. وبالإضافة إلى ذلك، أعدت اللجنة الاقتصادية في سياق عملها المتعلق بالإحصاءات الجنسانية مجموعة أدوات عن دور المرأة في التجارة غير الرسمية عبر الحدود في أفريقيا، لاستخدامها في جمع الإحصاءات الجنسانية. ويكمن الهدف من مجموعة الأدوات هذه في مساعدة الحكومات الأفريقية على جمع وتحليل ونشر البيانات والإحصاءات المصنفة حسب النوع الجنساني التي تتعلق بالتجارة غير الرسمية عبر الحدود. وقد اختُبرت مجموعة الأدوات المذكورة في كينيا وصدّق عليها فريق خبراء اجتمع في لوساكا في الفترة من ١٩ إلى ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٤ وضمّ ٤٠ خبيراً من اللجنة ومن الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية التي تمثل المرأة في مجال التجارة عبر الحدود.

١٤٤ - ووضعت اللجنة الاقتصادية استراتيجية للشؤون الجنسانية لكي يُسترد بها في عمليات تعميم المنظور الجنساني داخلها. وتتألف الاستراتيجية من ثلاثة عناصر يعضد بعضها بعضاً، هي: السياسة الجنسانية؛ ومؤشر المساواة بين الجنسين؛ وبرنامج تنمية القدرات. ويتعاون المركز الأفريقي للمساواة الجنسانية، من جانبه، مع شعبة التخطيط الاستراتيجي والجودة التشغيلية باللجنة من أجل وضع مؤشر للمساواة بين الجنسين وتطبيقه في اللجنة، وذلك بمساعدة تقنية من خبير استشاري مقدم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتتسق هذه المبادرة مع خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهي إطار للمساءلة على نطاق المنظومة بأسرها صُمم لتعزيز فهم مشترك للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وأسلوبٍ موحد لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف. ويجري إدراج مؤشر المساواة بين الجنسين في أدوات التخطيط القائمة، وسيُستفاد من نتائجه في تخطيط الموارد وتخصيصها في سياق عمليات التخطيط الاستراتيجي. ويجري حالياً وضع السياسة الجنسانية وبرنامج تنمية القدرات، ومن المنتظر أن يُستكملاً بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

١٤٥ - وبناء على طلبٍ من وزارة العمل والشؤون الداخلية في بوتسوانا، قدمت اللجنة الاقتصادية دعماً تقنياً لمديرية الشؤون الجنسانية وتمكين المرأة بالوزارة من أجل دمج الاعتبارات الجنسانية في سياسات البلد في مجال الاقتصاد والمالية العامة. ومن خلال هذا الدعم التقني تمكنت وزارة العمل والشؤون الداخلية ووزارة المالية والتخطيط الإنمائي من تحديد فرص استراتيجية لتعميم المنظور الجنساني في خطة البلد الوطنية الحادية عشرة للتنمية. وقُدّم الدعم التقني أيضاً لرصد التكافؤ بين الجنسين في السنغال بغية المساعدة على دمج الاعتبارات الجنسانية في ”خطة السنغال الصاعد“، وهي إطار التنمية الرئيسي في البلد. وأسفر الدعم التقني عن إعداد منتَجين في مجال السياسات يهدفان إلى دعم إدماج المسائل الجنسانية في الخطة المذكورة.

١٤٦ - وتعتبر الشبكة الإلكترونية محفلاً شبكياً يتيح للآليات الوطنية المعنية بالمسائل الجنسانية وغيرها من الآليات الوطنية الوصول إلى المعلومات والممارسات الجيدة وتبادلها من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتقدم الشبكة معلومات محدثة عن مسائل المساواة بين الجنسين المثارة على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني، التي تتسم بأهميتها بالنسبة للعمل اليومي الذي يقوم به موظفو الآليات الوطنية المعنية بالشؤون الجنسانية وشركاؤها. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أجريت مناقشتان إلكترونيتان، عُقدت إحداها في الفترة من ١ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٤ وتناولت التشريعات والممارسات الجيدة الرامية إلى حظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، فيما عُقدت الأخرى على مرحلتين في الفترة من ٩ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ ومن ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥ وتناولت التحضير للدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة ولاستعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ٢٠ عاماً. وركزت المناقشات الإلكترونية المتعلقة بالتحضيرات لدورة لجنة وضع المرأة على بيان الكيفية التي يمكن للآليات الوطنية المعنية بالشؤون الجنسانية أن تسرع بها تنفيذ منهاج عمل بيجين بينما تعمل داخل الحكومات الأفريقية كجهات تناصر تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١٤٧ - وتواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عملها لتطوير مرصد حقوق المرأة الأفريقية وتوسيعه، وهو محفل تقني يعمل على تيسير تبادل المعلومات والتواصل فيما يتعلق بمسائل حقوق المرأة في أفريقيا. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تحديث قاعدة بيانات جهات التنسيق التابعة للمرصد في الآليات الوطنية المعنية بالشؤون الجنسانية في ٢٤ بلداً أفريقياً. وفي المرحلة الأولى من مشروع حظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث الذي وُضع في إطار شراكة بين المركز الأفريقي للمسائل الجنسانية ولجنة البلدان الأفريقية المعنية بالممارسات التقليدية التي تؤثر في صحة المرأة والطفل والمنظمة الدولية غير الربحية "لا سلام بدون عدالة"، قام المركز الأفريقي بإعداد دراسة مرجعية للإطارين القانوني والمعياري المتصلين بهذه الممارسة. وأفادت الدراسة بأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث يمارس في ٢١ بلداً أفريقياً. وأعدت إضافةً إلى ذلك صحيفة وقائع تتناول الأطر المعيارية والقانونية التي تحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في ١٢ بلداً، وجرى تحميلها في الموقع الشبكي لمرصد حقوق المرأة الأفريقية.

١٤٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حقق المركز النجاحات الاستراتيجية التالية: أولاً، فيما يتعلق بمشروع المسائل الجنسانية وقطاع التعدين، حدث تحول نوعي في البلدان التي يُنفذ فيها المشروع تمثل في الاعتراف بأن سياسات التعدين وأطرها التنظيمية يجب أن تراعي احتياجات النساء ومساهمتهن الحيوية في الناتج القومي من خلال شتى جوانب سلسلة القيمة في مجال التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق. وأدى ذلك إلى نتيجتين اثنتين على الصعيدين الوطني والإقليمي. أولاً، على الصعيد الوطني، أقرت حكومات تلك البلدان نفسها

بضرورة التعاقد، فيما يتعلق بجميع مشاريع التشييد الحكومية، مع المشتغلات بمقالع الحجارة لتوفير حصة تتراوح بين ٣٥ و ٤٠ بالمائة من الحجارة والجدازة التي تشتريها من السوق المحلية. ومن شأن ذلك أن يؤثر على أعمال المتابعة التي ستضطلع بها اللجنة مع الدول الأعضاء في فترة السنتين ٢٠١٦/٢٠١٧. وعلى الصعيد الإقليمي، يقر الآن المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن بأن النساء المشاركات في رابطات التعدين ينبغي إدماجهن في جميع عمليات الرؤى القطرية في مجال التعدين. وبالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء الانتكاسة الحالية في صناعة التعدين، دفعت توصيات المشروع بالحكومات الوطنية إلى الإقرار بضرورة بناء قدرة النساء العاملات في مجالي التعدين الحرفي والتعدين ضيق النطاق وقدرات المشغلين العاملين في هذا المجال عموماً، وبالأثار المضاعفة للاشتغال في مجالي التعدين الحرفي والتعدين ضيق النطاق التي تتحقق في الناتج الريفي والوطني.

١٤٩ - وثانياً، على الصعيد الإقليمي، أفضى إرساء سجل الأداء الأفريقي في مجال الشؤون الجنسانية إلى تكثيف المساءلة والتركيز بقدر أكبر على قيام رؤساء الدول والحكومات في أفريقيا بتنفيذ التزامات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومن المفترض أن يصبح وزراء الشؤون الجنسانية وشؤون المرأة أكثر خضوعاً للمساءلة، وأن يبرهنوا كل سنة على ما حققوه من إنجازات في جميع الأعمال المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو ما سيتبين من خلال سجل الأداء في دورات منتصف العام لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي. وكان سجل الأداء محفزاً أيضاً للمناداة على الصعيد الإقليمي بمزيد من العمل استجابةً لثورة البيانات التي تشتمل على إحصاءات مصنفة حسب النوع الجنساني، تقوم حالياً المكاتب الإحصائية الوطنية في القارة بجمعها وتحليلها، وذلك لنقل صورة صادقة عن أداء البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، كان "إعلان أديس أبابا بشأن التعجيل بتنفيذ منهاج عمل بيجين: نحو تغيير تحولي للنساء والفتيات في أفريقيا" نتيجة هامة من نواتج عملية استعراض المنهاج بعد مرور ٢٠ عاماً على اعتماده، فهو يوفر خط أساس مرجعياً لسجل الأداء كما أنه يتتبع خطط التنفيذ الخاصة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

١٥٠ - ويواجه البرنامج الفرعي ثلاثة تحديات رئيسية: أولاً، محدوديته من حيث عدد الموظفين والموارد المالية في سياق تزايد فيه طلبات الدول الأعضاء؛ وثانياً، تأخر الدول الأعضاء في الاستجابة لطلبات الحصول على البيانات والمعلومات أو عدم استجابتها لتلك الطلبات؛ وثالثاً، محدودية قدرة البلدان على الحفاظ على استمرارية الدعم المقدم من البرنامج الفرعي، لا سيما نتيجة تبدل الموظفين ذوي الرتب العليا في الوزارات الأفريقية للشؤون الجنسانية وشؤون المرأة.

حاء- الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

١٥١ - تقع المسؤولية الفنية عن تنفيذ الأنشطة الإقليمية لأغراض التنمية على عاتق المكاتب دون الإقليمية الخمسة التابعة للجنة. ويكمن هدفها في تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية على صياغة سياسات قائمة على الأدلة لدعم التحول الهيكلي الهادف إلى تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في المناطق دون الإقليمية الخمس.

١٥٢ - وتسلط الأقسام التالية الضوء على النتائج التي حققتها المكاتب دون الإقليمية الخمسة.

١- المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا

١٥٣ - ساهم المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، من خلال الأنشطة المنوطة به، في بناء قدرات الدول الأعضاء في مجالات من قبيل دور الصناعة في تطوير الاقتصاد الأخضر والاتفاقات القارية للتجارة الحرة، ومواءمة الإجراءات الجمركية وتبادل الوثائق إلكترونياً بين إدارات الجمارك. وشهدت هذه الفترة تحسين آلية إعداد الموجزات القطرية التي تشكل وثائق رئيسية في إطار التوجه الجديد للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وتم إعداد ثمانية منها. وتواصل اللجنة الاقتصادية تقديم الدعم إلى أمانة اتحاد المغرب العربي وإطاره المؤسسي، ولأغراض رصد آلية التنسيق دون الإقليمي.

١٥٤ - وعُقدت دورة عام ٢٠١٥ للمنتدى الإنمائي لشمال أفريقيا في الرباط في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ تحت عنوان "شمال أفريقيا والاتفاقات القارية للتجارة الحرة"، حيث يسرت تبادل الآراء والخبرات بين طائفة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة بشأن تحديات التكامل التجاري في شمال أفريقيا في سياق اتفاقات التجارة الحرة. وجمع المنتدى صحفيين مهتمين بالاقتصاد ومتعاملين من القطاع الخاص في شمال أفريقيا، وكان الهدف منه تعزيز فهمهم للاتفاقات القارية للتجارة الحرة ولآثار الاتفاقات التجارية في شمال أفريقيا وبقية القارة. وتألف المنتدى من ثلاثة عناصر رئيسية هي: حلقة عمل تدريبية للعاملين في وسائل الإعلام؛ وحلقة عمل إقليمية للقطاع الخاص بشأن التحديات المطروحة أمام التكامل التجاري في سياق اتفاق المنطقة القارية للتجارة الحرة؛ وندوة دولية بشأن التكامل الأفريقي والاتفاقات التجارية الإقليمية الرئيسية بعد ٢٠ عاماً على إنشاء منظمة التجارة الدولية.

١٥٥ - وبدأت بلدان اتحاد المغرب العربي في إعداد مشروع اتفاق للتجارة الحرة في حزيران/يونيه ٢٠١٠. ويدعو هذا الاتفاق إلى اعتماد مذكرة تفاهم مغربية بشأن قواعد المنشأ بوصفها عنصراً أساسياً من الاتفاق. وتم إنشاء فريق عامل لإعداد المذكرة. وتلبيةً لمتطلبات

تدريب الفريق وبناء قدراته وتزويده بما يلزم لإعداد مذكرة التفاهم ومنحه الوسائل الفنية والتقنية الضرورية لتمكينه من أداء مهمته، نظم له المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، بالتعاون الوثيق مع أمانة اتحاد المغرب العربي، حلقة عمل تدريبية. وقد حضر أيضا حلقة العمل هذه خبراء وطنيون وأعضاء الفريق العامل المعني بالمفاوضات المتعلقة بإقامة منطقة التجارة الحرة للمغرب العربي الذين رفعوا تقارير إلى الوزارات الوطنية المسؤولة عن التجارة الخارجية والجمارك والصناعة والزراعة في البلدان الخمسة الأعضاء في الاتحاد.

١٥٦ - وتعلق الموجزات القطرية التي أعدت بين آذار/مارس ٢٠١٥ وشباط/فبراير ٢٠١٦ بكل من الجزائر ومصر وموريتانيا والمغرب (موجزان) والسودان وتونس (موجزان). وتم تناول مسائل الاقتصاد الأخضر في أربعة موجزات قطرية وفقا للظروف الخاصة بالبلدان التي جرى تناولها: الجزائر - تنويع الاقتصاد والحد من الاعتماد على قطاع المواد الهيدروكربونية؛ وموريتانيا - الاقتصاد الأخضر وإدارة قطاع صيد الأسماك-؛ والمغرب - التصنيع والمهن الجديدة؛ وتونس - الوظائف الخضراء والتنمية الإقليمية؛ والسودان - استدامة المالية العامة في ضوء الانعكاسات الكبيرة الناجمة عن انفصال جنوب السودان. وبالنسبة لمصر، كانت مسألة الدعم الشاغل الأساسي للسلطات العامة في سعيها إلى ترشيد المالية العامة وتعزيز كفاءة النظام الاجتماعي. وبناء عليه، فقد تضمن موضوع الموجز القطري لمصر أفكارا تتعلق بنظام الدعم. وأخيرا، تناول الموجز القطري الثاني للمغرب مسألة الإقصاء الاجتماعي، وهو شاغل حقيقي بالنسبة لذلك البلد في إطار مساعيه إلى تحقيق تنمية أكثر شمولا. ويجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة على الموجز القطري لليبيا الذي سينشر قبل نهاية عام ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، أُعد تقييم للحالة الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة دون الإقليمية في شكل موجز إقليمي.

١٥٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، جرى تقييم المبادرات والبرامج المتعلقة بدعم اتحاد المغرب العربي ودوله الأعضاء وتكييفها وفق السياق الاجتماعي والاقتصادي الجديد للمنطقة دون الإقليمية، وأسفر ذلك عن ثلاث مبادرات دون إقليمية رئيسية، محققة بذلك هدف فترة السنتين، وقد أُطلقت المبادرات بصورة رسمية اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. واعتمد برنامج إقليمي لدعم اتحاد المغرب العربي بغية تعزيز وتحسين كفاءة الشراكات المتعلقة بالتكامل في شمال أفريقيا. واعتمد برنامج تعاون للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بين المكتب دون الإقليمي واتحاد المغرب العربي. وبالإضافة إلى ذلك، صدق خبراء من الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي على خطة عمل لشمال أفريقيا صُممت لتبسيط ومواءمة الإجراءات الجمركية، والنقل والعبور بين الدول، ولتقليل التكاليف المباشرة وغير المباشرة للمعاملات التجارية. وعلاوة على ذلك، تم تعزيز قدرات اتحاد المغرب العربي في مجال قواعد المنشأ والمواءمة الجمركية والتبادل الإلكتروني للوثائق الجمركية بين الدول الأعضاء.

١٥٨ - وفيما يتعلق بتعزيز أمانة الاتحاد وإطاره المؤسسي، تحقق تقدم كبير في ثلاثة مجالات هي: قيام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدعم تعبئة الشركاء لتعزيز التكامل والمبادرات على الصعيد دون الإقليمي في شمال أفريقيا؛ وتنظيم اجتماع للخبراء من الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي بشأن تمويل التكامل؛ وتقديم الدعم لأمانة الاتحاد في إطار مبادرة خطة العمل المعنية بتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية والمنطقة القارية للتجارة الحرة، وتنظيم حلقة عمل لأعضاء الفريق التقني لاتحاد المغرب العربي المعني بقواعد المنشأ. وشملت الإجراءات التي أُخذت للتعجيل بالتكامل الإقليمي تعزيز وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية؛ وتيسير النقل والتجارة في شمال أفريقيا؛ ومواءمة الإجراءات الجمركية والتبادل الإلكتروني للوثائق الجمركية.

٢- المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا

١٥٩ - ركز المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا على تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج ونشر إحصاءات رفيعة الجودة وفي التوقيت المناسب دعماً لأنشطة التنمية الوطنية ودون الإقليمية. وتمشيا مع الهدف المحدد لفترة السنتين، أعد المكتب ٨ موجزات قطرية تشمل البلدان التالية: السنغال وغامبيا وغانا وغينيا وكابو فيردي وكوت ديفوار والنيجر ونيجيريا، باستخدام بيانات قدمتها الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، وكجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تجميع وإتاحة معلومات تتعلق بالتنمية لتضمينها في الموجزات الاقتصادية والاجتماعية، قدم المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا دعماً كبيراً إلى السنغال وغينيا وغينيا-بيساو وكوت ديفوار والنيجر في مجال صياغة خطط للتنمية طويلة الأجل يتراوح إطارها الزمني بين ٢٥ و ٣٠ عاماً وتتسق مع خطة عام ٢٠٦٣.

١٦٠ - ولتحسين عملية التنبؤ الاقتصادي والاجتماعي وتيسير المقارنة بين الإحصاءات في المنطقة دون الإقليمية، أُعطيت الأولوية لنظم البيانات الإحصائية الوطنية لدى وضع اللمسات الأخيرة على الموجزات القطرية. وكثف المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا جهوده لتعزيز قدرات النظم الإحصائية الوطنية في بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي المجموع، قامت الدول الأعضاء والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بتنفيذ ١٢ مبادرة متفق عليها إقليمياً (مقارنة بهدف فترة السنتين المتمثل في ١٠ مبادرات). وتحقق ذلك من خلال مواءمة منهجيات التنبؤ وقواعد البيانات في الدول الأعضاء كجزء من استراتيجية عالمية لإنتاج بيانات ذات جودة رفيعة في التوقيت المناسب. ووفقاً للميثاق الأفريقي للإحصاء الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي ويجري استخدامه كمرجع لجميع الدول والجماعات الاقتصادية الإقليمية، قام المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا بمراجعة آليات تدفق الإحصائيات ونجح في الحصول على التزام من

البلدان بإنتاج وتجميع إحصاءات ذات جودة رفيعة لتحسين تحليل الحالات والتأكد من نشر الإحصاءات على نطاق واسع.

١٦١ - وفي عام ٢٠١٥، أدى قيام اللجنة الاقتصادية بإعادة هيكلة ولاية المكاتب دون الإقليمية وتعزيزها إلى إعادة التقييم الاستراتيجي لأنشطة البرنامج الرئيسي للمكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا حتى يكون في وضع أفضل يسمح له بالنهوض بالتنمية وتقديم خدمات أكثر كفاءة وذات صلة، بالإضافة إلى تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية. ونتيجة لذلك، تحول التركيز إلى توفير بيانات إقليمية محدّثة لكي يُسترد بها في صياغة السياسات القارية والإقليمية والوطنية، إلى جانب توسيع نطاق جهود الدعوة لفائدة التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية. وبما أن تقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي يتوقف على توافر إحصاءات محدّثة ودقيقة، فإنه يجري أيضا إيلاء اهتمام لضمان قابلية البيانات المتعلقة بمختلف الدول الأعضاء والجماعات للمقارنة.

١٦٢ - وعلاوة على ذلك، ساهم المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا في تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية على تجميع المعلومات المتعلقة بالتنمية والاستفادة منها في الموجزات الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة فيما يتعلق بتأثير تفشي فيروس الإيبولا في أفريقيا، وعلى رصد عملية التكامل الإقليمي من خلال تعزيز نشر مشروع "Ecobase" وقاعدة بيانات "Phoenix" في غرب أفريقيا وتعهدهما.

١٦٣ - وتمشيا مع هذه الجهود المبذولة، اتخذ المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا خطوات هامة لضمان إنشاء آليات دقيقة وموثوقة لجمع البيانات الإحصائية بالاستفادة من الجهات المعنية بهذا المجال في المناطق دون الإقليمية، وتنسيق اعتماد البرنامج الإحصائي الإقليمي للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. وعلاوة على ذلك، دعم المكتب دون الإقليمي تعيين جهات تنسيق إحصائية في كل دولة من الدول الأعضاء وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، مشدداً على الحاجة إلى الالتزام الراسخ والمتسق بالمشاركة في الاجتماعات الإقليمية بشأن الإحصاءات. وبهذه الطريقة، كان للمكتب دون الإقليمي دور فعال في ترسيخ التعاون والتزام الدول الأعضاء بهدف إعداد الموجزات بشكل فعال بوصفها أداة قيّمة لصانعي السياسات ومتخذي القرارات. ومواصلةً لهذه الجهود، ساهم المكتب دون الإقليمي بنشاط في إعداد وتقديم الموجز القطري لنيجيريا، وهو من أمثلة الجيل الأول من الموجزات القطرية، الذي طُرح للمناقشة خلال فعالية جانبية أقيمت في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٥ على هامش مؤتمر الوزراء الذي عُقد في أديس أبابا، إثيوبيا.

١٦٤ - وجرى تنشيط التعاون مع المكاتب الإحصائية في غرب أفريقيا، بما في ذلك المكاتب الواقعة في مناطق الجماعات الاقتصادية الإقليمية (اتحاد نهر مانو، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)، ومع منظمات حكومية

دولية كبرى متخصصة في جمع البيانات وتحليلها ومنها المرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وذلك عن طريق مجموعة متنوعة من البعثات الميدانية وحلقات العمل وغيرها من تدابير تبادل الخبرات. ونتيجة لذلك، يزداد ثراء قاعدة البيانات دون الإقليمية بفضل تعزيز آليات تدفق البيانات التي تسمح بانتقال المعلومات الإحصائية نزولاً من الدول الأعضاء إلى مركز البيانات التابع للمكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا.

١٦٥ - وخلال عام ٢٠١٥، دعم المكتب دون الإقليمي طائفة واسعة من الإجراءات شملت حملات دعوة وبعثات توعية في إطار المنظمة الدولية للفرنكوفونية، والرابطة الدولية للعمد الناطقين بالفرنسية، والشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (باريس ٢١). ومن الأنشطة الأخرى التي نفذها المكتب أو نُفذت بالاشتراك معه دراسة مجالات التعاون الممكنة ومنها مثلاً نُظِم التسجيل المدني، و إحصاءات الأحوال المدنية، وحملات جمع التبرعات؛ وتنظيم حلقات العمل لدعم الإصلاح على الصعيد القطري (كوت ديفوار، شباط/فبراير ٢٠١٥؛ وبنن، أيار/مايو ٢٠١٥؛ والكاميرون، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)؛ والمشاركة في الاجتماع السنوي الخمسين لمصرف التنمية الأفريقي المعقود في أيدجان في أيار/مايو ٢٠١٥؛ وتقاسم التجارب الناجحة كجزء من الزيارات القطرية، بما في ذلك زيارة سلوفينيا؛ وإقامة علاقات التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومصرف التنمية الأفريقي. وإضافة إلى ذلك وفيما يتعلق بتعزيز الوعي بالمسائل الجنسانية، شارك المكتب دون الإقليمي بنشاط في حلقات نقاش عن الآفاق الاقتصادية لأفريقيا تناولت مسألة المساواة بين الجنسين. وساهم المكتب أيضاً في الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات فريق الدعم الإقليمي المعني بالبرنامج الأفريقي للتعجيل بتحسين نُظُم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية لفائدة البلدان الناطقة بالفرنسية.

١٦٦ - وإلى جانب ذلك، استجاب المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا لتوصية صدرت عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١٢ بأن قدم المساعدة التقنية إلى كوت ديفوار لوضع إطار للمعهد الأفريقي للتدريب الإحصائي المزمع إنشاؤه في معهد العلوم التقنية الوطني فيليكس هوفويت بواني في ياموسوكرو. وعلى الصعيد الوطني أيضاً، يواصل المكتب دون الإقليمي تقديم المساعدة التقنية إلى غامبيا لبدء مشروع تجربي لبناء القدرات يهدف إلى تعزيز استخدام التكنولوجيات الجواله في جمع البيانات، وزيادة الكفاءة التشغيلية من أجل توفير إحصاءات ذات نوعية أفضل في التوقيت المناسب.

١٦٧ - ومن التحديات الرئيسية المطروحة في هذه المنطقة دون الإقليمية في عام ٢٠١٥، اتساع تأثير انتشار الإصابة بفيروس الإيبولا في عام ٢٠١٤، والذي كانت له عواقب وخيمة على اقتصادات البلدان الأكثر تضرراً وهي غينيا وليبيريا وسيراليون. وفي سبيل التخفيف من حدة هذا الوضع الحرج، قام المكتب دون الإقليمي بتنسيق التحضيرات لدراسة أجرتها اللجنة

الاقتصادية لأفريقيا بشأن التأثير الاجتماعي والاقتصادي لفيروس الإيبولا في أفريقيا، وهي الدراسة التي صدرت منها طبعتان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وساعد هذا التقرير بشكل كبير في رفع مستوى الوعي بهذا الوباء وتوجيه الانتباه إلى إدارة التأهب للتعامل معه، وذلك من خلال نشر المعلومات ذات الصلة وتبادلها على نطاق واسع. وشملت الأنشطة الأخرى التي جرى الاضطلاع بها في هذا الصدد توعية الشركاء وتعبئة مساعدهم التمويلية ومشاركتهم في خطة تعافي البلدان المتضررة من فيروس الإيبولا، عن طريق نشر التقرير والدعوات إلى إلغاء الديون الخارجية، وهو ما أسفر عن نتائج مشجعة. وقُدمت إلى مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، في دورته المعقودة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، توصيات سياساتية تهدف إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الصمود في مواجهة هذه الأزمة، ثم نُشرت هذه التوصيات على نطاق واسع داخل المنطقة وخارجها. واستجابة لطلبات وردت من فرادى البلدان، شارك المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا في البعثات الاستشارية، ودعم الجهود المبذولة للقضاء التام على حالات الإصابة الجديدة بفيروس الإيبولا، وقدم المساعدة أيضا في تنفيذ خطة إحلال الاستقرار والتعافي في إطار مساعيه إلى التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن المرض.

١٦٨ - كما ساهم المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا بنشاط في إطلاق البرنامج المشترك بين مصرف التنمية الأفريقي ومجموعة البنك الدولي بشأن التعافي في مرحلة ما بعد انتشار فيروس الإيبولا. وكجزء من البرنامج المشترك، استجاب المكتب لطلب من اتحاد نهر مانو للحصول على المساعدة التقنية في إعداد خطته الإقليمية للتعافي، التي قُدمت إلى المؤتمر الرفيع المستوى الذي عقده الاتحاد الأوروبي في بروكسل في آذار/مارس ٢٠١٥ بشأن فيروس الإيبولا. وقد أحاط المؤتمر علما بتدابير الطوارئ القائمة التي تم اتخاذها للسيطرة على الوباء، وقام بتكييف تلك التدابير مع تطور الأوضاع على أرض الواقع بغية القضاء على المرض. وتمخض المؤتمر أيضا عن صياغة استراتيجيات طويلة الأجل تهدف إلى دعم البلدان المتضررة في جهودها للتعافي، بما في ذلك إصلاح نظمها الصحية.

٣- المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا

١٦٩ - حقق المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا هدفه المتمثل في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج ونشر إحصاءات ذات جودة تصدُر في أوانها دعماً لأولويات التنمية الوطنية ودون الإقليمية. وساهمت اللجنة في التوصيات السياسية وفي عملية التنمية من خلال إعداد ونشر ثمانية موجزات قطرية -ومن ثم تحقيق هدفها لفترة السنتين- لكل من تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو (موجزان). وتم استعراض هذه الموجزات واستخدامها كمدخلات في اجتماعين للجنة الخبراء الحكومية الدولية التي صاغت توصيات سياساتية، لا

سيما فيما يخص ضرورة تسريع وتيرة التكامل الإقليمي والتنوع الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية. كما استُخدمت الموجزات القطرية لإثراء المناقشات بشأن خطة التحول الهيكلي في وسط أفريقيا، مستجيبة بذلك، من بين أمور أخرى، للدعوة إلى وضع استراتيجية للتحول في مجال الأخشاب للمنطقة دون الإقليمية على النحو الذي دعا إليه خبراء من الدول الأعضاء حضروا دورات لجنة الخبراء الحكومية الدولية. وساعد عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدول الأعضاء في صياغة توصيات سياساتية دون إقليمية استناداً إلى بيانات دقيقة محدثة ومستكملة بتحليلات دقيقة.

١٧٠ - واضطلعت اللجنة الاقتصادية كذلك بأنشطة خاصة ببناء القدرات لتمكين الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها من الجهات دون الإقليمية صاحبة المصلحة العاملة في مجال التنمية من وضع وتنسيق سياسات وخطط قائمة على الأدلة لدعم التحول الاقتصادي والاجتماعي في وسط أفريقيا. كما ركزت اللجنة على مسائل قطاعية وناشئة مثل التقارب الاقتصادي الكلي والسلامة على الطرق وتغير المناخ، من أجل تسريع تنفيذ المبادرات دون الإقليمية.

١٧١ - وأتاحت الدورة الحادية والثلاثون للجنة الخبراء الحكومية الدولية لوسط أفريقيا، المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٥ في برازافيل، منبراً لوفود الدول الأعضاء والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والمؤسسات المتخصصة التابعة لها، لمناقشة القضايا الحالية والناشئة في مجال التنمية. وكان موضوع دورة اللجنة هذه هو وضع استراتيجية للغابات من أجل دعم إحداث تحول هيكلي في اقتصادات وسط أفريقيا. وتحقيقاً لهذه الغاية، دعا المشاركون إلى وضع استراتيجية دون إقليمية قوية لإحداث تحول في مجال الأخشاب تهدف إلى توليد قيمة مضافة يمكن أن تساهم في إيجاد فرص عمل، وخاصة للنساء والشباب. ورأت اللجنة الاقتصادية وخبراء من المنطقة دون الإقليمية أن من شأن استراتيجية معززة لإحداث تحول في مجال الأخشاب أن تحسن التنوع الاقتصادي وأن تقلل الاعتماد على عائدات النفط.

١٧٢ - وقامت اللجنة الاقتصادية، في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز قدرات الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على التعجيل بتنفيذ المبادرات دون الإقليمية، بتقديم الدعم لتنفيذ أربع مبادرات (محفقة بذلك هدفها لفترة السنتين) قامت بها الجماعتان الاقتصاديتان الإقليميتان المذكورتان أعلاه. وتمثلت المبادرة الأولى في اعتماد الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا خارطة طريق لتطوير المشاريع في وسط أفريقيا لتمكينها من التحول نحو الاقتصاد الأخضر، والمبادرة الثانية هي قرار رؤساء دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا إلغاء شرط الحصول على تأشيرة دخول بالنسبة لمواطني دول الجماعة. وقد استجاب هذا القرار أيضاً لدعوة المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا إلى التكامل الإقليمي

بشكل عام وإلى حرية تنقل الأشخاص على وجه الخصوص، وهو ما تمت الدعوة إليه من خلال إعداد ونشر تقرير عن التدابير الكفيلة بتحسين بيئة الأعمال التجارية في وسط أفريقيا، مع التركيز على حرية تنقل الأشخاص وتنظيم اجتماع خبراء دون إقليمي مخصص لتوعية واضعي السياسات بمزايا التكامل الإقليمي.

١٧٣ - أما المبادرة الثالثة فكانت قرار رؤساء دول غرب ووسط أفريقيا المتعلق بدعم البلدان المتضررة من حركة بوكو حرام. وقد تمثل تأثير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في هذه العملية في مساهمة المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا من خلال إعداد مذكرات نصف سنوية لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في وسط أفريقيا والتوقعات على المدى القصير. ولقيت مساهمة المكتب ثناء من رئيس مكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا.

١٧٤ - وأخيراً، اضطلعت اللجنة الاقتصادية، من خلال المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا، بدور حاسم في التأثير على الخبراء من وسط أفريقيا فيما يتعلق بالمبادرة الرابعة المتمثلة في اعتماد توسيع إطار التقارب الاقتصادي الكلي للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ليشمل كامل منطقة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وقد تحقق ذلك خلال اجتماع فريق خبراء مخصص نظمه المكتب دون الإقليمي في برازافيل في ٢ و ٣ آذار/مارس ٢٠١٥، وحضره ٥٢ خبيراً تبادلوا وجهات النظر بشأن الإطار المؤسسي للمراقبة المتعددة الأطراف، وفعالية آلية الجزاءات والحوافز وأهمية معايير التقارب الاسمية. وتمت بعناية خلال الاجتماع مناقشة واعتماد نتائج الدراسة التقنية التي أعدتها اللجنة الاقتصادية عن التقدم المحرز في مجال التقارب الاقتصادي الكلي في المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا وآفاق هذا التقارب.

١٧٥ - وساهمت اللجنة الاقتصادية في بناء قدرات صانعي القرار الرفيعي المستوى من الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في مجال تعميم مسألة تغير المناخ في السياسات الزراعية، وذلك خلال حلقة عمل تدريبية عُقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، في دوالا. وساهمت حلقة العمل في التوعية بتأثير تغير المناخ على الزراعة في وسط أفريقيا ومساهمة القطاع الزراعي في انبعاث غازات الاحتباس الحراري وتُوجت باعتماد استراتيجيتين: الأولى بشأن التكيف مع تغير المناخ في القطاع الزراعي، والثانية بشأن خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

١٧٦ - وواصلت اللجنة الاقتصادية تقديم الدعم لاجتماعات فريق الخبراء المخصص بشأن تسخير إمكانات الصناعات الاستخراجية من أجل التحول الهيكلي؛ وتحسين بيئة الأعمال التجارية في وسط أفريقيا؛ واستطلاع آفاق التقارب على صعيد الاقتصاد الكلي في المنطقة دون الإقليمية. وكانت النتيجة الملحوظة لهذا البرنامج الفرعي هي إعداد تقرير اجتماعي واقتصادي عن وسط أفريقيا لمكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا. كما قدم البرنامج الفرعي

دعما كبيرا للجنة التوجيهية المعنية بترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية لوسط أفريقيا، الذي هو عضو فيها.

١٧٧ - ولتعزيز مكافحة الفساد وتشجيع الشراكة بين الجهات صاحبة المصلحة في المنطقة دون الإقليمية في هذا المجال، نظمت اللجنة الاقتصادية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ حلقة عمل في ليرفيل تم خلالها إطلاق شبكة مؤسسات مكافحة الفساد في وسط أفريقيا. وأعدت اللجنة مجموعة من الوثائق القانونية للشبكة استعرضتها خلال حلقة العمل. كما أنشأت اللجنة منتدى إلكترونيًا للترويج لأنشطة الشبكة وتيسير تبادل المعلومات والخبرات بين أعضائها.

١٧٨ - وفيما يتعلق بجماعات الممارسة وشبكات المعرفة، واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا جهودها لنشر المعلومات والمعارف من خلال منابر الأمم المتحدة لتبادل المعارف. وتم إنشاء ثلاثة أماكن عمل مواضيعية لجماعات الممارسة لغرض إشراك الخبراء من المنطقة دون الإقليمية في المناقشات بشأن طائفة من المسائل على النحو المبين أدناه:

(أ) تحسين بيئة الأعمال التجارية في وسط أفريقيا: تبادل حوالي ٤٠ مشاركا الأفكار بشأن الصلة بين المؤشرات الخاصة ببيئة الأعمال التجارية وواقع الحال في وسط أفريقيا ومدى انطباقها عليه، بما في ذلك مؤشر ممارسة الأعمال التجارية الصادر عن البنك الدولي؛ ودليل إبراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا؛ ومؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ومؤشر تبين انتشار الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية؛

(ب) استراتيجيات تحسين التعاون بين القطاعين العام والخاص من أجل تشجيع الاستثمارات ولتعزيز فعالية الترتيبات والآليات المؤسسية من أجل تحسين بيئة الأعمال التجارية على الصعيد الوطني ودون الإقليمي؛

(ج) التقدم المحرز في التقارب على صعيد الاقتصاد الكلي في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية وآفاق هذا التقارب: شارك ٥١ خبيرًا في تبادل الآراء بشأن ضعف الإطار المؤسسي للمراقبة المتعددة الأطراف، وفعالية آلية الجزاءات والحوافز وأهمية معايير التقارب الاسمية. وتبادل الخبراء الأفكار بشأن أهمية آلية المراقبة المتعددة الأطراف التابعة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وإمكانية توسيع نطاقها لتشمل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛

(د) إدماج الاقتصاد الأخضر في سياسات التنمية في وسط أفريقيا: تم إنشاء جماعة الممارسة هذه بناءً على توصية من الخبراء خلال الدورة الثلاثين للجنة الخبراء الحكومية الدولية المعقودة في الفترة من ٥ إلى ٧ آذار/مارس ٢٠١٤، في نجامينا. وساهم ذلك في التوعية بضرورة التحول إلى الاقتصاد الأخضر في وسط أفريقيا، حيث جرت مناقشات تناولت مسائل

من قبيل الكيفية التي يمكن بها دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا في سعيها إلى التكيف مع الآثار الضارة لتقلب وتغير المناخ، وكيف يمكن لبلدان وسط أفريقيا تطوير صناعات الغابات لديها من أجل تسريع التحول الهيكلي في المنطقة دون الإقليمية.

١٧٩ - وأجرت اللجنة الاقتصادية دراسة تقييمية تم بحثها خلال اجتماع للخبراء عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في دوالا، بهدف تسريع تنفيذ خطة العمل الأفريقية للسلامة على الطرق. وتشير الدراسة إلى أن منطقة وسط أفريقيا متخلفة عن سائر المناطق دون الإقليمية في القارة في تنفيذ خطة العمل هذه، مع بلوغ منتصف العقد العالمي للعمل من أجل السلامة على الطرق ٢٠١١-٢٠٢٠. ورأى المشاركون أن العقبات الرئيسية التي تحول دون تنفيذ الخطة تكمن في تدني مستوى الالتزام، وعدم الإمسك بزمم خطة العمل، وضعف قدرة الجهات صاحبة المصلحة وعدم كفاية الموارد المالية والبشرية المخصصة للسلامة على الطرق. وشدد الخبراء على الحاجة إلى إحصاءات دقيقة وشاملة عن حوادث الطرق، واعتمدوا توصيات تدعو الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين إلى تسريع تنفيذ خطة العمل الأفريقية للسلامة على الطرق.

١٨٠ - وعلى الصعيد القطري، قدمت اللجنة الاقتصادية الدعم للمعهد الوطني للإحصاء في الكاميرون لتنفيذ مشروع تجريبي يتعلق بجمع البيانات الإحصائية عن طريق التكنولوجيا الجوال. وفي فعالية عُقدت في نجامينا، ساعدت اللجنة الاقتصادية المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن في جهوده لإطلاق المشروع المتعلق بتعزيز قدرات الحكومات الأفريقية على التفاوض من أجل إبرام عقود في مجال الصناعات الاستخراجية تكون شفافة ومنصفة ومستدامة لتحقيق النمو المستدام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة على نطاق واسع. وبالإضافة إلى المشاركة في أنشطة الفريق القطري للأمم المتحدة في الكاميرون، عزز المكتب شراكته مع فريق الأمم المتحدة القطري في غينيا الاستوائية، وقدم المساعدة في إطلاق نهج "توحيد الأداء" في البلد.

١٨١ - وأخيراً، وفي سبيل تعزيز الفهم والإمسك بزمم الأمور فيما يتعلق بخطة عام ٢٠١٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، قدمت اللجنة الاقتصادية الدعم التقني لحكومة الكاميرون بأن شاركت في حلقة عمل بشأن أهداف التنمية المستدامة والعائد الديموغرافي عُقدت في ياوندي خلال الفترة من ٨ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ ونظمتها حكومة الكاميرون بالاشتراك مع المكتب القطري التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقدم المكتب عرضاً تناول الروابط بين هاتين الخطتين الإنمائيين. وأوصى المشاركون في حلقة العمل بجملة أمور منها إنتاج الوثائق ذات الصلة بهذه المسألة ونشرها على نطاق واسع.

٤- المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا

١٨٢ - أعد المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا ثمانية موجزات قطرية (محققا هدفه لفترة السنتين) لكل من أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وحبوتي ورواندا والصومال وكينيا ومدغشقر، وذلك باستخدام بيانات إحصائية ذات جودة عالية وصادرة في التوقيت المناسب قدمتها الدول الأعضاء وبدعم من شعبة سياسات الاقتصاد الكلي وشعبة التكامل الإقليمي والتجارة والمركز الأفريقي للإحصاءات وشعبة سياسات التنمية الاجتماعية. وتمت دراسة الموجزات القطرية، وهي قيد الإعداد، خلال اجتماع للجنة الخبراء الحكومية الدولية عُقد في مدغشقر في آذار/مارس ٢٠١٥، وكان ذلك فرصة للحصول على تعليقات من الجهات صاحبة المصلحة والوزارات عن الموجزات القطرية الخاصة ببلدانها.

١٨٣ - ومتابعةً للقاءات الرفيعة المستوى التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بين الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية ورئيس رواندا، بول كاغامي، وغيره من كبار المسؤولين في حكومة رواندا، بالإضافة إلى المناقشات السياسية التي جرت في شباط/فبراير ٢٠١٥ بين كبار المسؤولين الروانديين وفريق من الإدارة العليا للجنة في شباط/فبراير ٢٠١٥، نظمت حكومة رواندا والمكتب دون الإقليمي حلقة عمل رفيعة المستوى بشأن تسريع النمو الاقتصادي في رواندا عُقدت في ٧ و٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وحضر الاجتماع الذي دام يومين وزراء روانديون ومديرون عامون ومديرون وخبراء دوليون وممثلون لمعهد تحليل السياسات والبحوث وخبراء من اللجنة الاقتصادية. وفي سياق التحضير للاجتماع قُدمت مساعدة كبيرة للحكومة الرواندية لإعداد تحليلها للسياسات وإحصاءاتها دعماً للمبادرات الإنمائية الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بالأطر الإنمائية البديلة وفرص السوق التي تتيحها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وعملية تطوير قطاع الألبان.

١٨٤ - وأتاحت الدورة التاسعة عشرة للجنة الخبراء الحكومية الدولية لشرق أفريقيا، التي عقدت في أتاناناريفو في آذار/مارس ٢٠١٥، فرصةً للمشاركين لاستطلاع موضوع الدورة وهو "تسخير الاقتصاد الأزرق لتنمية شرق أفريقيا"، وذلك من خلال تنظيم عروض وحلقات نقاش رفيعة المستوى ومناقشات عامة وجماعية. وتدارس الخبراء خلال الدورة سبل تحقيق النمو المستدام من خلال تعظيم قدرة البلدان على الوصول إلى الموارد البحرية وتمكينها من تحقيق الاستفادة القصوى منها وذلك عن طريق الإدارة المستدامة لنظمها الإيكولوجية للمحيطات. وتم التأكيد مرارا على أهمية مفهوم "الاقتصاد الأزرق" كأداة لدعم التحول الهيكلي وتعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والتخفيف من آثار تغير المناخ في المنطقة دون الإقليمية. ولاحظ المشاركون أن استغلال شبكات الهياكل الأساسية والروابط التجارية والاعتماد المتبادل على الموارد والشراكات الاستراتيجية التي تربط الدول الساحلية والجزرية بالبلدان غير الساحلية

من شأنه أن يمكّن من تسخير فوائد الاقتصاد الأزرق لتنمية المنطقة دون الإقليمية بأسرها. ودعماً لهذه الخطة المتنامية، كان للمنشورات الصادرة عن المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا، مثل الدليل السياسي للاقتصاد الأزرق ودراسة المعلومات الأساسية المتعلقة بتسخير الاقتصاد الأزرق لتنمية شرق أفريقيا، دور رئيسي في مساعدة أربع دول أعضاء (جزر القمر، وجيبوتي، وسيشيل، ومدغشقر) في وضع سياسات مستدامة للاقتصاد الأزرق، وفي مساعدة لجنة المحيط الهندي على استكمال خطة عملها المتعلقة بالاقتصاد الأزرق.

١٨٥ - كما نظم المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا اجتماعات لفريق الخبراء المخصص ساهمت في خطة التحول الهيكلي في المنطقة دون الإقليمية، وجرى خلالها تقييم مدى مساهمة العلاقات الجديدة في مجالي التجارة والاستثمار، وخاصة مع الهند والصين، في تنويع اقتصادات شرق أفريقيا واستعرض دراسات حالة واستراتيجيات تهدف إلى تحسين التماسك الاجتماعي، وساعدت على كشف محدودية نظم التجارة الدولية ومعاهدات الاستثمار الثنائية كأدوات للتنمية.

١٨٦ - وساهم المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا أيضاً في الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء في شرق أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية على الإسراع في تنفيذ المبادرات دون الإقليمية المتعلقة بالسياحة والطاقة والاقتصاد الأزرق. واستلزم عمله المتعلق بالسياحة التعاون على مستوى رفيع مع مسؤولين حكوميين بارزين وبناء القدرات على المستوى القطري فيما يتعلق بالدعائم الأساسية للخطة الرئيسية للسياحة المستدامة التي أطلقتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفي هذا السياق، تقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم بصورة منهجية ومتسقة لمسألة دمج المبادئ التوجيهية السياسية في صكوك السياسة العامة ذات الصلة التي تعتمدها البلدان المستفيدة. وتقوم هذه المشورة المقدمة في مجال السياسة العامة على أدلة سليمة وتُهج تتعلّق بأفضل الممارسات لتنفيذ أطر السياحة الإقليمية، وتستند إلى تحليل الأطر العالمية الحالية مع وضع أسباب نجاحها أو فشلها في الاعتبار. وبالمثل، فإن العمل المتعلق بالصكوك الوطنية لتنمية السياحة ينطوي، مثلما هو الحال بالنسبة لإثيوبيا، على تحليل مفصل للوضع على أساس البيانات الأولية والثانوية لتوجيه صياغة الاستراتيجية المناسبة. وقد ساهم هذا العمل في جعل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الشريك المفضل في مجال السياحة. وكانت الجهات الرئيسية المستفيدة من عمل المكتب في مجال السياحة هي إثيوبيا، وأوغندا، وجيبوتي، ورواندا، وكينيا. وقد استُكملت المسودة النهائية للخطة الرئيسية للسياحة المستدامة المتعلقة بإثيوبيا، وهي الأولى من نوعها، ويتوقع إطلاقها في مطلع عام ٢٠١٦.

١٨٧ - والبيانات المتاحة عن هذا الموضوع لا تزال شحيحة، نظراً لأن السياحة مجال جديد نسبياً للجنة الاقتصادية لأفريقيا وبالتالي لم تعتمد الدول الأعضاء والجماعات

الاقتصادية الإقليمية في المنطقة بطريقة شاملة ومنهجية إلا في الآونة الأخيرة. ونتيجة لذلك، يعتمد عمل المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا في مجال السياحة على مصادر أولية - أنتجها المكتب- أو على مصادر بيانات ثانوية خاصة بالشركاء مثل منظمة السياحة العالمية والبنك الدولي والمركز العالمي للسفر والسياحة. ولضمان موثوقية البيانات الواردة من مصادر أخرى، تقوم الدول الأعضاء باستمرار بمقارنة وفحص البيانات التي تم جمعها من تلك المصادر. وحتى يكون للبيانات تأثير قوي على الجهات صاحبة المصلحة في المنطقة دون الإقليمية، جرت الاستفادة على نحو كامل من آخر صيحة في مجال التكنولوجيا، وذلك باستخدام المؤثرات البصرية في التقارير المكتوبة والعروض على حد سواء.

١٨٨ - وفيما يتعلق بالطاقة، ساهم المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا في تحقيق الأهداف المتوقعة من خلال تقديم الدعم للدول الأعضاء في ثلاثة مجالات أساسية هي: تعزيز قدرات التخطيط في مجال الطاقة على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم لتقييم موارد الطاقة وخطط تنميتها؛ وتشجيع مبادرة الطاقة المستدامة للجميع في شرق أفريقيا، بما في ذلك من خلال دعم السياسات، بغية توسيع نطاق الحصول على الطاقة في كامل المنطقة؛ وتوفير الدعم السياسي لوضع سياسة لأمن الطاقة على الصعيدين الإقليمي والقطري من أجل التخفيف من آثار انعدام الأمن في مجال الطاقة. وبشكل أكثر تحديداً، واصل المكتب دون الإقليمي وضع خبراته في تناول العملية المستمرة لصياغة إطار أمن الطاقة لجماعة دول شرق أفريقيا ورؤيتها لعام ٢٠٥٠. ويعدُّ الإطار شاملاً في نطاقه، حيث يشمل القطاعات الفرعية لطاقة الكتلة الأحيائية والنفط والغاز والكهرباء، علاوة على كونه متعدد الأبعاد.

١٨٩ - وساعد المكتب دون الإقليمي أيضاً في تطوير طائفة من الأدوات السياسية لدعم الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية بما في ذلك: تقييم موارد الطاقة وتخطيط تنميتها في جيبوتي؛ ووضع إطار لاستدامة نشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة في رواندا؛ ووضع إطار لسياسة أمن الطاقة لمنطقة جماعة شرق أفريقيا؛ ووضع استراتيجية وطنية وخطة عمل للطاقة الشمسية في رواندا يتوقع استكمالها في نيسان/أبريل ٢٠١٦؛ وتقييم موارد الطاقة وتقديم خدمات استشارية في مجال التخطيط لجيبوتي؛ وتقييم سياسات الغاز الطبيعي في جمهورية تنزانيا المتحدة؛ وتقديم توصيات وخدمات استشارية إلى الدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا بشأن سياسات أمن الطاقة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

١٩٠ - وفيما يتعلق بالشراكات الاستراتيجية، أقام المكتب دون الإقليمي شراكات مع الجامعات مثل جامعة رواندا وجامعة كلية لندن وجامعة ولاية فرجينيا وجامعة ولاية ميتشيغان ومعهد جورجيا للتكنولوجيا، وذلك إضافة لشركائه مع مؤسسات الطاقة في الدول الأعضاء فيه. كما أقام شراكات مع منظمات دولية مثل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة ووكالة الطاقة

الدولية (في مجال البيانات) والوكالة الدولية للطاقة الذرية (في مجال استخدام أداة التخطيط المتمثلة في نموذج البدائل الاستراتيجية للتزويد بالطاقة وتأثيراتها البيئية العامة (MESSAGE)) ومع وكالات الأمم المتحدة في رواندا، ومع منظمات وطنية مثل معهد ستوكهولم للبيئة ومختبر أرغون الوطني في الولايات المتحدة.

١٩١ - وتمشياً مع توصيات الدورة التاسعة عشرة للجنة الخبراء الحكومية الدولية، قام المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا بعمل رائد في مجال الاقتصاد الأزرق. وشمل ذلك استكمال دراسة المعلومات الأساسية المتعلقة بالاقتصاد الأزرق، وإعداد تقرير شامل يسعى إلى تعريف صناعات القرار في شرق أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة - على الصُّعد الإقليمي والوطني والمحلي - بدور ومساهمات الاقتصاد الأزرق في النمو الاجتماعي والاقتصادي والتحول الهيكلي في شرق أفريقيا. وأقام المكتب شراكات مع عدد من المنظمات الإقليمية والدولية ومنظمات الأمم المتحدة، مثل لجنة المحيط الهندي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة من أجل استعراض دراسة المعلومات الأساسية ودليل السياسات والمساهمة فيهما؛ وتبادل الخبرات فيما بينهم والبحث عن فرص التواصل؛ وتعميم مبادئ الاقتصاد الأزرق في البرامج والاستراتيجيات. كما تقدم دراسة المعلومات الأساسية لمحة عامة عن الفرص والإجراءات اللازمة لهيئة بيئة مواتية للاقتصاد الأزرق. والأمر الذي كان على القدر نفسه من الأهمية هو جلسة العمل المكثفة - المعروفة باسم "الكتاب السريع" - التي عُقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ لوضع دليل عن سياسات الاقتصاد الأزرق. والغرض من الدليل هو تزويد الدول الأعضاء واللجان الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية بمنهجية تدريجية لتعميم المبادئ ذات الصلة بالاقتصاد الأزرق في الخطط والبرامج الخاصة بكل منها. ومن شأن كل هذه الإجراءات أن تساعد في توطيد الدور القيادي للجنة الاقتصادية وتأثيرها في هذا المجال.

٥- المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي

١٩٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي تقديم المساعدة للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المعنية بالتنمية على الصعيد دون الإقليمي، من أجل تعزيز قدراتها على صياغة السياسات والبرامج القائمة على الأدلة ومواءمتها دعماً للتحوّل الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة دون الإقليمية. واستمر المكتب في إعداد وتحديث الموجزات القطرية باعتبارها من منشورات اللجنة الاقتصادية الرئيسية المتكررة التي تهدف إلى توفير بيانات اقتصادية واجتماعية ومعلومات عن المؤسسات والسياسات إلى جانب تقديم تحليل وتوصيات بشأن السياسات والمخاطر لكي تستفيد منها مجموعة متنوعة من العملاء تشمل الدول

الأعضاء والمجتمع المدني وواضعي السياسات والقطاع الخاص في منطقة الجنوب الأفريقي وغيرها من المناطق. ومن ثم فقد تم إعداد ثمانية موجزات قطرية (حققت الهدف المقرر لفترة الستين) لكل من أنغولا، وبوتسوانا، وسوازيلند، وزامبيا، وزمبابوي، وليسوتو، وملاوي، وناميبيا.

١٩٣ - وعلاوة على ذلك، قام المكتب بعقد مشاورات مع فرادى المكاتب الإحصائية الوطنية التابعة للدول الأعضاء الواقعة في المنطقة المشمولة بولايتيه ومع جماعتين اقتصاديتين إقليميتين، هما الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وذلك لشرح مبادرة الموجزات القطرية. وكُلت هذه المشاورات بانعقاد الاجتماع التشاوري دون الإقليمي لمنتجي الإحصاءات ومستخدميها في عام ٢٠١٥. وتم من خلال العملية التشاورية واسعة النطاق هذه تحديد وبلورة احتياجات المكاتب الإحصائية الوطنية والمؤسسات ذات الصلة بها من القدرات الإحصائية، وترتيب هذه الاحتياجات حسب أولويتها؛ وإنشاء منتدى مشترك لتبادل أفضل الممارسات والخبرات وإقامة الشبكات والتنسيق في مجال الإحصاءات؛ وجرى إعطاء دفعة للمناقشات المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في منطقتي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ ورفع مستوى التوعية بمبادرة الموجزات القطرية التي تعدها اللجنة الاقتصادية وتركيزها عموماً على تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية لتيسير إنتاج إحصاءات موثوقة لاستخدامها في السياسة العامة؛ ومواصلة تعزيز الشراكة بين المكتب والمكاتب الإحصائية الوطنية والمؤسسات ذات الصلة بها.

١٩٤ - واستمر المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي في جهوده من أجل تعزيز قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المعنية بالتنمية، بغية التعجيل بوضع وتنفيذ مبادرات دون إقليمية ذات أولوية في الجنوب الأفريقي. وبمساعدة اللجنة الاقتصادية، نفذت الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء حتى الآن سبع مبادرات متفق عليها إقليمياً (وحققت بذلك الهدف المطلوب خلال فترة الستين)، انطلاقاً من خط أساس يتألف من ثلاث مبادرات.

١٩٥ - وقدم المكتب الدعم التقني لأمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أيضاً، بناء على طلبها، وشمل ذلك مساعدة الجماعة على وضع خارطة طريق واستراتيجية للتصنيع وصيغة منقحة من خطة استراتيجية إرشادية للتنمية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. وفي وقت لاحق، أقر مجلس وزراء الصناعة ببلدان الجماعة الإنمائية هذين الإطارين من أطر السياسة العامة، ثم أقرهما واعتمدهما لغرض التنفيذ مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الجماعة المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وقد أعربت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عن تقديرها للمكتب دون الإقليمي لما قدمه من دعم، وطلبت الحصول على المزيد من أجل وضع خطة عمل لتنفيذ الاستراتيجية وخارطة الطريق. وقدم المكتب أيضاً مساعدة تقنية من أجل تنفيذ

برنامج الجماعة الإنمائية في مجال التعدين، إذ دعمت عملية تحديد ووضع مشروعين أحدهما عبارة عن دراسة تقييمية للمهارات اللازمة في قطاع التعدين، والثاني عن تصنيف إغناء المعادن. وكلا المشروعين قيد التنفيذ منذ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

١٩٦ - وعلى مستوى الدول الأعضاء، ما برح المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي يقدم الخدمات الاستشارية لعملية إرساء سياسة وطنية للثروة المعدنية والتعدين في ليسوتو، وهي السياسة التي انطلقت أواخر عام ٢٠١٣. وكانت ليسوتو تتطلع في هذا الشأن إلى وضع سياسة يركز عليها تحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي المستدام وتتصدى لمشكلة الفقر، وتكون متسقة مع مطامح الرؤية الأفريقية للتعدين. ونتيجة لهذا الدعم المقدم من المكتب، تم الانتهاء من وضع سياسة وطنية للثروة المعدنية والتعدين تتسق مع الرؤية الأفريقية للتعدين، وقد اعتمدها حكومة ليسوتو في وقت لاحق وبدأ تنفيذها رسمياً في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وبمزيد من الدعم من اللجنة الاقتصادية والشركاء، شرعت الحكومة منذئذ في مواءمة إطارها القانوني والتنظيمي المقرر أن تستند إليهما السياسة الجديدة.

١٩٧ - وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة الاقتصادية الدعم لحكومة ملاوي في عملية استعراض وتحديث قانونها الوطني للمناجم والثروة المعدنية الصادر في عام ١٩٨١، فقدمت مساهمات فنية كبيرة في مشروع قانون عام ٢٠١٥ للمناجم والثروة المعدنية وشاركت بنشاط في حلقة العمل المعنية بالاستعراض التقني التي عُقدت في أيار/مايو ٢٠١٥. وبالإضافة إلى العمل على التأكد من الاتساق والوضوح في تعبير القانون عن نوايا الحكومة بشأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد والآليات ذات الصلة بها، ونواياها فيما يتعلق بالإنفاذ على الصعيدين التنظيمي والقطاعي، انطوى الاستعراض أيضاً على تقييم مدى توافق مشروع القانون وتوافقه مع غيره من القوانين والتنظيمات المحلية الوطنية ومع السياسات والأطر القانونية الإقليمية والدولية، بما في ذلك بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مجال التعدين وإطارها لمواءمة سياسات التعدين مع الرؤية الأفريقية للتعدين. وقد أُحيلت التوصيات المنبثقة عن حلقة العمل إلى وزارة المناجم للنظر في تنقيح مشروع القانون قبل وضعه في صيغته النهائية وعرضه على برلمان ملاوي لسنّه، وهي التوصيات التي تناولت مسائل من قبيل الحوكمة القطاعية، وتولي العناصر الوطنية مقاليد الأمور، وتنمية المجتمعات المحلية، والتعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيق، والشفافية والإفصاح عن المعلومات، والتفاوض بشأن العقود، والقدرة التقنية للدولة، والتمويل القطاعي، وإنشاء صناديق الثروة السيادية والصناديق الاستثمارية، والتسعير الداخلي، والازدواج الضريبي، وشروط الثبات التشريعي.

١٩٨ - وقدمت اللجنة الاقتصادية الدعم التقني لحكومة سوازيلند في إعداد السياسة العامة المتعلقة بالتجارة والصناعة. وبفضل هذه المساعدة، تم إعداد وثيقة سياساتية وجرى استعراضها في حلقة عمل عُقدت في أيار/مايو ٢٠١٥ للتصديق عليها، ثم اعتمدها الحكومة.

وقد بعثت حكومة سوازيلند إلى اللجنة الاقتصادية بهذا الشأن رسالة رسمية تعرب فيها عن تقديرها لها، وطلبت منها مزيدا من الدعم من أجل وضع خطة تنفيذ لتفعيل هذه السياسة.

١٩٩ - وشرعت حكومة زامبيا في وضع سياسة صناعية وطنية بدعم من المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لديها. وقدمت اللجنة الاقتصادية الدعم التقني لهذه العملية بناء على طلب من حكومة زامبيا، فقدمت مساهمات فنية لوضع مشروع الوثيقة السياساتية وشاركت بنشاط في اجتماعات عُقدت للتشاور وإجراء تقييمات تقنية في مختلف المراحل منذ إطلاق العملية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، كان مشروع الوثيقة السياساتية ومشروع خطة التنفيذ المتصلة بها قد وُضعا في صيغتهما النهائية وعُمتا على الوزارات المختصة لكي تبدي تعليقاتها الختامية تمهيدا لعرضها على مجلس الوزراء بغرض إقرارها.

٢٠٠ - ونظّم المكتب دون الإقليمي، بالتعاون مع جامعة كيب تاون، حلقة عمل إقليمية بشأن بيان ما تحقق من تقدم في التكامل الإقليمي، مع التركيز على مسألتَي الأدلة والمساءلة، عُقدت في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في لوساكا. وجمعت حلقة العمل التي دامت يوما واحدا طائفة واسعة من أصحاب المصلحة الذين بحثوا المنظورات المتعددة الأبعاد للمساءلة في مجال تعزيز التكامل الإقليمي ودور مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين بدءا بالجماعات الاقتصادية الإقليمية وصولا إلى البرلمان والمجتمع المدني ووسائل الإعلام. وصبّت حلقة العمل اهتمامها أيضا على مسائل العلاقة بين برامج العمل الوطنية والإقليمية، ودور الأدلة والبيانات والمؤشرات في تعزيز المساءلة؛ ودور وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في الخطط الإقليمية؛ وأهمية الرقابة البرلمانية في تشجيع التكامل. وبحثت حلقة العمل أيضا كيف يمكن للبحوث القائمة على الأدلة أن تعزز المساءلة في مجال دراسة الاتجاهات والأنماط ذات الصلة بنتائج التكامل الإقليمي.

٢٠١ - وافتتح المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي الحلقة الدراسية الأولى من سلسلة حلقات دراسية افتتاحية عن الجنوب الأفريقي عُقدت في ليفينغستون، زامبيا، في ٧ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ونُظمت الحلقة الدراسية بالتعاون مع الشبكة الأفريقية لبناء السلام التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية، وتناولت موضوع: "النزاع والسلام والتكامل الاقتصادي الإقليمي في الجنوب الأفريقي - سد الثغرات المعرفية ومعالجة التحديات السياساتية". وقد حضر الحلقة الدراسية باحثون وصانعو سياسات ومسؤولون حكوميون وممثلون عن المجتمع المدني والمؤسسات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة ولجانها الاقتصادية الإقليمية. واجتذبت الحلقة الدراسية مشاركين من جميع أنحاء الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا ومن مناطق أخرى أيضا، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أبرز المتحدثون الرئيسيون، ومنهم نائب وزير العلاقات الدولية والتعاون بناميبيا، أهمية تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة كشرط ضروري لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي في الجنوب الأفريقي وفي أفريقيا ككل.

٢٠٢ - وأتاحت الحلقة الدراسية منبرا لعرض نتائج البحوث المبتكرة ونشر التقارير البحثية. وقُدمت في جلسة عامة عروضٌ وجرت مناقشات تناولت طائفة واسعة من المواضيع منها: النزاعات والتكامل الإقليمي في أفريقيا؛ ونطاق الأزمات والنزاعات في الجنوب الأفريقي وأشكال الاستجابة الإقليمية لها وآثارها؛ وكراهية الأجانب والهجرة والتكامل الاقتصادي الإقليمي في الجنوب الأفريقي؛ وتكاليف النزاع ونتائجه الاقتصادية في الجنوب الأفريقي؛ وتدابير تحسين الحوكمة لأغراض التنمية الاقتصادية في الجنوب الأفريقي؛ والحاجة إلى تجانس إقليمي وتكامل إقليمي مدفوع باحتياجات الإنسان في الجنوب الأفريقي. وقد استهدفت الحلقة الدراسية تشجيع الحوار والمناقشات وخيارات السياسة العامة فيما يتعلق بقضايا ساخنة هي النزاع والسلام والتكامل الاقتصادي الإقليمي في الجنوب الأفريقي، وذلك دعما للجهود التي تبذلها المؤسسات الإقليمية والدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية من أجل كفاءة الاستقرار والرخاء في الجنوب الأفريقي. وجرى نقاش قوي ومكثف لموضوع الحلقة الدراسية، وفي نهايتها اعتمد بيان يورد توصيات ويقترح سبيلا للمضي قدما على منظمي المؤتمر والمشاركين فيه والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة

٢٠٣ - ونظمت اللجنة الاقتصادية الاجتماع السنوي لآلية التنسيق دون الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وقدمت للاجتماع خدمات فنية. وقد عُقد الاجتماع في غابوروني يومي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، واستضافته أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي خلفت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، بوصفها الرئيس الجديد لآلية التنسيق الإقليمي. وحضر الاجتماع ممثلون عن الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات المعنية بممرات النقل ومنظمات المجتمع المدني، ومديرو الأمم المتحدة الإقليميون وممثل عن أفرقتها القطرية، وممثلون عن منظمات شريكة أخرى. وقد أتاح الاجتماع الذي عُقد تحت شعار "نحو تعميم فعال لخطة أعمال آلية التنسيق دون الإقليمي في عمليات التخطيط وتحديد الأولويات التي تقوم بها الجهات صاحبة المصلحة"، منبرا للجهات صاحبة المصلحة لكي تقيم التقدم المحرز آنذاك في تنفيذ المشاريع الرئيسية للآلية. كما أتاح للجهات المذكورة فرصة التوصل إلى نقاط عمل محددة لتعميم خطة أعمال الآلية في عمليات التخطيط وتحديد الأولويات التي يقومون بها.

٢٠٤ - وشددت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في الكلمة الرئيسية التي أدلت بها في الاجتماع، بوصفها رئيسة الآلية، على أهمية استمرار وكالات الأمم المتحدة في دعم الأولويات لدى المؤسسات الإقليمية. وتم التأكيد أيضا في الاجتماع على أن مسؤولية تحديد الأولويات على الصعيد الإقليمي تقع على عاتق الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية على النحو الذي أقرته الدول الأعضاء التي تعمل تلك الجماعات والمنظمات على خدمتها. وتم التشديد على الدور الرئيسي الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في دعم

السياسات الإنمائية والمبادرات البرنامجية القائمة التي تصوغها وتنفذها الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية. وأكد المشاركون مجدداً على ضرورة تعاون أصحاب المصلحة في آلية التنسيق دون الإقليمي من أجل استكمال خطة الأعمال الخاصة بشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي للتأكد من أنها تتضمن أحدث الاستراتيجيات والأولويات التي اعتمدها الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك الصيغة المنقحة من الخطة الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية للتنمية في الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ الخاصة بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنطقة التجارة الحرة الثلاثية.

٢٠٥ - وأعلن المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي رسمياً، بوصفه ذراع اللجنة الاقتصادية المعني بنشر المعرفة في هذه المنطقة دون الإقليمية، عن صدور منشور اللجنة المعنون "التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٥: التصنيع من خلال التجارة"، وذلك في لوساكا يوم ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥. وقد أشرفت على الإعلان الرسمي عن صدور هذا التقرير الرئيسي للجنة الاقتصادية السيدة مارغريت مواناكاتويه، وزيرة التجارة والتبادل التجاري والصناعة في زامبيا. وحضر الاحتفال بصدور التقرير مشاركون من حكومة زامبيا، ومن السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والجماعات، ومؤسسات البحوث. وأتاح هذا الاحتفال منبرا لنشر التقرير وتعميق النقاش السياسي عن التصنيع على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني.

طاء- المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

٢٠٦ - إن الهدف الرئيسي من البرنامج الفرعي، الذي يديره المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط هو تحسين إدارة القطاع العام والتخطيط للتنمية دعماً للتحويل الاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا، وذلك عن طريق التدريب وغيره من الأنشطة ذات الصلة بتنمية القدرات. وتمحور أنشطة المعهد حول مجموعة من البرامج المتعلقة بتنمية القدرات والتدريب، فضلا عن إجراء البحوث المتعلقة بالسياسات وتقديم مبادرات للحوار الرفيع المستوى بغرض دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في إحداث تحول هيكلية في اقتصاداتها ومجتمعاتها. كما يقدم المعهد خدمات استشارية عند الطلب إلى الحكومات والمؤسسات العامة، وهو بمثابة منتدى للتفكير البديل بشأن التنمية في أفريقيا.

٢٠٧ - وبحلول نهاية فترة السنتين، كان المعهد قد تجاوز هدفه المتمثل في زيادة عدد البلدان التي تعتمد أساليب جديدة في صياغة وتحليل السياسات وتتخذ التدابير المناسبة، فوصل عددها إلى ٢٥ بلداً انطلاقاً من خط أساس يتمثل في ٥ بلدان (هدف فترة السنتين - ١٨ بلداً). وبالمثل، حقق المعهد بالكامل هدفه المتمثل في زيادة عدد إدارات القطاع العام الوطنية أو دون الإقليمية والمؤسسات التي أصبحت تطبق، بفضل عمل المعهد، نُهجاً سياساتية جديدة

ملائمة في مجالي التخطيط والتحليل، حيث ارتفع عدد البلدان إلى ٣٠ بلداً انطلاقاً من خط أساس يتألف من ١١ بلداً. كما حقق المعهد التقدم المتوخى فيما يتصل بزيادة عدد البلدان والمناطق دون الإقليمية التي تعتمد سياسات وتدابير أو تنفذ أنشطة في مجال التخطيط الإنمائي تتسق مع توصيات المعهد، حيث ارتفع عدد البلدان من ١١ بلداً كخط أساس إلى ٣٤ بلداً (هدف فترة السنتين - ٣٠ بلداً). وباختصار، استفاد ما مجموعه ١١١٨ موظفاً عمومياً، ٣٣ بالمائة منهم إناث (٣٦٣)، من أنشطة المعهد المتعلقة بتنمية القدرات في مجالات الإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي. وعلى وجه التحديد، تلقى المشاركون التدريب في مجالات شملت صياغة وتحليل عدد من قضايا الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية وتنفيذها ورصدها وتقييمها والتفاوض بشأنها، بما فيها الحسابات الاقتصادية، والجوانب الجنسانية، والسياسات الاقتصادية المتعلقة بالعمالة، وإدارة الدين العام، والتكامل الإقليمي، والسياسات التجارية، والسياسات الصناعية، والسياسات الزراعية، وسياسات التعدين، وسياسات الطاقة، والتخطيط الإنمائي، وتحليل البيانات ونمذجة الاقتصاد الجزئي لمخططي التنمية، والسياسات الاجتماعية، وسياسات الهجرة، والشباب والعمل، وسياسات الأراضي، والنقل والهياكل الأساسية، والعلم والتكنولوجيا، والحوكمة والتنمية، وإدارة الموارد المعدنية، والمنظور الجنساني والبيئة، وإدارة الموارد الطبيعية.

٢٠٨ - وسعى لتلبية الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، واصل المعهد زيادة الدورات القصيرة التي قدمها خلال فترة السنتين، وخاصة من خلال اقتراح مجموعة دورات جديدة تتناول المسائل التي لا غنى عنها لتحقيق التحول الهيكلي للدول الأعضاء وخططها للتنمية المستدامة. وكما يتضح من قائمة المجالات التي تغطيها الدورات التدريبية أعلاه، فإن المعهد، بالإضافة إلى دوراته العادية، استحدث مجالات تدريب جديدة من خلال تنظيم دورات بشأن الهياكل الأساسية للتنمية، وبيانات الهجرة من أجل التنمية، فضلاً عن الدورات المتعلقة بالبيئة والمناخ وإدارة الموارد الطبيعية. كما وضع المعهد اللمسات الأخيرة لدورة تتعلق بتعبئة الموارد المحلية والاستثمارات من المتوقع أن يبدأ تنظيمها في عام ٢٠١٦. وعقب تقييم احتياجات الدول الأعضاء في مجال بناء القدرات وإيفاد بعثات استشارية لها في أوائل عام ٢٠١٥، تمت تلبية الاحتياجات الخاصة لعدد من الدول الأعضاء في مجال تعزيز القدرات عن طريق تنظيم دورات مصممة خصيصاً في مجالات مثل إدارة السياسة الاقتصادية المراعية للمنظور الجنساني، والتخطيط، والميزنة، ورصد وتقييم برامج التنمية ومشاريع الهياكل الأساسية. فقد أشرف المعهد، على سبيل المثال، في إطار شراكة مع مركز الدراسات الجنسانية في جامعة رواندا، على تنظيم دورة مصممة خصيصاً بشأن إدارة السياسة الاقتصادية المراعية للمنظور الجنساني حضرها مسؤولون روانديون. وجرى التدريب في كيغالي في آب/أغسطس ٢٠١٥. وأضيف عنصر تدريب المدربين دعماً لاستراتيجية البلد المتعلقة بتسريع عملية تنمية القدرات في مجال الميزنة المراعية للمنظور الجنساني اللازمة لتنفيذ السياسات الجنسانية.

٢٠٩ - وإثناء الدورات التي يقدمها والمساهمة في تبني ممارسات سياساتية مبتكرة تقدم دعماً قوياً لخطة عام ٢٠٦٣، نظم المعهد حوارات رفيعة المستوى بشأن السياسات، بما في ذلك حوار رئيسي عن "عملية خطة عام ٢٠٦٣ ومضمونها وأهدافها الرئيسية". ونظم المعهد اثني عشر حواراً آخر رفيع المستوى، وخمسة اجتماعات لأفرقة خبراء، بالإضافة إلى سلسلة الحلقات الدراسية الشهرية المتعلقة بالتنمية التي لا تزال تحظى بالكثير من التقدير كمحفل لتشجيع الحوار وأداة مؤسسية رئيسية لتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في مسيرة التنمية في أفريقيا. وقد تناولت الحوارات والحلقات الدراسية، التي جمعت نحو ٩٠٠ من الموظفين العموميين وصناع القرار والخبراء والأكاديميين ومثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني من مختلف أنحاء القارة وخارجها، بصفة رئيسية موضوعات تدخل في صميم خطة التحول الهيكلي المستدام في أفريقيا، مثل الدولة الإنمائية، والتصنيع، والتجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وتنمية القطاع الخاص، وسياسات الأراضي والحوكمة، وإدارة الموارد الطبيعية، والسياسة الضريبية المتعلقة بالمعادن، والمفاوضات الاقتصادية الدولية، وإدارة الشركات وتسخير الهجرة لأغراض التنمية. وكان لهذه الفعاليات تأثير على السياسات المتبعة في مجالات متنوعة تشمل المعادن، والتصنيع، والتكامل الإقليمي والتجارة، والزراعة، والدين العام، والمالية العامة، وتعبئة الموارد والاستثمار. كما كانت الفعاليات أيضاً بمثابة محفزات لتعميق التفكير لدى كبار المسؤولين والمسؤولين التنفيذيين في الحكومات الأفريقية، والخبراء والأكاديميين، فضلاً عن توسيع نطاق تعاون المعهد مع مختلف الجهات المعنية للمساهمة في استعراض السياسات العامة وتصميم وتنفيذ العمليات. ويشير مستوى مشاركة المسؤولين الرفيعة المستوى في هذه الفعاليات إلى اهتمامهم الكبير بمسائل السياسات العامة، مما يشكل دليلاً على تأثير الفعاليات المذكورة في السياسات.

٢١٠ - وبالإضافة إلى ذلك وفي إطار سعيه إلى العمل مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، نظم المعهد، بالتعاون مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، دورات عن تحليل السياسات التجارية باستخدام أداتي Eviews و Stata لفائدة المسؤولين من الكتلة الاقتصادية. وكان الهدف من هذه الدورة تدريب مسؤولي السياسات على الجوانب العملية لتحليل السياسات التجارية باستخدام هاتين الأداتين التحليليتين/الإحصائيتين لاستكشاف الخيارات السياسية وإثبات ضرورة الاستعانة بأدوات سياساتية مختلفة للاسترشاد بها في تطوير السياسات التجارية في أفريقيا. وتم تزويد موظفين تقنيين من أمانة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ومن الوزارات المعنية بالتنسيق في بلدان الكتلة الاقتصادية بمجموعة من المهارات اللازمة لتنفيذ السياسات القائمة على الأدلة من أجل التصدي للشواغل المتعلقة بالتجارة، وتحقيق الحد الأقصى من ثمار التنمية. وبلغ مجموع من تلقوا التدريب ٢٩ شخصاً. ودعماً للتوجه نحو إقامة سوق موحدة (منطقة التجارة الحرة القارية) في أفريقيا، نظم المعهد أيضاً دورة عن تعميق التكامل الإقليمي، وذلك بالتعاون مع معهد إدارة الاقتصاد الكلي وإدارة الشؤون المالية، وقد صُممت الدورة بالتأسيس على هذه الإنجازات للتصدي لعمليات التكامل

الإقليمي الأكثر تعقيداً، وهو أمر لا غنى عنه من أجل معالجة التحديات الاقتصادية الناجمة عن ارتفاع تكاليف الإنتاج والمعاملات، وقصور الهياكل الأساسية، وعدم كفاية مناخ الاستثمار، وانخفاض دخل الفرد. وتلقى التدريب ما مجموعه ٢٤ شخصاً من دول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

٢١١ - واستكمل المعهد المتطلبات الأساسية لتحديد برامج الخاصة بمنح درجة الماجستير. وتم إطلاق برنامج لمنح درجة الماجستير في السياسات الصناعية (بالتعاون مع جامعة جوهانسبرغ) في شباط/فبراير ٢٠١٦، وتألقت الدفعة الأولى من ٢٠ موظفاً عمومياً (١٠ برعاية كاملة من المعهد) من المناطق دون الإقليمية الخمس في القارة. وعلاوة على ذلك، وبعد تنظيم المعهد الأفريقي أول دورة له على الإطلاق باللغة العربية بالتعاون مع معهد التخطيط القومي المصري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، واصل المعهدان تعزيز شراكتيهما بتنظيم الدورة الثانية من النسخة العربية للدورة، وهما الآن في المرحلة الأخيرة لإعداد برنامج مشترك لمنح درجة الماجستير في مجال الإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي.

٢١٢ - وقُطعت خطوات كبيرة نحو إطلاق برنامج التعلم الإلكتروني للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، حيث بلغت التجهيزات مرحلة متقدمة. ومن المقرر أن يشهد عام ٢٠١٦ تنظيم أول مجموعة دورات عبر الإنترنت لمسؤولين من الدول الأفريقية الأعضاء. ويعكف المعهد حالياً على وضع خطته الاستراتيجية للسنوات الخمس القادمة، وقد حدد لنفسه هدفاً رئيسياً، وهو أن يصبح من أهم معاهد التدريب الافتراضي الأفريقية بحلول عام ٢٠٢٠، الأمر الذي سيعود بفائدة كبيرة على الدول الأعضاء من حيث نطاق التغطية والتكاليف والفرص المتاحة لمواصلة تطوير قدرات موظفي الخدمة المدنية وبالتالي قدرات مؤسستهم. ومن المتوقع أن تكون المشاركة في التعلم الإلكتروني أكثر توازناً من منظور جنساني.

٢١٣ - ويواصل المعهد تعزيز شبكة الشراكات الاستراتيجية القائمة لديه، في مسعى للاستمرار في زيادة ما يقدمه من دورات لتلبية الاحتياجات المتنوعة للدول الأعضاء، وإثبات حضوره على الصعيد المحلي، وإبراز مكانته، وضمان حصوله على متدربين محتملين، وإحداث تأثير في مختلف أنحاء القارة الأفريقية. ويعكف المعهد على تعزيز تعاونه مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومبادرة النيباد، ووكالات الأمم المتحدة، ومصارف التنمية الإقليمية، باعتبار أن ما يقوم به يساهم في تحقيق طموح اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المتمثل في تعزيز تأثيرها في السياسة العامة على المستوى القاري لكي تصبح مجمع فكر مرجعياً فيما يتعلق بقضايا التخطيط والسياسات الإنمائية في أفريقيا. وفي الوقت نفسه، يركز المعهد بشكل متزايد على إقامة شراكات مع الجامعات ومراكز البحوث ومجامع الفكر ومنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء القارة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، عمل المعهد على تعزيز نطاق تعاونه وتوسيعه مع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي،

ومعهد التخطيط القومي المصري، وجامعة جوهانسبرغ - من أجل تنظيم دورات قصيرة وبرامج منح درجة الماجستير - بالإضافة إلى إقامة شراكات جديدة مع مركز الدراسات الجنسانية في جامعة رواندا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، والمبادرة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة.

٢١٤ - وعُقدت الدورة الرابعة والخمسون لمجلس إدارة المعهد في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٦ في أديس أبابا. وفي هذه الدورة، رحب المجلس ببرنامج الإدارة وخطة العمل والميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ووافق عليها، إلى جانب الموافقة على عدد من التغييرات الرئيسية المتعلقة بالموارد البشرية وفقاً للتوجه الاستراتيجي للمعهد. وأُحيط أعضاء المجلس علماً بالتحديات التي تواجه المعهد فيما يتعلق بسداد الاشتراكات السنوية المقررة والمتأخرات المطلوبة من الدول الأعضاء، وقد بلغت الأخيرة ما قدره ١٦ مليون دولار. ومن المقرر توجيه نداء خلال مؤتمر اللجنة الاقتصادية المقبل لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين لمانحة الدول الأعضاء المواظبة على تسديد اشتراكاتها السنوية المقررة ودفع ما عليها من متأخرات. كما سيتم وضع استراتيجية لتعبئة الموارد من أجل زيادة مستوى الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برنامج عمل المعهد والقدرة على التنبؤ بها. وبعد التوصيات التي قدمها الأعضاء خلال الدورة الثالثة والخمسين لمجلس إدارة المعهد والتوصيات الأخرى المقدمة خلال الدورة الرابعة والخمسين، أُجريت تعديلات على النظام الأساسي للمعهد من المقرر عرضها على مؤتمر الوزراء لعام ٢٠١٦ ثم على المجلس الاقتصادي والاجتماعي توطئة لاستعراضها والمصادقة عليها.

٢١٥ - ومثلت أزمة الإيبولا التي تضررت منها مناطق من غرب أفريقيا تحدياً كان لزاماً على المعهد مواجهته عند تنفيذ برنامجه لفترة السنتين. وقد تأثرت المشاركة في الدورات بشكل كبير للغاية في الفترة من منتصف عام ٢٠١٤ إلى أوائل عام ٢٠١٥. كما قلّ الطلب على الدورات المصممة خصيصاً لأغراض بعينها، خاصة من بلدان غرب أفريقيا، بسبب تحديات التمويل التي عانت منها الدول الأعضاء التي واجهت هذه الأزمة. ومن التحديات التي عانى منها المعهد أيضاً تعبئة الموارد من خارج الميزانية وخاصة خلال عام ٢٠١٥، حيث شهد المعهد تغييراً في قيادته وهي العملية التي استكملت منذئذ.

باء- شعبة سياسات التنمية الاجتماعية

٢١٦ - الهدف الأساسي للبرنامج الفرعي للجنة الاقتصادية لأفريقيا المتعلق بسياسات التنمية الاجتماعية هو تعزيز التنمية البشرية والاجتماعية الشاملة للجميع والعدالة من أجل تحقيق التحول في أفريقيا، وبصورة أكثر تحديداً، في مجالات العمالة والحماية الاجتماعية، والشباب والسكان، والتوسع الحضري، وتمكين المرأة.

٢١٧ - وتم بالكامل تحقيق الهدف المتمثل في زيادة عدد الدول الأعضاء التي عمت في مختلف سياساتها واستراتيجياتها الوطنية المسائل المتعلقة بالعمالة والحماية الاجتماعية والسكان والشباب. وقام ١٣ بلداً (مقارنة بهدف فترة السنتين - ١٢ بلداً) هي: بوركينا فاسو، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزامبيا، والسنغال، وسيراليون، وغانا، والكاميرون، وكينيا، والمغرب، وملاوي، وموزامبيق، ونيجيريا، بإدراج المعارف التي أنتجتها اللجنة الاقتصادية في سياساتها واستراتيجياتها. وعلى سبيل المثال، بينت نتائج الدراسات المشتركة التي أجرتها اللجنة الاقتصادية وبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الاتحاد الأفريقي عن تكلفة الجوع في أفريقيا في تسعة بلدان (إثيوبيا، وأوغندا، وبوركينا فاسو، وتشاد، ورواندا، وسوازيلند، وغانا، ومصر، وملاوي) تقديرات التكاليف المترتبة على التقاعس عن التصدي لمحاربة سوء التغذية، وأثبتت أن سوء التغذية لدى الأطفال لا يمثل قضية اجتماعية فحسب، بل يشكل تحدياً اقتصادياً يمكن قياسه كمياً ويؤدي إلى خسائر كبيرة في الموارد في الحاضر والماضي على السواء. وأتاحت الدراسات إنشاء منتدى على المستوى القطري لبناء الوعي وإجراء مناقشات سياسية وتقنية بشأن الحاجة الملحة إلى وضع أهداف أكثر صرامة للحد من الجوع وسوء التغذية وتوقف النمو في أوساط الأطفال. وساعدت أيضاً على إصدار تكليف سياسي لمعالجة مشكلة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، وأسفرت عن صدور إعلانين منفصلين اعتمدهما مؤتمر الاتحاد الأفريقي لرؤساء الدول والحكومات في دورته العادية الثالثة والعشرين التي عقدت في مالابو، في تموز/يوليه ٢٠١٤، وهما الإعلان المتعلق بتحقيق الأمن التغذوي من أجل النمو الاقتصادي الشامل للجميع والتنمية المستدامة في أفريقيا؛ وإعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة. وقد اعترفت بلدان مثل بوركينا فاسو ورواندا وغانا وملاوي بالآثار السلبية لتوقف نمو الأطفال، وأيدت إقرار إعلان مالابو الذي تضمن نداءً بتغيير التوجه السياسي العام إزاء سوء التغذية لدى الأطفال.

٢١٨ - ويشكل السعي إلى فهم ومعالجة عدم المساواة في أفريقيا جوهر العمل التحليلي للتنمية الاجتماعية الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية، بالنظر إلى أن التصدي لعدم المساواة بجميع أشكالها ضرورة اجتماعية وأمر بالغ الأهمية لتحقيق النمو المستدام والعدل في أفريقيا. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، ركزت دراسة تحليلية في إطار تقرير التنمية الاجتماعية في أفريقيا على الربط بين العمالة غير الرسمية وعدم المساواة، بالاستناد إلى اثنين من التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية في أفريقيا حالياً هما: عدم توفر فرص عمل كافية ولائقة، وبخاصة للنساء والشباب؛ وارتفاع مستوى عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية داخل البلدان وبين مختلف المجموعات السكانية. وفي تقرير عن الاستنتاجات التي استندت إلى دراسات أُجريت في جمهورية تنزانيا المتحدة وناميبيا، تبين أن عدم المساواة في فرص التعليم، عندما ينطوي على تفاوتات قائمة على نوع الجنس والدخل والمكان، ينعكس إلى حد كبير على سوق العمل الذي يشكل القطاع غير الرسمي جزءاً كبيراً منه. ويؤدي ذلك بدوره إلى إدامة تفاوتات الدخل وأوجه

الضعف عبر مختلف المجموعات السكانية. وفي هذا الصدد، فإن التوصيات السياسية، التي تمت مواءمتها مع مشروع حساب الأمم المتحدة للتنمية من أجل تعزيز المساواة، تهدف إلى زيادة قدرات بلدان مختارة على تصميم وتنفيذ السياسات العامة والبرامج الموجهة نحو تحقيق المساواة.

٢١٩ - واكتسب العمل بشأن دليل التنمية الاجتماعية في أفريقيا زخماً في عام ٢٠١٥. فقد عُرض الدليل في فعالية جانبية أقيمت ذلك العام على هامش الاجتماعات السنوية المشتركة الثامنة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين. و نُظمت بعد ذلك خمس حلقات عمل إقليمية لبناء القدرات غطت ٤٦ دولة أفريقية (ليس من بينها إثيوبيا، وليبيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب أفريقيا، وسيشيل، وموزامبيق، وليسوتو) وتوسع جماعات اقتصادية إقليمية (جماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وتجمع دول الساحل والصحراء، واتحاد المغرب العربي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا). وأدى ذلك بدوره إلى زيادة الطلب في بلدان معينة وعلى المستوى دون الإقليمي للحصول على المساعدة التقنية من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لرصد مشكلة الإقصاء الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، أقرت لجنة برلمان البلدان الأفريقية المعنية بالتعليم والثقافة والسياحة والموارد البشرية عن اهتمامها الكبير بالدليل وبالتعاون في المستقبل. وقد أدى إدراج الدليل في طبعة عام ٢٠١٥ من سلسلة التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، الذي يعد المنشور الرئيسي للجنة الاقتصادية، وفي الموجزات القطرية للجنة إلى زيادة أثره وأهميته على صعيد السياسات. وينعكس الاهتمام الاستراتيجي بمسألة الإقصاء الاجتماعي التي يثيرها الدليل في الطلبات المقدمة من بوتسوانا وبوركينا فاسو ومن السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا للحصول على تدريب خاص في هذا الصدد. ومن ناحية أخرى، فإن إدخال نتائج الدليل في الدفعة التالية من الموجزات القطرية يوضح استخدام بيانات وطنية لرصد الإقصاء الاجتماعي وكيفية انعكاس ذلك على أهمية الدليل في توضيح اتجاهات النتائج الاجتماعية على الصعيدين الوطني ودون الوطني وفي المساعدة على تحديد اتجاهات السياسة العامة.

٢٢٠ - واستمر العمل في البرنامج المشترك المتعلق بمجرة الأيدي العاملة- وهو مبادرة مشتركة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم التصديق على البرنامج في الدورة الاستثنائية للجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي في ويندهوك، ناميبيا، في نيسان/أبريل ٢٠١٤، كما صادق

عليه مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الذي عقد في أديس أبابا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وشاركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تصميم ووضع وثيقة البرنامج المتعلقة بهذه المبادرة المشتركة. وكخطوة تالية، سيركز الشركاء على تعبئة الموارد من أجل تنفيذ البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت اللجنة الاقتصادية، في إطار شراكة مع مركز سياسات المغتربين الأفريقيين والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، مؤتمرا بشأن ديناميات الهجرة في أفريقيا. وأتاح الاجتماع تبادل التجارب فيما بين بلدان الجنوب من خلال توفير منتدى مكن عدد من كبار صناع السياسات الأفريقيين في إثيوبيا وغانا وتونس والكاميرون والمغرب من إجراء مناقشات مع المهاجرين عن رحلة الهجرة، والتدبر في كيفية مراعاة حقائق الهجرة في سياسات هذه البلدان. وتم تسليط الضوء على الأهمية الاستراتيجية للهجرة العالمية والإقليمية على مستوى الشركات مع التركيز على شعبة سياسات التنمية الاجتماعية. ومن المقرر أن يُعقد خلال الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين حوارًا سياسيًا رفيع المستوى يتناول مسألة الهجرة باعتبارها أولوية بالنسبة إلى أفريقيا، وسيدرج هذا المحفل المسألة بشكل مباشر في خطة التنمية.

٢٢١ - وتواصل اللجنة الاقتصادية المشاركة في الجهود الرامية إلى تسخير العائد الديموغرافي في أفريقيا وتعميم الديناميات السكانية في التخطيط الوطني. وقد أُعد تقرير عن الملامح الديموغرافية لأفريقيا لمساعدة واضعي السياسات على فهم التحديات غير المسبوقة والفرص التي يتيحها النمو السكاني السريع في أفريقيا والاتجاهات الديموغرافية الكبرى. وعلاوة على ذلك، وتقديرا لأهمية كبار السن ودورهم الحاسم في تحقيق العائد الديموغرافي في القارة، أجرى البرنامج الفرعي بحثًا بشأن الشيخوخة والتنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تشمل سان تومي وبرينسيبي، وغينيا-بيساو، وكابو فيردي، وموريشيوس. ويعرض التقرير معلومات موثوقة عن الشيخوخة: التركيبة السكانية، والظروف المعيشية لكبار السن، وآثار الشيخوخة على سياسات التنمية، ولا سيما على القوة العاملة وأنظمة التقاعد، وسياسات وآفاق المستقبل. وستوجه نتائج الأبحاث أيضا الاستعراض الثالث لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة في أفريقيا خلال عام ٢٠١٦.

٢٢٢ - وكجزء من مشروع مشترك مدته ثلاث سنوات يُنفذ مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ في إطار حساب التنمية ويهدف إلى تعزيز قدرة الحكومات على تلبية احتياجات الشباب، أنتجت اللجنة الاقتصادية أدلة موثوقة عن أوضاع الشباب في أفريقيا. وأجري تحليل إقليمي لتقييم مشاركة الشباب في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أفريقيا واقتراح استجابات سياساتية بديلة تركز على إحداث أثر. ويتمثل الناتج النهائي

للمشروع في تطوير مجموعة أدوات سياساتية لفائدة الشباب تكون بمثابة مخزون للممارسات الجيدة المتعلقة بالسياسات العامة الشاملة التي تستجيب لاحتياجات الشباب.

٢٢٣ - وعلاوة على ذلك، حققت اللجنة الاقتصادية بالكامل هدفها لفترة السنتين المتمثل في زيادة عدد البلدان التي تدمج، جزئيا أو كليا، مبادئ التوسع الحضري المستدام التي دعت إليها اللجنة في سياسات أو تشريعات أو استراتيجيات تعتمد عليها، من صفر إلى سبعة بلدان. وقد اعتمدت سبعة بلدان (أوغندا، وبوركينا فاسو، وتشاد، والسنغال، وغابون، كينيا، نيجيريا) سياسات واستراتيجيات تقوم على الموقف الأفريقي الموحد بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، وهو ما يتماشى مع عمل اللجنة في مجال التوسع الحضري وخطة التحول الهيكلي، وذلك من أجل التسخير الهادف لفرص التنمية التي يتيحها التوسع الحضري في تلك البلدان. وقد تحقق ذلك من خلال شراكة بين اللجنة الاقتصادية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ولجنة الاتحاد الأفريقي الفنية الثامنة المعنية بالخدمة العامة والحكم المحلي والتنمية الحضرية واللامركزية، حيث اشتركت هذه الكيانات في تقديم الدعم التقني لوضع الإطار السياساتي الأفريقي للتنمية المستدامة والحضرية، أي الخطة الحضرية الأفريقية، علاوة على موقف أفريقيا الموحد المذكور أعلاه والذي سيكون بمثابة مساهمة في تشكيل الخطة الحضرية العالمية الجديدة المزمع اعتمادها أثناء انعقاد المؤتمر في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٦.

٢٢٤ - كما قادت اللجنة الاقتصادية عملية الاستعراض الإقليمي لأفريقيا المتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة. وشمل ذلك تقييم تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتوسع الحضري والتنمية التي قُطعت خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية، في عام ١٩٩٦، لاسيما في مجالات الحوكمة الحضرية، والاقتصاد الحضري، والعدالة الاجتماعية، والبيئة. وحدد التقييم ثغرات التنفيذ والمسائل الناشئة التي من شأنها المساهمة في تشكيل أولويات التوسع الحضري في أفريقيا، والتي أدرجت أيضا في موقف أفريقيا الموحد المتصل بالمؤتمر.

٢٢٥ - وفي إطار مسؤوليات التنفيذ والرصد الملقاة على عاتق الدول الأعضاء فيما يتعلق بالأهداف ذات الصلة بالمدن والمستوطنات البشرية في خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، أجرت اللجنة الاقتصادية تقييما للبيانات الحضرية والثغرات المتعلقة بالقدرات في أفريقيا، وسيجري استخدام التقييمات في تعزيز المفاهيم الحضرية، ومؤشرات ومنهجيات الجولة الحالية لتعدادات السكان والمسكن لعام ٢٠٢٠ (الفترة الممتدة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٥). وعليه، ستعتمد اللجنة الإحصائية لأفريقيا خلال فترة السنتين القادمة وضع برنامج إحصاءات حضرية، وفقا لما أوصت به إثيوبيا وأوغندا وبوركينا فاسو وزامبيا وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار

ومصر والنيجر ونيجيريا. ومن شأن تحسين البيانات والإحصاءات الحضرية أن يعزز قاعدة الأدلة اللازمة لوضع السياسات المتعلقة بالتوسع الحضري والتنمية في أفريقيا.

٢٢٦ - وقد أقام البرنامج شراكات مع مجموعة متنوعة من الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها والدول الأعضاء، من أجل الاستفادة من الموارد والتأثير في رسائل اللجنة الاقتصادية بشأن التوسع الحضري والتنمية في أفريقيا. وقد تم إبراز ذلك بصورة جيدة في الوثائق الختامية والقرارات المتعلقة بالموقف الأفريقي الموحد بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتلك المتعلقة بالمؤتمر.

ثالثاً- إحاطات مقدمة من الهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك لجان الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكاتب دون الإقليمية

٢٢٧ - يقدم هذا الفصل عرضاً عاماً للقضايا والنتائج الرئيسية التي تمخضت عنها اجتماعات الهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية، بما في ذلك لجان الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكاتب دون الإقليمية. ويسلط الضوء على التوصيات الرئيسية الصادرة عن هذه الاجتماعات التي ينبغي استعراض انتباه اللجنة إليها من أجل اتخاذ إجراءات أو للعلم. ويتضمن الفصل كذلك استعراضاً أولياً للاجتماعات التي حُطت لانعقادها بيد أنها لم تنعقد حتى لحظة استكمال هذا التقرير.

ألف - الأجهزة التي تتناول قضايا التنمية بصفة عامة

١ - مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين ولجنة الخبراء التابعة له

٢٢٨ - يوفر مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين السند التشريعي والتوجيه السياسي اللازمين للجنة الاقتصادية، وينظر في برنامج عمل أمانة اللجنة ويميزه، كما يضطلع بدور المنتدى المنوط به توضيح موقف أفريقيا من قضايا التنمية، ويستعرض التوصيات المقدمة من الهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية والأمين التنفيذي. ويُعقد المؤتمر على أساس سنوي وبصورة مشتركة مع المؤتمر السنوي للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، بغرض تحقيق المزيد من الانسجام في توضيح موقف أفريقيا من قضايا التنمية الرئيسية.

٢٢٩ - وتجتمع لجنة الخبراء قبل انعقاد المؤتمر وتقدم الدعم التقني. ويضم مكتب اللجنة الاقتصادية ممثلاً عن كل منطقة من المناطق دون الإقليمية الخمس في القارة ويتألف من رئيس وثلاثة نواب للرئيس ومقرر يجري انتخابهم على أساس دون إقليمي.

٢- لجان الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكاتب دون الإقليمية

٢٣٠ - تجتمع لجان الخبراء الحكومية الدولية الخمس التابعة للمكاتب دون الإقليمية مرة كل سنة قبل انعقاد مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، وترفع تقاريرها إلى المؤتمر عن طريق لجنة الخبراء الخاصة به. وتشرف لجان الخبراء الحكومية الدولية بشكل عام على صياغة وتنفيذ برنامج العمل وألويات المكاتب دون الإقليمية المعنية، وتقدم توصيات بشأن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبشأن تعزيز وتقوية التعاون والتكامل الاقتصادي على الصعيد دون الإقليمي. ومتى دعت الحاجة، تُعقد الاجتماعات بالتتالي مع المؤتمرات الوزارية الرئيسية للجماعات الاقتصادية الإقليمية بغرض إتاحة منبر للتجمعات الوزارية دون الإقليمية لمناقشة التحديات الإنمائية الخاصة بكل منطقة دون إقليمية. وتُرفع نتائج هذه الاجتماعات إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.

باء- الأجهزة الفرعية الفنية والقطاعية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا

٢٣١ - هناك أربع أجهزة تابعة للجنة الاقتصادية، وهي: لجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية، ولجنة التنمية المستدامة، واللجنة المعنية بالتعاون والتكامل الإقليميين، ولجنة الإحصاءات.

٢٣٢ - وتجتمع هذه اللجان في دورات عادية مرة كل سنتين وترفع تقاريرها إلى اللجنة الاقتصادية في دورتها السنوية عن طريق لجنة الخبراء. ويلتقي في إطار اجتماعات هذه الهيئات صانعو السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة، بمن فيهم الخبراء الإنمائيون، وذلك بغرض تقديم المعلومات وتوجيه عمل اللجنة الاقتصادية في مختلف القطاعات.

جيم- الاجتماعات التي عُقدت خلال الفترة قيد الاستعراض

١- الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة

٢٣٣ - عُقدت الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ في مقر اللجنة الاقتصادية. وتضمنت أهداف الدورة التاسعة ثلاثة جوانب، هي: استعراض وتوجيه البرنامج الفرعي للجنة الاقتصادية المتعلق بالابتكار والتكنولوجيا وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا؛ والإشراف على تنفيذ برنامج العمل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥؛ واستعراض أولويات البرنامج الفرعي المتعلق ببرنامج العمل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ في سياق الإطار الاستراتيجي للجنة الاقتصادية والميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٢٣٤ - ونظرت لجنة التنمية المستدامة في تقرير أداء البرنامج بشأن الابتكار والتكنولوجيا وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، وفي الوثائق البرلمانية المتعلقة بتسخير الابتكار والتكنولوجيا وإدارة الموارد الطبيعية من أجل التحول في أفريقيا. كما وافقت اللجنة على أنشطة البرنامج الفرعي للأشهر المتبقية من عام ٢٠١٥ ولفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٢٣٥ - وأثنى المشاركون على اللجنة الاقتصادية لما قامت به من عمل خلال الفترة قيد الاستعراض وشددوا على ضرورة أن تواصل دعم خطة التحول في القارة التي تقوم على النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام الذي يولد فرص العمل ويعزز كفاءة الاستفادة من الموارد ويحقق القيمة المضافة للموارد الطبيعية في أفريقيا. كما دعت لجنة التنمية المستدامة اللجنة الاقتصادية إلى دعم البحوث الرامية إلى العثور على أمثلة محددة ساهمت فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعلوم والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة.

٢٣٦ - وتمشياً مع تعزيز الاقتصاد الأخضر في القارة، دعا المشاركون اللجنة الاقتصادية إلى زيادة دعمها للدول الأفريقية في الانتقال إلى مسار تنمية الاقتصاد الأخضر، وكانت تلك واحدة من الاستراتيجيات الرئيسية للتقدم نحو اقتصاد مستدام يتسم بانخفاض انبعاثات الكربون وكفاءة استخدام الموارد.

٢٣٧ - وأقرت لجنة التنمية المستدامة الركائز الثماني التالية باعتبارها تمثل أساساً جيداً لتعزيز الاقتصاد الأخضر: المباني الخضراء؛ والنقل المستدام والهياكل الأساسية المستدامة؛ والطاقة النظيفة وكفاءة استخدام الطاقة؛ والحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها؛ والإدارة المستدامة للنفايات وممارستها المستدامة؛ والزراعة والإنتاج الغذائي والغابات؛ وإدارة المياه؛ والاستهلاك والإنتاج المستدامان.

٢٣٨ - وفيما يتعلق بالرؤية الأفريقية للتعددين، رحبت لجنة التنمية المستدامة بإنشاء المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن، واقترحت أن ينظر المركز بصورة ناقدة للصلة بين النزاعات والموارد المعدنية، حيث لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة بدون سلام. ودعا المشاركون الدول الأعضاء إلى إعطاء الأولوية لصياغة رؤىها القطرية لقطاع التعدين وتنفيذها بفعالية، فهي على قدر كبير من الأهمية من أجل تهيئة بيئة مواتية لاستغلال الموارد المعدنية بصورة شفافة ومنصفة ومثلى.

٢٣٩ - وأشارت لجنة التنمية المستدامة إلى أن التنمية المستدامة في قطاع التعدين تستلزم تبني مبادرات وسياسات منبثقة عن خطة جوهانسبرغ للتنفيذ والميثاق العالمي وغيرهما من الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة. وطلبت من اللجنة الاقتصادية ومفوضية الاتحاد الأفريقي وشركائها تعزيز الدعم المقدم للبلدان في مجال سياسات التعدين والأطر القانونية والتنظيمية المصاحبة لتشريعات التعدين.

٢٤٠ - وفيما يتعلق بتغير المناخ والتنمية، أشادت لجنة التنمية المستدامة بدعم اللجنة الاقتصادية للدول الأعضاء في التصدي للتحديات الرئيسية المتصلة بتغير المناخ وفي وضع خطط وآليات مناسبة تجسد أولويات وسياسات واستراتيجيات وبرامج التنمية على الصعيد الوطني. وأقرت أيضا بضرورة تعزيز العلوم والأبحاث المتعلقة بالمناخ في القارة. كما طلبت من اللجنة الاقتصادية إعطاء الأولوية لإعداد بحوث مشتركة ومتعددة التخصصات ترمي إلى تحسين مهارات التنبؤ بالمناخ وإمكانية الاعتماد عليها من حيث النطاقين الزماني والمكاني (من أجل وضع تنبؤات عملية ومناسبة للمستخدمين تتسم بالسلاسة) وإلى سد الفجوة في البيانات، ويمكن أن تكون هذه البحوث مصممة خصيصا لتيسير صنع القرار وبناء القدرات على جميع المستويات وفي مختلف القطاعات. وطلب إلى اللجنة الاقتصادية أيضا إعطاء الأولوية لإدراج الخدمات المناخية في عملية صنع القرار؛ وربط المعرفة بالإجراءات؛ وزيادة فعالية الربط بين علم المناخ والسياسات من أجل تحديد احتياجات المستخدمين النهائيين.

٢٤١ - ودعا المشاركون اللجنة الاقتصادية إلى تكثيف دعمها لجهود التكيف مع تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا. وطلبوا على وجه التحديد زيادة الدعم من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ، ومسار إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

٢٤٢ - وأشارت لجنة التنمية المستدامة إلى أن من المهم ضمان التنسيق بين أنشطة مجموعة المفاوضات الأفريقيين، والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، ولجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المعنية بتغير المناخ.

٢٤٣ - وكانت لجنة التنمية المستدامة قد ألفت بكل ثقلها لإعطاء دفعة للتحضيرات التي تعدها أفريقيا للمشاركة في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأشار المشاركون إلى أن الاتفاق القانوني الجديد لا يمكن أن يقتصر على إجراءات التخفيف، بل يجب أن يعطي أولوية متساوية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وينبغي للتكافؤ بين التخفيف والتكيف الذهاب إلى أبعد من مجرد التأكيد المعياري (ما يسمى بـ "التكافؤ السياسي")، ويجب أن يتضمن الجوانب النوعية والكمية. وأقرت لجنة التنمية المستدامة بالمكانة الهامة التي تحتلها الطاقة في مصفوفة التنمية في القارة، ورأت ضرورة أن تأخذ اللجنة الاقتصادية في الحسبان أهمية قطاع الطاقة وذلك أيضا في سياق تطوير قطاع المعادن.

٢٤٤ - وأخيرا، دعت لجنة التنمية المستدامة اللجنة الاقتصادية والشركاء والدول الأعضاء إلى العمل معاً لوضع مؤشرات لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

٢- الدورة الأولى للجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية

٢٤٥ - عُقدت الدورة الأولى للجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية في ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، في أديس أبابا، وحضرها ٥٣ ممثلاً من ٣٨ من الدول الأعضاء. كما حضر ممثلون عن الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

٢٤٦ - وكان الهدف الرئيسي من الدورة هو أن تستعرض اللجنة التقدم الذي أحرزته البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية بشأن المنظور الجنساني ودور المرأة في التنمية وسياسات التنمية الاجتماعية، وأن تحلل التحديات الماثلة وتقف على النجاحات المحققة والتقدم المحرز وعلى ثغرات التنفيذ لضمان تحقيق النتائج والآثار المرجوة.

٢٤٧ - وقدمت لجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية التوجيهات والآراء المتخصصة بشأن أولويات وأنشطة شعبة سياسات التنمية الاجتماعية وأصدرت توصيات لتعزيز عملها، وذلك بهدف تحسين الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في القارة.

٢٤٨ - ولاحظت لجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية مع التقدير التركيز الاستراتيجي الذي اعتمده اللجنة الاقتصادية والقضايا التي تناولتها والنتائج التي حققتها في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وارتئي أن اللجنة الاقتصادية بذلت جهوداً جيدة التوقيت وعالية القيمة لتحديد أوجه التشابه بين خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ فيما يخص الأبعاد الجنسانية وأبعاد التنمية الاجتماعية، وما يترتب على ذلك من آثار على خطط التنمية الوطنية.

٢٤٩ - وطلبت لجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية في توصياتها العامة إلى اللجنة الاقتصادية دعم الدول الأعضاء في إضفاء الصبغة المحلية على خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، مع التشديد على وضع الالتزامات والأطر العالمية في سياقها الصحيح بحيث تأخذ في الحسبان أولويات التنمية الوطنية في أفريقيا. كما طلبت من اللجنة الاقتصادية مواصلة تعاونها الجيد والمستمر مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. ورأت أن أولويات اللجنة الاقتصادية ينبغي أن تتضمن جميع أفضل الممارسات ودراسات الحالة المتعلقة بالمسائل الجنسانية والتنمية الاجتماعية من أجل تقاسمها والتعلم منها دعماً لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك من خلال المنتجات والمنتديات المعرفية.

٢٥٠ - وكانت التوصيات المحددة الصادرة عن لجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية على النحو التالي:

(أ) الاستعداد لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني

٢٥١ - دعت لجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية الدول الأعضاء إلى إعداد خطط تنفيذ وطنية، بدعم من اللجنة الاقتصادية، مع التشديد على أن إعداد و/أو مراجعة خطط التنمية الوطنية يشكل فرصة لتعميم خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. وطُلب من اللجنة الاقتصادية تحديد وتقييم مختلف الاحتياجات والطلبات لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ وتقديم الدعم التقني وفقاً لذلك. وطُلب من اللجنة الاقتصادية أيضاً أن تقدم الدعم إلى الدول الأعضاء، من خلال الخدمات الفنية والاستشارية، لكي تدرج في خططها المحلية المؤشرات الجنسانية والمتعلقة بالتنمية الاجتماعية بالنسبة للخطتين وترصدها.

(ب) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٢٥٢ - دعت لجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية الدول الأعضاء إلى الإسراع بمواءمة خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وإلى إدراج المسائل الجنسانية في خطط التنفيذ الوطنية. كما طلبت من اللجنة الاقتصادية دعم بناء القدرات من أجل تجميع بيانات وإحصاءات تراعي المنظور الجنساني، بما في ذلك من خلال تدريب موظفي المكاتب الإحصائية الوطنية والاقتصاديين في مجال الحسابات الوطنية الفرعية المتعلقة بإنتاج الأسر المعيشية. وثمة حاجة إلى تعزيز التعاون داخل اللجنة الاقتصادية لضمان إدراج البعد الجنساني في جميع منتجات وأنشطة اللجنة. كما طلبت لجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية توفير الدعم من أجل المواءمة بين الدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية ومؤشرات خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠.

(ج) التوسع الحضري

٢٥٣ - دعت لجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية اللجنة الاقتصادية إلى تعزيز عملها من خلال التركيز على الفرص التي يتيحها التوسع الحضري والتحديات المرافقة له. وشددت على ضرورة أن تنظر اللجنة في الدور الحاسم للمناطق الريفية في النمو والتحول، وأن تدعم الروابط وأوجه التآزر الضرورية بين المناطق الحضرية والريفية وتنظر في دور الروابط بين التوسع الحضري والتصنيع في استحداث فرص العمل وتوفير الخدمات والهياكل الأساسية.

(د) الحماية الاجتماعية

٢٥٤ - شجعت لجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية اللجنة الاقتصادية على أن توسع نطاق التغطية بالدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية ليشمل بلداناً أخرى، وأن تستخدم الإحصاءات المتحصل عليها عن طريق القنوات الرسمية في حسابات الدليل، وتضع في الاعتبار الدروس المستفادة من تطبيقه المستمر في بلدان مختارة، وتوسع نطاقه على الصعيد

الوطني ليشمل وزارات الشؤون الجنسانية لضمان إدماج البعد الجنساني في جميع مكونات الدليل.

(هـ) السكان والشباب

٢٥٥ - شددت لجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية على أن البيانات الديموغرافية ينبغي ألا تقتصر على وصف الاتجاهات الرئيسية، وأن تشمل بالإضافة إلى ذلك تحليل الدوافع الكامنة وراءها والاستراتيجيات الممكنة لمواجهة التحديات ومراعاة المنظور الجنساني.

٣- الدورة التاسعة للجنة المعنية بالتعاون والتكامل الإقليميين

٢٥٦ - عُقدت الدورة التاسعة للجنة المعنية بالتعاون والتكامل الإقليميين في الفترة من ٧ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في أديس أبابا. وكان الهدف الرئيسي من الدورة بحث الجهود المبذولة لتعزيز التكامل الإنتاجي من أجل التحول في أفريقيا. وتناول المشاركون أيضا تقييم التطورات في إطار البرنامج الفرعي المتعلق بالتكامل الإقليمي والتجارة، وشمل ذلك مجالات التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، والتجارة الدولية، والهياكل الأساسية، والأمن الغذائي والزراعة، والاستثمار وسياسة الأراضي.

٢٥٧ - وقد حضر الاجتماع ٤٧ من الدول الأعضاء، بالإضافة إلى مندوبين من مفوضية الاتحاد الأفريقي، واتحاد المغرب العربي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومنظمة الجمارك العالمية.

٢٥٨ - وقُدّم عدد من العروض لتسليط الضوء على أنشطة البرنامج الفرعي المتعلق بالتكامل الإقليمي والتجارة، وبعد ذلك قدمت اللجنة المعنية بالتعاون والتكامل الإقليميين توجيهات وآراء الخبراء وتوصيات بشأن الأولويات والأنشطة.

٢٥٩ - وفيما يتعلق بالتكامل الإقليمي في أفريقيا، أوصت اللجنة المعنية بالتعاون والتكامل الإقليميين بتكثيف الجهود لتحسين نظام التعليم العالي لضمان تحقيق نتائج تعليمية جيدة وتخريج أعداد كافية من الطلاب في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وسد الفجوة بين الجنسين في هذه المجالات. وبالإضافة إلى ذلك، تمت التوصية بضرورة أن تأخذ المؤسسات الأفريقية زمام المبادرة في إنشاء آلية متسقة تكون بمثابة منتدى للتعليم وتبادل أفضل الممارسات والمعلومات، نظرا للحاجة الماسة إلى تعزيز مساهمة العلم والتكنولوجيا في تحقيق التكامل الإقليمي. وفي سبيل تعزيز وضع دليل التكامل الإقليمي الأفريقي، دعت اللجنة الدول الأعضاء والمؤسسات الأفريقية إلى بذل كافة الجهود الممكنة، بما في ذلك إنشاء نظام يضم أصحاب مصلحة متعددين في جميع الدول الأعضاء، لضمان جمع بيانات موحدة وقابلة للمقارنة وعالية الجودة لجميع المؤشرات.

٢٦٠ - وبالنسبة للتجارة الدولية فيما بين البلدان الأفريقية، شددت اللجنة المعنية بالتعاون والتكامل الإقليميين على ضرورة تسلسل إصلاح السياسات التجارية. وارتأت ضرورة فتح أسواق أفريقيا على نحو تدريجي بعد اتخاذ إجراءات لتحسين التكامل الإقليمي. واعتبر نجاح إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية عاملاً حاسماً لتعزيز المحتوى الصناعي لصادرات أفريقيا والتجارة فيما بين البلدان الأفريقية. وارتبى أيضاً بذل الجهود لتخفيض تكلفة ممارسة التجارة في القارة.

٢٦١ - وفيما يتعلق بإدارة الأراضي، شجعت الدول الأعضاء على استخدام المبادئ التوجيهية للاتحاد الأفريقي بشأن الاستثمار في حيازة الأراضي على نطاق واسع لدى التفاوض على صفقات تتعلق بالأراضي، وذلك لكي تضمن أفريقيا تسخير مواردها الوفيرة من الأراضي واستخدامها بصورة مستدامة لتحقيق التحول الهيكلي لاقتصاداتها. ومن أجل تحسين الأمن الغذائي، أوصى بالاحتفاظ باحتياطيات غذائية على الصعيدين الوطني والإقليمي وإنشاء آلية لتحويل المواد الغذائية من المناطق والبلدان التي لديها فائض إلى تلك التي تعاني من عجز فيها. وفي سبيل النهوض بسلاسل القيمة الزراعية الإقليمية، اقترحت اللجنة ضرورة تقييم سلاسل القيمة الإقليمية على أساس توافر مرافق التخزين والهياكل الأساسية وإمكانية تجهيز المنتجات واستحداث فرص العمل (خاصة بالنسبة للنساء والشباب) وتوافر فرص التصدير والأعمال التجارية ومتطلبات الاستثمار.

٢٦٢ - ومن أجل تهيئة بيئة مواتية للاستثمار، ينبغي للبلدان الأفريقية مراجعة معاهدات الاستثمار الثنائية القائمة والجديدة بغية الحفاظ على حيزٍ سياساتي خاص بها، والموازنة بين الالتزامات الواقعة على عاتق البلدان المضيفة والمستثمرين، والتأكد من جعل المحاكم المحلية والإقليمية جزءاً من آليات تسوية المنازعات.

٢٦٣ - وفي ضوء الدور الحاسم الذي تلعبه الهياكل الأساسية في تعزيز التحول الاقتصادي، نُصحت البلدان الأفريقية ببناء قدراتها في مجال إجراء دراسات الجدوى، وتصميم وتجهيز مشاريع هياكل أساسية قابلة للتمويل، والنظر إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص على أنها آلية فعالة لتوفير التمويل لمشاريع الهياكل الأساسية.

٢٦٤ - وينبغي إيلاء اهتمام خاص لوسط أفريقيا وبذل جهود على مستوى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية بهدف تعزيز القدرة على جمع وتحليل البيانات اللازمة لوضع مؤشرات تستخدم في وضع دليل التكامل الإقليمي الأفريقي.

٢٦٥ - وينبغي أن تتفاسم اللجنة الاقتصادية مع غيرها المنهجية المستخدمة في وضع دليل التكامل الإقليمي الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك حاجة إلى التحقق من صحة البيانات المستخدمة في وضع الدليل على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويتعين على اللجنة

الاقتصادية أن تواصل العمل مع شركائها على تحسين المنهجية وتعزيز قدرة الدول الأعضاء على جمع البيانات ذات الصلة.

٢٦٦ - ومع الإشارة إلى ضرورة وجود خطة أفريقية للسياسات المتعلقة بالأراضي، وفقاً لإعلان الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل والتحديات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا، ينبغي للجنة الاقتصادية أن توفر مهارات القيادة اللازمة لتوجيه عملية انتقال المبادرة الثلاثية المتعلقة بسياسات الأراضي إلى المركز الأفريقي لسياسات الأراضي، بهدف تعزيز القيادة والتنسيق والدعوة والشراكات دعماً لجهود الدول الأعضاء.

٢٦٧ - وينبغي للجنة الاقتصادية ترسيخ عملها الهام المتعلق بمعاهدات الاستثمار الثنائية بإجراء المزيد من البحوث على المستوى القطري لتقييم تأثير هذه المعاهدات في جذب الاستثمارات وتوفير فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي. وينبغي لها أيضاً دراسة تأثير معاهدات ازدواج الضريبي على التكامل الإقليمي في أفريقيا.

٤ - الدورة الثانية والثلاثون للجنة الخبراء الحكومية الدولية لوسط أفريقيا

٢٦٨ - عُقدت الدورة الثانية والثلاثون للجنة الخبراء الحكومية الدولية لوسط أفريقيا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٦ في دوالا، الكاميرون، تحت شعار "تسخير الإمكانات الزراعية في وسط أفريقيا من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتحول الهيكلي في المنطقة دون الإقليمية".

٢٦٩ - وحضر الدورة ما مجموعه ٨٨ مندوباً من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤسسات دون الإقليمية، وافتتحها ياوبا عبد الله، المسؤول في وزارة الاقتصاد والتخطيط والتنمية الإقليمية في الكاميرون.

(أ) التقارير والخطط

٢٧٠ - بدأت الدورة بتقديم تقرير عن أنشطة المكتب دون الإقليمي للسنة المالية، وتم استعراض التقرير وتقييمه بشكل إيجابي وطلب من المكتب مواصلة دعمه للجماعات الاقتصادية الإقليمية في وسط أفريقيا والدول الأعضاء.

٢٧١ - ومن ثمّ قدم المكتب دون الإقليمي عرضاً لأربعة موجزات قطرية من المقرر نشرها قريباً تتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى وسان تومي وبرينسيبي والكاميرون والكونغو. وبين المكتب الأساس المنطقي لإعداد الموجزات القطرية وأعلم الحضور بأنها تصدر دورياً على أساس فصلي، وشدد على التحديات المطروحة أمام الحصول على إحصاءات وطنية موثوقة.

٢٧٢ - وأتاحت الدورة أيضاً الفرصة للجماعات الاقتصادية الإقليمية وبعض المؤسسات العاملة في المنطقة دون الإقليمية لإطلاع المندوبين على ما اتخذته من مبادرات في الفترة

الأخيرة. وشمل ذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.

٢٧٣ - وفي الوقت نفسه، أطلقت اللجنة الاقتصادية المشاركين على الإنجازات الأخيرة التي حققتها آلية التنسيق الإقليمي من أجل توفير دعم منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأعلنت الحضور برهانات الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.

٢٧٤ - وعقب ذلك، جرى نقاش بشأن الفترة الملائمة لاستضافة اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية في المستقبل، من أجل الاستفادة من نتائجها في مؤتمر الوزراء. وطلب المندوبون الإبقاء على النهج الحالي المتمثل في تنظيم الاجتماع في الربع الأول من العام، بحيث تستمر الاستفادة من نتائج اجتماعات لجنة الخبراء الحكومية الدولية في مؤتمر الوزراء.

(ب) المداوات الأساسية والرسائل الرئيسية

٢٧٥ - شهدت الدورة تنظيم أربع حلقات نقاش. وخلال حلقة النقاش الأولى، التي ركزت على النظر في إمكانية قيام ثورة زراعية في وسط أفريقيا، أعرب المشاركون عن أسفهم إزاء عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المنطقة دون الإقليمية وتأثيره على رعاة الماشية، وأشاروا إلى أن أصحاب المواشي يضطرون في كثير من الأحيان إلى النزوح خلال فترات الأزمات، مما يزيد من النزاعات مع المزارعين.

٢٧٦ - وفيما يتعلق بالمناقشة الثانية، التي ركزت على كيفية استغلال الإمكانيات الزراعية القائمة من أجل التحول الهيكلي في هذه المنطقة دون الإقليمية، لاحظ الخبراء التباين بين أنماط الاستهلاك والإنتاج في المنطقة دون الإقليمية، وشددوا على أن أوجه القصور الخطيرة في الهياكل الأساسية للنقل ومرافق التخزين تؤثر سلباً في تطوير القطاع الزراعي في وسط أفريقيا.

٢٧٧ - وفيما يتعلق بنقطة النقاش الثالثة بشأن كيفية تطوير الصناعات الزراعية في وسط أفريقيا، لاحظ الخبراء التحديات الأربعة الرئيسية المتمثلة في تدني الإنتاجية، ونقص التمويل، ونقص الهياكل الأساسية، وعدم وجود قواعد ومعايير وطنية/دون إقليمية للمنتجات الزراعية.

٢٧٨ - وأخيراً، وفيما يتعلق بموضوع النقاش الرابع المتعلق بكيفية مواجهة تحديات تغير المناخ والاستيلاء على الأراضي، أُشير إلى أن منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية تمثل منطقة عالية القيمة للصناعات الدوائية ومستحضرات التجميل والتكنولوجيا الحيوية والشركات المنتجة للوقود الحيوي، مما يزيد من احتمالات الاستحواذ على مساحات شاسعة من الأراضي. وفي هذا الصدد، أعرب عن الأسف إزاء انعدام الشفافية في الصفقات الكبيرة لشراء الأراضي.

وأشار الخبراء أيضا إلى ضعف الإنتاج الزراعي في المنطقة دون الإقليمية بسبب تغير المناخ، وأعربوا عن أسفهم لأن تأثير البحوث لم ينعكس على الإنتاج الزراعي في وسط أفريقيا.

(ج) التوصيات

٢٧٩ - دعا المشاركون الحكومات إلى التصدي بشكل كاف لأوجه القصور الخطيرة المتعلقة بالهياكل الأساسية للنقل ومرافق التخزين، وزيادة الاستثمار في المؤسسات البحثية من أجل تحسين قيمة المنتجات الزراعية، ونشر نتائج مختلف الدراسات الزراعية التي أجريت في المنطقة دون الإقليمية، وبناء الثقة بين المنتجين الزراعيين والمشتريين، ووضع قواعد ومعايير لإنتاج وتحويل السلع الزراعية من قبل المنشآت الصناعية، والتحلي بالشفافية لدى إبرام صفقات شراء الأراضي، مع زيادة وعي الشعوب بالقيمة الحقيقية لأراضيهم. كما حثوا الدول الأعضاء على المساعدة في بناء العلاقات بين المنتجين الزراعيين والمشتريين بالصناعة من أجل معالجة مشكلة كمية ونوعية السلع الزراعية الخام التي يجري تحويلها، داعين الحكومات إلى التماس المشورة من المهنيين العاملين في صناعة المواد الغذائية من أجل التأكيد على إنتاج ما يرغب الناس في استهلاكه.

٢٨٠ - ودعا المشاركون اللجنة الاقتصادية وغيرها من المؤسسات الاستشارية المعنية بالسياسات إلى أن تضع جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية في الحسبان لدى إجراء دراسات لتقييم الإمكانيات الزراعية للمنطقة واستخدامها، ومساعدة الدول الأعضاء على إعادة هيكلة قطاعها الزراعي بطريقة تمكن المزارعين من التفاوض بصورة أفضل لتحديد أسعار منتجاتهم.

٢٨١ - ودعا الخبراء اللجنة الاقتصادية على وجه التحديد إلى دعم بناء قدرات الخبراء من المنطقة دون الإقليمية على جمع البيانات وتحليلها. وحثوا اللجنة على ضمان إدراج المؤسسات المتخصصة في المشروع الميداني المتعلق ببناء قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية في وسط أفريقيا على استخدام التقنيات الحديثة لجمع وتجهيز إحصاءات متسقة وقابلة للمقارنة.

٥- الدورة العشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية لشرق أفريقيا

٢٨٢ - عُقدت الدورة العشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية لشرق أفريقيا في الفترة من ٨ إلى ١١ شباط/فبراير ٢٠١٦ في نيروبي، تحت عنوان "المؤسسات واللامركزية والتحول الهيكلي في شرق أفريقيا".

٢٨٣ - وقد حضر الدورة ٣٠٦ مشاركين من مختلف أنحاء المنطقة دون الإقليمية. وكان من بين المشاركين مندوبون يمثلون الدول الأعضاء الـ ١٤ المشمولة بولاية المكتب دون الإقليمي؛ وممثلون عن صناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها؛ وممثلون عن المنظمات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والمنظمات الدولية.

(أ) المداولات والقضايا الرئيسية التي نوقشت

٢٨٤ - كان اختيار موضوع الدورة بمثابة استجابة لعدد عام ٢٠١٤ من منشور التقرير الاقتصادي عن أفريقيا الذي تناول "السياسات الصناعية الديناميكية في أفريقيا"، وحث الدول الأعضاء على إعادة تركيز استراتيجياتها الإنمائية على التصنيع. وكان اعتماد التقرير نبرة دعوية مؤيدة لتصميم وتنفيذ سياسات صناعية تستند إلى مؤسسات قوية وشاملة للجميع وعمليات مرنة وديناميكية هو محور مناقشات الدورة بجوانبها المختلفة. والعنصر الذي اتسم بأهمية خاصة فيما يتعلق ببناء المؤسسات هو اعتماد اللامركزية في نظم الحوكمة السياسية. وقد نُظمت الدورة بصورة تمكّن من تدارس هذا الموضوع بالتفصيل، وتتيح للوفود مناقشة كيفية تطبيق اللامركزية بطرق توازن بين المصالح الوطنية والمحلية وتعزز العدالة الاجتماعية والوحدة الوطنية من أجل التنمية وتمكّن من التوصل إلى صفقة منصفة للجميع.

٢٨٥ - وجرى مسبقاً إعداد وتعميم تقرير أساسي بعنوان "المؤسسات واللامركزية والتحول الهيكلي في شرق أفريقيا" من قبل المكتب دون الإقليمي والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في كينيا. وقُدّم التقرير في جلسة عامة عُقدت في يوم افتتاح الدورة. وركزت المناقشة التي تلت ذلك على عدد من الجوانب المتعلقة بالموضوع، بما في ذلك ضرورة ضمان الاهتمام بالتنمية الزراعية وعدم إغفالها، ومواجهة التحدي المتمثل في تحقيق التوازن المناسب في الصلاحيات بين المؤسسات المحلية والمركزية، وأهمية تحقيق النمو الشامل. وتواصل النقاش بشأن موضوع الدورة خلال مأدبة عشاء وفي جلسات عامة ومناقشات ثنائية أو في إطار مجموعات.

٢٨٦ - وبالإضافة إلى ذلك، نظم فريق الخبراء المخصص لثلاثة اجتماعات بشأن المواضيع التالية التي تندرج ضمن الإطار العام لموضوع الدورة:

(أ) أثر الأنظمة التجارية على التصنيع: أدلة من شرق أفريقيا؛

(ب) عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في شرق أفريقيا؛

(ج) من النظرية إلى الممارسة: كشف فرص التنمية المستدامة على مستوى المقاطعات في كينيا.

٢٨٧ - وأخيراً، جرت مناقشة الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين. وجرى استعراض التقرير السنوي للمكتب دون الإقليمي، بما في ذلك من حيث الأداء والنتائج، ونوقشت الأفكار المتعلقة بزيادة تأثيره ونطاق عمله إلى الحد الأقصى.

(ب) الرسائل الرئيسية

٢٨٨ - اتفقت جميع الوفود والمشاركين على اعتماد بيان نيروبي وثيقة ختامية للدورة، ويتضمن البيان قائمة شاملة بالرسائل والنقاط التي أُنفق عليها خلال الدورة. ويمكن تلخيص الرسائل الرئيسية على النحو التالي.

١٩ البيئة الاقتصادية والتحول الهيكلي

٢٨٩ - ذكر المشاركون أن شرق أفريقيا حققت نمواً اقتصادياً ملحوظاً على مدى السنوات العشر الماضية، كما حققت تقدماً كبيراً فيما يتعلق بالعديد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الفقر الناجم عن تدني الدخل، ووفيات الأطفال، ومحو الأمية. ومع ذلك، لا تزال الفوارق قائمة ومن الضروري للغاية ضمان أن يكون النمو المستقبلي شاملاً للجميع ومستداماً.

٢٩٠ - ولاحظ المشاركون أيضاً أن ثمة تهديدات ناشئة تواجه التقدم الاقتصادي السريع في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك انخفاض أسعار السلع الأساسية، وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وانخفاض توقعات النمو في الصين. ولاحظوا بقلق أن شرق أفريقيا لا يزال يتعين عليها النجاح في تنويع أنماط الإنتاج والتصدير، وهو الأمر الذي ترك بعض الدول في المنطقة دون الإقليمية عرضة لتغيرات سلبية. ومع التسليم بأهمية التحول الهيكلي، اتفق المشاركون على أن تيرة تقدم التحول الهيكلي في شرق أفريقيا كانت بشكل عام أبطأ من وتيرة النمو الاقتصادي.

٢٩١ - ورحبت الدول الأعضاء بالتقدم الذي أحرزه المكتب دون الإقليمي في إعداد الموجزات القطرية وأعربت عن دعمها لإعداد موجزات لجميع البلدان في المنطقة دون الإقليمية.

٢٠ اللامركزية والمؤسسات

٢٩٢ - إدراكاً للدور الهام الذي تضطلع به المؤسسات في الحوكمة وتقديم الخدمات، بحث المشاركون الموضوع المحوري المتمثل في اللامركزية وقدرتها على الحد من أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والمكانية، وخاصة في الولايات دون الوطنية والمحلية. وأشاروا إلى التعقيدات المتعلقة بتصميم وتنفيذ استراتيجيات تطبيق اللامركزية.

٢٩٣ - وأقر المشاركون بأن الدول الأعضاء لديها أشكال مختلفة من اللامركزية بلغت مستويات تنفيذ متفاوتة.

٢٩٤ - وأقروا أيضاً بأن اللامركزية الإدارية تتيح فرصاً كبيرة يمكن اغتنامها للحد من الاختلالات الجغرافية والمكانية. ويمكن إيجاد هذه الفرص بصورة أفضل عن طريق إنشاء أقطاب نمو ومراكز امتياز إقليمية تشجع الولايات دون الوطنية على التعاون قدر الإمكان لتجنب ازدواجية الجهود واستغلال وفورات الحجم.

٣٣ التماسك الاجتماعي والنفوات

٢٩٥ - مع الإشارة إلى ارتفاع مستويات عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية في بعض بلدان شرق أفريقيا، شدد المشاركون على أهمية معالجة عدم المساواة في الفرص في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، لأن ذلك يكتسي أهمية حاسمة لتحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية الواسعة النطاق والاستقرار السياسي بشكل عام.

(ج) نقاط العمل

٢٩٦ - ألزم بيان نيروبي الدول الأعضاء والمشاركين بنقاط العمل التالية:

(أ) تُحث الدول الأعضاء على اعتماد سياسات تصنيع ذكية، لأن الحيز السياسي لأدوات سياسة التصنيع التقليدية قد تقلص في ظل نظم التجارة الدولية السائدة. وينبغي أن تستند سياسات التصنيع الذكية إلى مؤسسات قوية وشاملة قادرة على ترجمة رؤى التنمية إلى إجراءات وعلى تيسير المشاركة العامة في وضع الرؤية ورسم السياسات واتخاذ القرارات. وأقر المشاركون كذلك بأهمية الدولة الإنمائية مع وجود قيادة جيدة على جميع المستويات، في الحكومة والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والجمعيات المهنية والمجتمعات المحلية، والولايات الوطنية ودون الوطنية.

(ب) ينبغي للدول الأعضاء تعزيز التفاعل بين القطاع الخاص ومعاهد البحوث، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية، بهدف معالجة انخفاض معدلات الابتكار في المنطقة دون الإقليمية. كما ينبغي لها أن توفر الحوافز للقطاع الخاص للاستثمار في مجال الابتكار وتنمية المهارات، وأن تعمل على تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية على الصعيد دون الإقليمي.

(ج) أوصى المشاركون بإنشاء مجتمعات الممارسة ذات الصلة، وقياس وتوثيق دراسات الحالة، وإنشاء مخزونات مشتركة من الدروس المستفادة.

(د) اتفق على أن يواصل المكتب دون الإقليمي استكشاف الفرص لضمان أن استفادة جميع الدول الأعضاء في المنطقة بعمله، ولا سيما في مجال الخدمات الاستشارية.

(هـ) اتفق المشاركون على أن قيام المكتب دون الإقليمي بإعداد تقرير عن الاقتصاد الكلي في المنطقة دون الإقليمية من شأنه أن يوفر معلومات قيّمة عن الأداء العام فيها.

(و) وأخيراً، وافقت الدول الأعضاء على مواصلة المناقشة والتعاون بشأن القضايا المتعلقة بالمؤسسات واللامركزية والتحول الهيكلي. واتفقت الدول الأعضاء أيضاً على ضرورة أن يكون تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في البيان مسؤولية مشتركة تتقاسمها الدول الأعضاء واللجنة الاقتصادية.

٦- الدورة الحادية والثلاثون للجنة الخبراء الحكومية الدولية لشمال أفريقيا

٢٩٧ - عُقدت الدورة الحادية والثلاثون للجنة الخبراء الحكومية الدولية لشمال أفريقيا في الرباط في الفترة من ١ إلى ٤ آذار/مارس ٢٠١٦ تحت شعار "الاقتصاد الأخضر من أجل

تسريع التصنيع في شمال أفريقيا". وخلال الاجتماع الذي استمر أربعة أيام، عكف أكثر من ١٥٠ مندوبا من الدول السبع الأعضاء وخبراء وأكاديميون وممثلون عن القطاع الخاص والمجتمع المدني على دراسة الدور المحتمل للاقتصاد الأخضر في تسريع التصنيع في شمال أفريقيا. وخصّصت جلسة أيضا للنظر في الموجزات القطرية ودون الإقليمية، ونُظّم اجتماع لفريق الخبراء على هامش الدورة.

٢٩٨ - وقد عُقدت الدورة المتعلقة بالاقتصاد الأخضر من أجل تجهيز الوفود للمشاركة في المداولات القارية خلال مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين. وساعدت على تبادل المعارف والخبرات بشأن الاقتصاد الأخضر وعلاقته بالتجهيز الصناعي، وعلى تعزيز فهم دور قطاع الأعمال التجارية في التحول إلى الاقتصاد الأخضر في شمال أفريقيا. كما مكّنت الدورة المشاركين من تقديم توصيات لمراجعة سياسات التصنيع وتشجيع تطوير الأعمال التجارية الخضراء، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. واتفق المشاركون على أن الاقتصاد الأخضر يتيح الفرصة لتحسين الرفاه والمساواة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من مخاطر الكوارث البيئية. وارتأوا أن الاقتصاد الأخضر يشمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويركز على إيجاد فرص جديدة للنمو الاقتصادي تقلل من الضغط على البيئة. ومن شأن خيار النمو الأخضر أن يساعد على إرساء قاعدة أقوى وأكثر استدامة للتنمية في أفريقيا.

٢٩٩ - وأشار المشاركون إلى ضرورة أن يراعي الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر خصوصيات البلدان. ويتطلب الانتقال إلى اقتصاد أكثر اخضرارا استخدام نهج كلي، مع مواءمة السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والصناعة والتجارة والمبادرات العامة التي تشجع العرض والطلب، مثل الحوافز والاستراتيجيات التي تؤدي إلى تغيير السلوكيات. واتفق المندوبون أيضا على ضرورة تطوير الصناعة الخضراء في سياق النمو الشامل، مع التركيز بشكل خاص على تأثير سياسات التصنيع على البيئة والعمالة والنمو والتجارة.

٣٠٠ - وفيما يتعلق بالموجز دون الإقليمي لشمال أفريقيا، لاحظت لجنة الخبراء بارتياح التقدم الذي أحرزته المنطقة دون الإقليمية من حيث الأداء الاقتصادي والتجارة داخل الإقليم. وأضافت أن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية تشير إلى حدوث التغيير الهيكلي الجاري في شمال أفريقيا، ولكن بوتيرة أبطأ مما هو عليه في أجزاء أخرى من القارة. وشددت على ضرورة أن يشمل الموجز دون الإقليمي مقارنات بين شمال أفريقيا والمناطق دون الإقليمية الأخرى من أجل تحسين فهم اتجاهات تلك المؤشرات، وإجراء المزيد من التحليل للنظم الضريبية والمسائل المتعلقة بتمويل التنمية.

٣٠١ - وفيما يتعلق بالموجزات القطرية، أُطلع المندوبون على المضمون والشكل النهائي للموجزات القطرية التي أُعدت في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، بما في ذلك القضايا التي بُحثت في هذه الموجزات وهيكلها والتحديات التي واجهت عملية إعدادها والبيانات المطلوبة لتحسينها.

ووافقت لجنة الخبراء على ضرورة إقامة شراكات مع المكاتب الإحصائية الوطنية تكون في شكل اتفاقات للتعاون الرسمي وتبادل البيانات، وذلك وفقاً للتوصية التي اعتمدت في مؤتمر الوزراء الذي عُقد في أبوجا في عام ٢٠١٤. وقد بدأت اللجنة الاقتصادية العمل بالفعل في إطار شراكة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة لجمع البيانات وإعداد الموجزات القطرية، غير أن هناك عدداً من التحديات التي تشمل عدم وجود بيانات مفصلة تم جمعها بصورة فصلية، وتلك هي نوعية البيانات المطلوبة للموجزات القطرية، لا سيما بالنسبة للقطاع الاجتماعي؛ وهناك حاجة إلى زيادة مشاركة الدول الأعضاء في تحديد القضايا التي ينبغي تناولها في الموجزات القطرية لعام ٢٠١٦ استناداً إلى التحديات والأولويات المتعلقة بالدول، ومن أجل التعاون الفعال مع الدول الأعضاء، بما في ذلك إتاحة الوصول إلى المعلومات والبيانات اللازمة.

٣٠٢ - وبالإضافة إلى ذلك، وعقب اجتماع لفريق من الخبراء نُظّم على هامش الاجتماع المعقود بشأن "التصنيع من خلال التجارة في شمال أفريقيا في سياق الاتفاقات المتعددة"، دعا المشاركون إلى النظر إلى التكامل الإقليمي بوصفه ركيزة استراتيجية للتصنيع. وحثوا الدول في المنطقة دون الإقليمية على تسريع هذا التكامل من أجل تسريع التنمية الصناعية والتعلم من الاتفاقيات الرئيسية المتعلقة بالتجارة، مثل الشراكة عبر المحيط الهادئ والشراكة التجارية والاستثمارية عبر المحيط الأطلسي. كما دعوا الدول الأعضاء إلى المشاركة بفعالية في إقامة منطقة التجارة الحرة القارية من أجل المساهمة في تحقيق اتساق الاتفاق بشكل عام وتحسين المكاسب الاقتصادية المحتملة للقارة الأفريقية ودول شمال أفريقيا.

٣٠٣ - وعلاوة على ذلك، أجرى المندوبون مداورات بشأن المسائل النظامية، بما في ذلك تقرير أنشطة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، وتقرير أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والإطار الاستراتيجي للمكتب دون الإقليمي لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والتقرير المتعلق بالخطة الدولية والمبادرات الخاصة.

٣٠٤ - وأخيراً، ناقش المشاركون تغيير وتيرة عقد اجتماعات اللجنة بحيث تكون في الربع الأخير من كل سنة، وذلك ابتداءً من عام ٢٠١٧. ووافقت اللجنة على اتخاذ قرار من قبل مؤتمر الوزراء الأفريقيين بشأن موعد انعقاد الدورة القادمة، مع مراعاة ضرورة التنسيق مع سائر المكاتب دون الإقليمية.

٣٠٥ - في نهاية الاجتماع، دعا المشاركون إلى تطوير صناعة صديقة للبيئة ونموذج نمو أكثر شمولاً في المنطقة دون الإقليمية. كما شجعوا الدول على إيلاء اهتمام خاص لتأثير سياسات التصنيع على البيئة والعمالة والنمو والتجارة، وعلى الدور المحتمل للاقتصاد الأخضر في التنمية.

٣٠٦ - ويتطلب تحدي التصنيع الأخضر في شمال أفريقيا التعاون بصورة أقوى على الصعيد الإقليمي من أجل تبادل الخبرات وتوحيد الجهود، مما يؤدي بالتالي إلى إيجاد أكبر قدر ممكن من الفرص في القطاع والاستفادة منها.

٣٠٧ - وبشكل أكثر تحديداً، تضمنت التوصيات أن تقوم اللجنة الاقتصادية بإنشاء قاعدة بيانات لعرض الممارسات الجيدة في مجال الاقتصاد الأخضر في المنطقة؛ وتعزيز التعاون الإقليمي، وخاصة فيما يتعلق بالمفاوضات بشأن تغير المناخ ومصادر الطاقة المتجددة؛ وتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء للإبلاغ عن إنجازاتها في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، وذلك بهدف توليد بيانات عن الاقتصاد الكلي تتيح متابعة ورصد وتقييم السياسات العامة التي تعزز الاقتصاد الأخضر؛ ومساعدة الدول الأعضاء في إجراء المزيد من الدراسات المتعمقة في المجالات ذات الاهتمام المحددة في مختلف الاستراتيجيات الصناعية، بهدف تحسين فهم الفرص المتاحة لتحقيق التكامل وإنشاء سلاسل القيمة الإقليمية؛ ومساعدة الدول الأعضاء في تصميم نهج إقليمي إزاء اتفاقيات التجارة الإقليمية، بما في ذلك وضع آلية تكميلية بين الاتحاد الجمركي العربي ومنطقة التجارة الحرة القارية لدول المنطقة.

٧- الدورة الثانية والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية للجنوب الأفريقي

٣٠٨ - عُقدت الدورة الثانية والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية للجنوب الأفريقي في ١٧ و ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦، في ليلونغوي، تحت شعار "تنفيذ استراتيجية وخارطة طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن التصنيع: الخيارات والآفاق".

٢٠٩ - وافتتح الدورة السيد غودول غوندي، وزير المالية والتنمية الاقتصادية في ملاوي، بحضور السيد ليوبولد أوغوست نغومو، ممثل مكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للاتحاد الأفريقي؛ والسيد أنتوني نغورورانا، ممثل منسق الأمم المتحدة المقيم في ملاوي؛ والسيد محمدان أ. سيف النصر، ممثل الأمين العام للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ والسيد أنجيلو موندلاني، ممثل الأمين التنفيذي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ والسيد ويلارد ل. مانغو، رئيس مكتب الدورة الثانية والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية للجنوب الأفريقي.

٣١٠ - وحضر الاجتماع مندوبون يمثلون كلا من بوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وليسوتو، وملاوي، وموريشيوس، بالإضافة إلى ممثلي عدة منظمات منها منظمة أكشن إيد (ActionAid)، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، ومكتب الاتحاد الأفريقي الإقليمي للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومنظمة أوكسفام، ورابطة إدارات الموانئ في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والصندوق الاستئماني للجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ملاوي.

(أ) المداولات والقضايا الرئيسية التي نوقشت

٣١١ - استلهم موضوع الدورة من استراتيجية وخارطة طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن التصنيع للفترة ٢٠١٥-٢٠٦٣ التي اعتمدت في نيسان/أبريل ٢٠١٥. ويتمثل التوجه الأساسي لخارطة الطريق في ضرورة إحداث تحول هيكلي في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عن طريق التصنيع والتحديث والتطوير وتحقيق التكامل الإقليمي على نحو أوثق. وتدعو خارطة الطريق إلى إحداث تحول في التوجه الاستراتيجي من الاعتماد على الموارد والعمالة المنخفضة التكلفة إلى زيادة الاستثمار وتعزيز إنتاجية العمالة ورأس المال على حد سواء. وخلال الدورة، سعى المشاركون إلى ترجمة خارطة الطريق إلى إجراءات ملموسة تتخذها الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية بغية تنفيذها بنجاح.

٣١٢ - وقد أعد المكتب دون الإقليمي ورقة مسائل أساسية تم تعميمها مسبقاً بعنوان "تنفيذ استراتيجية وخارطة طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن التصنيع: الخيارات والآفاق". وقُدمت الورقة أيضاً في الجلسة العامة المعقودة في يوم افتتاح الدورة. وأعقب ذلك مناقشات ركزت على عدد من الجوانب المتعلقة بموضوع الدورة، بما في ذلك مسألة إضافة قيمة للموارد المعدنية وإغناء المعادن ودعم القطاع الزراعي والأعمال التجارية الزراعية.

٣١٣ - واستمرت مناقشة موضوع الدورة خلال اجتماع مائدة مستديرة بشأن تمويل برامج التصنيع، وفي الجلسات العامة التي عُقدت بشأن التنمية الاجتماعية وكيفية التصدي للتحديات التي تواجه الاقتصاد الكلي بسبب تدني الطلب على السلع الأساسية وانخفاض أسعارها على الصعيد العالمي، وظاهرة النينيو.

٣١٤ - وعلاوة على ذلك، ركز اجتماع الخبراء الذي عُقد تحت عنوان "أزمة الطاقة في الجنوب الأفريقي: آفاق المستقبل"، على تحديات الطاقة التي تؤدي إلى تقويض جهود التصنيع.

٣١٥ - كما قدم ممثلون من اللجنة الاقتصادية عروضاً في الجلسة العامة تناولت الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية، والمسائل المتعلقة بإضفاء الصبغة المحلية على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وتنفيذها. وأقر المشاركون بأن بعض غايات الأهداف الإنمائية للألفية قد ثبت عدم إمكانية تحقيقها، بيد أنهم أشاروا إلى أن التجربة أبرزت عدداً من الرؤى عن كيفية صياغة استراتيجيات أكثر فعالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي ينبغي أن تستند إلى تعبئة الموارد المحلية. ولاحظوا أن خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة مكملان لبعضهما، وأضافوا أن دمجهما في الخطط الوطنية ودون الإقليمية والقارية أمر حاسم لتحقيق الأهداف النهائية. ومع ذلك، أعرب المشاركون عن قلقهم بشأن عدم وجود تقسيم واضح لأدوار ومسؤوليات مختلف الجهات صاحبة المصلحة المعنية بتنفيذ الخطتين،

وأوصوا باتخاذ إجراءات فورية بهذا الشأن من قبل الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

٣١٦ - وأخيراً، جرى استعراض أداء المكتب دون الإقليمي ونوقشت الأفكار المتعلقة بزيادة تأثيره ونطاق عمله. وقدم المكتب مقترحا وافق عليه المشاركون بشأن إصلاح هيكل لجنة الخبراء الحكومية الدولية.

(ب) الرسائل الأساسية

٣١٧ - يحدد البيان الختامي الذي وافقت عليه جميع الوفود والمشاركين قائمة كاملة تتضمن الرسائل والنقاط التي اعتمدها الدورة. وفيما يلي موجز يتضمن الرسائل الرئيسية.

١٩ البيئة الاقتصادية

٣١٨ - لاحظ المشاركون أن الدول الأعضاء في الجنوب الأفريقي واجهت في عام ٢٠١٥ انخفاضاً في أسعار السلع الأساسية أفضى إلى تدهور في بيئة الاقتصاد الكلي. وأشاروا أيضاً إلى أن الجفاف الذي نتج عن ظاهرة النينيو كان له تأثير شديد على الإنتاج الزراعي، مما أدى إلى نقص في المواد الغذائية، وارتفاع فواتير استيراد الغذاء، ونقص إمدادات الكهرباء بسبب الجفاف، كما أدى إلى تراجع حاد في معدلات النمو. وتسببت ظاهرة النينيو وانخفاض أسعار السلع الأساسية في تزايد معدلات البطالة لأن الشركات علقّت أنشطتها أو أغلقت أبوابها. كما زادت معدلات الفقر على نحو أدى إلى تقويض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وحدّ من الآفاق المستقبلية لأهداف التنمية المستدامة وخطّة عام ٢٠٦٣.

٢٠ التصنيع

٣١٩ - نظر المشاركون في مسألة تنفيذ استراتيجية و خارطة طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن التصنيع كوسيلة للاستفادة من الموارد الطبيعية الهائلة التي تتمتع بها المنطقة دون الإقليمية من أجل تحقيق النمو وتوفير فرص العمل والحد من الفقر. وأكد المشاركون أن تمويل خارطة الطريق سيتطلب مضاعفة الجهود من جانب كافة الجهات صاحبة المصلحة الوطنية والإقليمية، بما في ذلك الاستفادة من التمويل المتاح من مصادر مثل مصرف التنمية الأفريقي. واتفق المندوبون على أن جهود التصنيع تتطلب تعزيز القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي، ويمكن تحقيق ذلك بالاستفادة من الشركاء الإنمائيين مثل المؤسسة الأفريقية لبناء القدرات واللجنة الاقتصادية.

٢١ الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية

٣٢٠ - وافق المشاركون على أن المكاسب في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية ليست كافية لتحقيق الأهداف الرئيسية، وستعين القيام بالكثير من خلال خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

وخطه عام ٢٠٦٣). وسيكفل إضفاء الصبغة المحلية على خطة عام ٢٠٦٣ موازنة السياسات والاستراتيجيات الوطنية مع الأطر العالمية والقارية.

(ج) نقاط العمل

٣٢١ - أُلزم البيان الختامي الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين بعدد من نقاط العمل يرد تفصيلها أدناه.

٣٢٢ - شجعت الدول الأعضاء على التكيف مع التراجع الراهن في أسعار السلع الأساسية على الصعيد العالمي وتداعياته. وبناءً على ذلك، ينبغي للدول الأعضاء الاستفادة من فترات تدني أسعار صرف العملات من أجل زيادة الصادرات، والعمل بالتالي على دعم النمو في قطاع الصناعة التحويلية. وينبغي إعطاء الأولوية لمشاريع الهياكل الأساسية في ضوء انخفاض الموارد المالية. ويجب توخي الحذر عند الاقتراض بالعملات الأجنبية نظراً لاحتمال ارتفاع أسعار الصرف بصورة قد تؤدي إلى تحويل الموارد بعيداً عن الإنفاق الاجتماعي من أجل خدمة الدين الخارجي. واستشرافاً للمستقبل، حثّ المندوبون الدول الأعضاء على الاستفادة من زيادة معدلات الادخار خلال فترات زيادة النمو بغية المحافظة على الإنفاق خلال فترات الركود الاقتصادي.

٣٢٣ - وكرر المشاركون تأكيد القلق من أن يؤدي نقص التمويل إلى تقويض جهود التصنيع، وحثوا الدول الأعضاء على استطلاع جدوى تمويل الهياكل الأساسية الصناعية وسلاسل القيمة الرئيسية للسلع الأساسية من صناديق المعاشات التقاعدية والضرائب المفروضة على الخدمات المالية ومن الصناديق السيادية. وينبغي أن تنظر الدول الأعضاء في فرض ضريبة على الرواتب لتمويل تنمية المهارات.

٣٢٤ - وكذلك لاحظ المشاركون أن الافتقار إلى التكنولوجيا والمهارات المناسبة يعوق التصنيع، وحثوا الدول الأعضاء إلى إيلاء الأولوية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار في البرامج الوطنية والإقليمية بوصفها المحفز الرئيسي للتصنيع. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول الأعضاء التصديق على بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. ودعا المشاركون الدول الأعضاء إلى إجراء بحوث لتحديد واستهداف سلاسل القيمة التي تتمتع المنطقة بميزة نسبية في سياقها. ودعا المشاركون أيضاً إلى تنمية القدرات فيما يتصل بسلاسل قطاعية محددة. وفيما يخص توفير التدريب المطلوب، حثّ المشاركون الدول الأعضاء على إجراء حوار مع الجهات صاحبة المصلحة المعنية (مثل القطاع الخاص، ومؤسسات التدريب الخاصة، والشركاء الإنمائيين) لضمان أن التدريب يستهدف المهارات المطلوبة في مجال التصنيع.

٣٢٥ - وأشار المشاركون إلى أن اللجان الاقتصادية الإقليمية تضطلع بدور حاسم في تعزيز التصنيع. وبناءً على ذلك، حثوا اللجان الاقتصادية الإقليمية على إنشاء وإعادة هيكلة الخبرة التقنية في مجال معالجة المعادن من أجل تعزيز التنسيق الإقليمي فيما يخص تطوير قطاع التعدين. وطُلب من اللجان الاقتصادية الإقليمية تنظيم برامج شاملة لبناء القدرات على الصعيد الإقليمي من أجل تحديد وتحليل وتطوير سلاسل القيمة. وعلاوة على ذلك، ينبغي لهذه اللجان تحديد وتطوير مشاريع ملموسة ذات طابع إقليمي لإطلاق عملية التصنيع. وفيما يتعلق بخارطة الطريق، حث المشاركون اللجان الاقتصادية الإقليمية على وضع خطة تنفيذ لاستراتيجية التصنيع تُحدد لها أهداف مرحلية واضحة.

٣٢٦ - وأخيراً، ارتأى المشاركون ضرورة الإسراع في تنفيذ التوصيات الصادرة عن اجتماع فريق الخبراء ودورة لجنة الخبراء الحكومية الدولية من أجل معالجة أزمة الطاقة وتسريع عملية التصنيع في الجنوب الأفريقي.

(د) المتابعة

٣٢٧ - تمشياً مع البيان الختامي المتفق عليه، التزم المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي بمواصلة تقديم الدعم التقني إلى أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتمكينها من وضع خطة عمل لاستراتيجية وخارطة الطريق بشأن التصنيع؛ وبالإشراف على البحوث القائمة على الأدلة لدعم الدول الأعضاء في معالجة الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة النينو وتقلبات أسعار الصرف.

٨- الدورة التاسعة عشرة للجنة الخبراء الحكومية الدولية لغرب أفريقيا

٣٢٨ - عُقدت الدورة التاسعة عشرة للجنة الخبراء الحكومية الدولية لغرب أفريقيا في ٢٥ و٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٦، في داكار. وشارك في تنظيم الدورة المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا وحكومة السنغال.

٣٢٩ - وافتتح الدورة رسمياً بيرما مانغارا، وزير الميزانية في وزارة الاقتصاد والمالية والتخطيط، بحضور ديمتري سانغا، مدير المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا، وفنسنت مارتين، ممثل منسق منظومة الأمم المتحدة في السنغال. وترأست السنغال الجلسة، في حين تولت غانا منصب نائب الرئيس، وكوت ديفوار منصب الأمين العام.

٣٣٠ - وحضر الجلسة ١٠٣ خبراء. وحضرت وفود تمثل الدول الخمس عشرة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما شارك في الدورة عدد من الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني.

٣٣١ - وكان الموضوع الرئيسي للاجتماع هو "الموجزات القطرية التي تعدها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: أدوات لخدمة التحول الهيكلي في بلدان غرب أفريقيا". وتهدف هذه

الموجزات القطرية إلى تزويد البلدان الأفريقية بتحليل لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية مدعوماً بعدة مؤشرات أبرزها دليل التنمية الاجتماعية في أفريقيا، والدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية ودليل التكامل الإقليمي الأفريقي.

٣٣٢ - وبالإضافة إلى الموضوع الرئيسي، كان الهدف العام للدورة هو تمكين الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى في غرب أفريقيا من مناقشة القضايا المستجدة التي قد تؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة دون الإقليمية، وذلك بهدف تحديد التحديات الرئيسية وتقديم توصيات لتسريع النمو والتحول الهيكلي في المنطقة دون الإقليمية.

٣٣٣ - ومن هذا المنظور، وانطلاقاً من التقارير التي أعدها المكتب دون الإقليمي، ركز المشاركون على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في غرب أفريقيا خلال عام ٢٠١٥ والتوقعات لعام ٢٠١٦؛ والموجزات القطرية لغرب أفريقيا؛ والانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ والروابط المتعلقة بمجال المعادن ورؤية التعدين في أفريقيا؛ والنتائج الأولية لدليل التنمية الاجتماعية الأفريقي في غرب أفريقيا.

٣٣٤ - وفي ختام المناقشات القيّمة والهادفة، خلص المشاركون إلى ما يلي:

(أ) ملاحظة أن النمو الملحوظ الذي حققته غرب أفريقيا على مدى أكثر من عقد من الزمان قد بدأ في التراجع في عام ٢٠١٥، الأمر الذي يستوجب على القادة اتخاذ التدابير المناسبة لوقف هذا الاتجاه، وإعادة إطلاق النمو وجعله أكثر قوة واستدامة وشمولاً وقدرة على إيجاد فرص العمل؛

(ب) الترحيب مع الاهتمام بالموجزات القطرية التي عرضتها اللجنة الاقتصادية والمكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا، مع الاعتراف بأن هذه الموجزات تشكل أدوات جيدة لاتخاذ القرار بشأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للتحويل الهيكلي لاقتصادات المنطقة دون الإقليمية؛

(ج) طلب تنسيق وتوحيد جهود اللجنة الاقتصادية والمكتب دون الإقليمي من أجل تجميع ومعالجة وإنتاج البيانات الإحصائية، وتعزيز قدرات النظم الإحصائية الوطنية لضمان تحسين رصد وتقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

(د) طلب قيام اللجنة الاقتصادية والمكتب دون الإقليمي بتقديم المساعدة على وضع خارطة طريق مشتركة على المستوى دون الإقليمي من أجل تطبيق وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني ورصدها وتقييمها؛

(هـ) تأكيد الحاجة الملحة إلى أن تعمم الدول أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات وبرامج التنمية الوطنية، توجهاً لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٦٣؛

(و) التشديد على ضرورة قيام الدول بوضع سياسة تحفيز ملائمة لضمان الاحتفاظ بالموارد البشرية المؤهلة في الإدارات الوطنية المعنية بالتعدين؛

(ز) التشديد على ضرورة استفادة الدول بصورة مثلى من فرص التمويل المبتكرة من أجل تعبئة المزيد من الموارد الداخلية لفائدة التحول الهيكلي لاقتصاداتها، مع مراعاة ما يواجهها من تحديات ومخاطر وقيود؛

(ح) اعتمد المشاركون، عقب المناقشات، اقتراح اللجنة الاقتصادية والمكتب دون الإقليمي المتعلق بتعديل موعد اجتماع لجنة الخبراء الحكومية الدولية من شباط/فبراير- آذار/مارس إلى ما بعد انعقاد مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، لكنهم شددوا على ضرورة ألا يكون الموعد قريباً جداً من نهاية العام، فهي فترة عادة ما تكون كثيرة المشاغل بالنسبة للبلدان الأعضاء.

رابعاً- آفاق المستقبل: المسائل الإنمائية الاستراتيجية اللازم بحثها خلال فترة السنتين القادمة

٣٣٥ - يتمثل الهدف العام للخطة البرنامجية التي تعتمدها اللجنة الاقتصادية لفترة السنتين في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للجميع والمستدامة بهدف تسريع التحول الهيكلي في أفريقيا، وذلك تمثيلاً مع الأولويات والرؤية الواردة في خطة عام ٢٠٦٣ وبرنامج النيباد وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣٣٦ - وُتستمد ولاية البرنامج من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧١ ألف(د-٢٥)، الذي أنشأ المجلس بموجبه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد انبثقت ولايات أخرى عن نتائج وقرارات المؤتمرات والقمم العالمية الرئيسية، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والمؤتمرات الدولية بشأن تمويل التنمية، ودورات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، والدورات العادية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي.

٣٣٧ - وواصلت العديد من الاقتصادات الأفريقية تحقيق نمو قوي خلال العقد الماضي الذي شهد أيضاً إحراز تقدم من جانب الحكومات الأفريقية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فإن النمو الاقتصادي الحالي في أفريقيا ليس إيجابياً برمته، فهو غير مصحوب عموماً بالتحول الهيكلي والتنوع اللذين تمس الحاجة إليهما، وغالبا ما لا يُترجم إلى تنمية بشرية عادلة وتحسن في سبل العيش لغالبية الناس. وثمة بلدان في مختلف أنحاء أفريقيا أصبحت أكثر ثراءً، بيد أن هناك قطاعات كاملة من المجتمع أهملت وبنات التفاوت في الثروة متزايدة بصورة واضحة. ويُعد النمو الحالي غير قابل للاستدامة بهذا النمط والنوعية وقد يقوّض فرص القارة في تحقيق

التحول والتنمية المستدامة. ويؤدي عدم المساواة في الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والمياه والصرف الصحي وغيرها من الهياكل الأساسية إلى ترسيخ عدم المساواة. ونظراً إلى أن أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة لم يكونوا جزءاً من الطفرة التي شهدتها النمو، فقد تُرك سكان الريف فريسة للفقر والضعف. إن أوجه عدم المساواة المتجذرة والثابتة والدائمة في جميع أنحاء أفريقيا تنطوي على تبعات اقتصادية واجتماعية وسياسية تؤدي في المدى الطويل إلى تقويض النمو الاقتصادي والإنتاجية وتطور الأسواق، وتُضعف الثقة في الحكومات والمؤسسات، وتُهيئ الظروف لوقوع نزاعات سافرة واضطرابات اجتماعية، مثلما أثبتت التجارب الأخيرة في بعض الدول الإفريقية.

٣٣٨ - والرسالة الرئيسية هي أن النمو الاقتصادي وحده لا يكفي، إذ لا بد أن يكون مصحوباً بسياسات مدروسة واستباقية للحد من عدم المساواة وتعزيز الاندماج. إن التحدي الأهم المطروح أمام سياسات التنمية الذي يتعين على البلدان الأفريقية مواجهته بوصفه أولوية ملحة يتمثل في دعم الاتجاهات الإيجابية وتحقيق النمو والتنمية الشاملين للجميع. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، ينبغي التصدي للعديد من التحديات والقيود ذات الصلة، بما في ذلك تحقيق نمو بمستوى أعلى يكون منصفاً ومستداماً؛ والاستثمار في التنمية البشرية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والهياكل الأساسية وإيجاد فرص العمل؛ وتعزيز الزراعة والأمن الغذائي؛ وتسريع وتيرة التكامل الإقليمي؛ وتعزيز التجارة، بما في ذلك التجارة فيما بين البلدان الأفريقية؛ وتعزيز قدرة الدولة والقدرة المؤسسية من أجل تحسين الإدارة الاقتصادية. كما ينبغي أن يكون تحقيق المساواة بين الجنسين وبناء القدرات الإحصائية الوطنية في مقدمة الأولويات. وتشكل تعبئة الموارد تحدياً شاملاً وحاسماً يتعين على أفريقيا التصدي له إذا أرادت إحراز تقدم في تلك المجالات. كما أن دعم الاتجاهات الإيجابية يعتمد بشكل كبير على وجود بيئة دولية مواتية تدعم الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، لا سيما فيما يتعلق بتغير المناخ، والتجارة الدولية وتعزيز صوت القارة في المحافل والعمليات العالمية الرئيسية لصنع القرار. فهذه هي القضايا والتحديات الرئيسية التي تواجه وضع برنامج عمل اللجنة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٣٣٩ - وتمشيا مع الولاية المنوطة باللجنة الاقتصادية، فإن استراتيجيتها العامة المتعلقة بتحقيق أهداف البرنامج سيكون محورها البرامج الفرعية التسعة المترابطة والمتكاملة التي وافقت عليها الجمعية العامة كجزء من عملية إعادة هيكلة اللجنة الاقتصادية. وتتألف الاستراتيجية الشاملة للبرامج الفرعية من وضع التحليلات الاقتصادية والاجتماعية وإعداد التقارير لرصد وتتبع التقدم المحرز في أفريقيا بشأن الالتزامات العالمية والإقليمية؛ وصياغة التوصيات المتعلقة بالسياسات، والمبادئ التوجيهية والمعايير اللازمة لدعم الحوار بشأن السياسات، وتنظيم هذا الحوار تيسيراً لبناء التوافق في الآراء واعتماد مواقف إقليمية مشتركة بشأن القضايا الرئيسية؛ وتوفير المساعدة التقنية وبناء القدرات في شكل خدمات استشارية وتدريبية من أجل نشر

أفضل الممارسات. ومن العناصر الهامة لهذه الاستراتيجية تعزيز وتوسيع الشبكات القائمة من أجل توليد وتحديث ونشر المعلومات ذات الصلة وتيسير تبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما بين صانعي السياسات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والجهات المعنية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، ستبذل جهوداً خاصة لضمان إدراج الاستراتيجية المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع البرامج الفرعية التسعة. وتركز البرامج الفرعية، المبنية أدناه، على الأولويات المواضيعية أو القطاعية التي تكتسي أهمية أساسية للتحويل في أفريقيا.

ألف- سياسات الاقتصاد الكلي

٣٤٠ - سينصب التركيز الاستراتيجي الرئيسي لهذا البرنامج الفرعي في تسريع وتيرة إحداث تحول في البلدان الأفريقية ينقلها من مركز البلدان المنخفضة الدخل إلى مركز البلدان المتوسطة الدخل. وأحد العناصر المهمة في هذه الاستراتيجية هو الانخراط في إجراء بحوث تطبيقية لوضع توصيات سياساتية تدعم الدول الأعضاء في تصميم سياسات وبرامج مناسبة على صعيد الاقتصاد الكلي بغية تحقيق نمو قوي وشامل للجميع ومستدام بيئياً، وإيجاد فرص العمل، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتسريع عملية التنمية الاقتصادية في إطار حوكمة اقتصادية رشيدة.

باء- التكامل الإقليمي والتجارة

٣٤١ - سيركز عمل هذا البرنامج الفرعي على البحوث المتعلقة بالسياسات، وبناء توافق في الآراء، وتقديم الخدمات الاستشارية لدعم جهود مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية الرامية إلى تحقيق التحول الهيكلي في أفريقيا من خلال التجارة، والاستثمار، والصناعة، والزراعة وإدارة الأراضي من أجل تحقيق تنمية شاملة للجميع ومستدامة. وسيتم إجراء بحوث سياساتية ودراسات حالة وستنفذ برامج لبناء القدرات من أجل تشجيع الاستثمار عبر الحدود الأفريقية والتجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وتعزيز قدرة أفريقيا التفاوضية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في سياق دعم التكامل في القارة.

جيم- الابتكار والتكنولوجيا وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا

٣٤٢ - ستركز الاستراتيجية على البحوث وتطوير السياسات والعمل التحليلي لدعم الدول الأعضاء في المجالات التالية: التشجيع على استخدام الابتكارات والنظم التكنولوجية في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛ وتطوير الموارد المعدنية في سياق الرؤية الأفريقية للتعددين؛ والدعوة إلى إجراء بحوث وتحليلات ذات صلة بالسياسات من أجل توجيه عملية صوغ وتنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر،

وتحقيق أقصى الفوائد من الموارد الطبيعية التي تتمتع بها أفريقيا؛ ومساعدة الدول الأعضاء على مواجهة تحديات تغير المناخ في القطاعات الرئيسية، ووضع الخطط والآليات المناسبة التي تجسد أولويات التنمية وسياساتها واستراتيجياتها وبرامجها على الصعيد الوطني.

دال- الاحصاءات

٣٤٣ - هدف هذا البرنامج الفرعي هو زيادة قدرة البلدان الأفريقية على جمع وتصنيف واستخدام إحصاءات متجانسة ذات جودة عالية تتسم بقابليتها للمقارنة، بهدف رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ودعم التكامل الإقليمي، بما في ذلك عن طريق توحيد طرق إجراء التعدادات والدراسات الاستقصائية وإعداد الحسابات القومية والتصنيفات الاقتصادية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وذلك وفقاً لمنهجيات دولية مثل نظامي الحسابات القومية لعامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٨.

هاء- تنمية القدرات

٣٤٤ - وسيؤدي هذا البرنامج الفرعي دوراً حيوياً في كفاءة استخدام النواتج السياسية الرئيسية التي تسفر عنها بحوث اللجنة الاقتصادية من أجل دعم تنفيذ السياسات على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والقاري. وسيتم ذلك عن طريق تعزيز قدرة كل من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي وهيئاته على تنفيذ أولوياته الإنمائية بما يتماشى مع الأولويات والرؤية الواردة في خطة عام ٢٠٦٣ وبرنامج النيباد وخطة أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

واو- الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية

٣٤٥ - سيساعد هذا البرنامج الفرعي الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية تعالج المسائل الجنسانية والشواغل المتعلقة بتمكين المرأة؛ وعلى تحسين تعميم المنظور الجنساني في السياسات والبرامج والاستراتيجيات الوطنية؛ والاضطلاع بمهام الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بتنفيذ التزامات الأمم المتحدة على الصعيدين العالمي والإقليمي بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة؛ وتعزيز جمع واستخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس.

زاي- الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

٣٤٦ - توجد المكاتب دون الإقليمية الخمسة المسؤولة عن تنفيذ مكونات هذا البرنامج الفرعي في كل من الرباط، بالنسبة إلى منطقة شمال أفريقيا؛ ونيامي، بالنسبة إلى منطقة غرب

أفريقيا؛ وياوندي، بالنسبة إلى منطقة وسط أفريقيا؛ وكيغالي، بالنسبة إلى منطقة شرق أفريقيا؛ ولوساكا، بالنسبة إلى منطقة الجنوب الأفريقي. وسيركز هذا البرنامج الفرعي على إعداد موجزات قطرية وتحليلات للمخاطر بصورة منتظمة. وستشتمل الموجزات القطرية على بحوث وتحليلات وتوقعات ومؤشرات واتجاهات، بالإضافة إلى الإحصاءات المتعلقة بمسائل مثل الإنتاج والتجارة والزراعة والاقتصاد الكلي والمتغيرات النقدية والمالية والتحويلات المالية. والهدف من الموجزات القطرية هو إسداء المشورة في مجال السياسات دعماً للخطة الإنمائية للدول الأعضاء.

حاء- التخطيط والإدارة في مجال التنمية

٣٤٧ - تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، وهو بمثابة الذراع التدريبية للجنة الاقتصادية لأفريقيا فضلاً عن كونه المورد الأول بامتياز الذي تستعين به الحكومات الأفريقية للحصول على خدمات تنمية القدرات. وسيؤدي المعهد عمله بالتنسيق الوثيق مع الشعب الأخرى التابعة للجنة الاقتصادية ومكاتبها ومراكزها دون الإقليمية. وستراعي استراتيجية المعهد المطالب الناشئة للدول الأعضاء، ولا سيما أولويات الاتحاد الأفريقي على نحو ما تعبر عنها خطة عام ٢٠٦٣. وتشمل الأنشطة التي سيتم تنفيذها تقديم التدريب الشامل وخدمات التعاون التقني للحكومات وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة، وإجراء البحوث التطبيقية وتطوير شبكات المعرفة في أوساط الجهات صاحبة المصلحة، لا سيما تلك المتعلقة بأداء القطاع العام في المنطقة. وعلى الصعيد الاستراتيجي، يهدف المعهد إلى المساهمة في توسيع قدرة البلدان الأفريقية على أن تستعمل بصورة مستقلة أدوات التخطيط الإنمائي من أجل بلوغ الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق التحول الهيكلي لاقتصاداتها ومجتمعاتها. وسيعمل المعهد على توسيع شراكاته العالمية، بما في ذلك من خلال التعاون مع الجامعات ومجامع الفكر في القارة، وذلك بهدف تعزيز قدرته على تقديم دورات تدريبية لامركزية في جميع أنحاء أفريقيا. وعلاوة على ذلك، سيتم توفير فرص التعلم الإلكتروني لمسؤولين من الدول الأعضاء من أجل تعزيز نطاق البرنامج وتغطيته وحضوره وتأثيره، وتعزيز ثقافة التعلم المستمر وتحديد الأدوات. وسيتم استطلاع الفرص التي تتيح القيام بتدخلات مصممة خصيصاً لتجديد القدرات وتعزيزها، وستبذل جهوداً من أجل إيجاد أوجه تفاعل بين المديرين والقيادات في القطاع العام والجهات الفاعلة المعنية في القطاع الخاص والمجتمع المدني.

طاء - سياسات التنمية الاجتماعية

٣٤٨ - سيركز البرنامج الفرعي على المسائل الموضوعية التالية: قياس التنمية الشاملة ورسم سياسات للحد من الإقصاء؛ ورصد الاستثمارات الاجتماعية؛ وتحديد الخيارات السياسية

بغية توجيه جهود القطاعين العام والخاص نحو تحسين الفرص المتاحة للشباب، وذلك بهدف الحد من انتقال الفقر بين الأجيال وعدم المساواة؛ ووضع أطر تؤدي إلى تسخير العائد الديموغرافي بشكل أفضل؛ وصياغة مبادئ لإنشاء مدن شاملة للجميع وإدماجها في السياسات العامة؛ وتقديم الدعم لوضع وتنفيذ السياسات الحضرية الوطنية. وسيتابع البرنامج الفرعي أيضا الاتفاقات الدولية والإقليمية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، وفرص العمل، والشباب، والسكان، والتوسع الحضري.

٣٤٩ - وسيظل للشراكات الاستراتيجية دور محوري في تنفيذ الخطة البرنامجية لفترة السنتين. وستستفيد اللجنة الاقتصادية، تمشيا مع استراتيجيتها الجديدة المتعلقة بالشراكات، من مواطن القوة النسبية لديها لإشراك طائفة واسعة من الشركاء من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها لتعظيم تأثير عملها. وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل اللجنة المشاركة في أعمال اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بوصفها الوسيلة الرئيسية لضمان الاتساق في مجالي السياسات وتنفيذ الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وستسعى كذلك إلى تعزيز التعاون مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وستواصل اللجنة أيضا الاستفادة من شراكاتها القائمة مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى ومع المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص في البلدان الأفريقية. وستواصل تعزيز التنسيق والتعاون بين وكالات منظومة الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا وذلك من خلال آلية التنسيق الإقليمي لوكالات الأمم المتحدة التي تعقد اللجنة الاقتصادية اجتماعاتها دعماً للاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وعلاوة على ذلك، سوف تعمل اللجنة الاقتصادية على نحو وثيق مع اللجان الإقليمية الأخرى من أجل إعداد مبادرات ومداخلات مشتركة بغية تعزيز البعد الإقليمي للتنمية العالمية. وعلى المستوى الوطني، ستعمل اللجنة عن كثب مع نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين للاستفادة من مواطن القوة التي تتسم بها الصناديق والبرامج. وأخيرا، سيجري إنشاء وتعزيز شراكات مع جهات أخرى صاحبة مصلحة، بما في ذلك جهات القطاع الخاص والمجتمع المدني والجامعات والمؤسسات البحثية.

الخلاصة: الأهداف والإنجازات

٣٥٠ - تهدف اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تعزيز تأثيرها في مجال السياسات العامة دعماً لخطة التحول في أفريقيا، وذلك عن طريق إجراء دراسات ونشر معارف في ميدان السياسات العامة تتسم بجودتها العالية واستنادها إلى الأدلة وملاءمتها للظروف. ومن الإنجازات الكبرى التي شهدتها فترة السنتين، اعتماد قادة أفريقيا خطة عام ٢٠٦٣ والموقف الأفريقي الموحد بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد أسفر التعاون بين اللجنة الاقتصادية والمؤسسات الأفريقية الكبرى، ولا سيما مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، عن

جملة أمور من أبرزها اعتماد الموقف الأفريقي الموحد وإقرار توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا. وخلال منتدى التنمية الأفريقي، الذي عُقد عام ٢٠١٤ في مراكش، المغرب، اعتمد أكثر من ٩٠٠ من أصحاب المصلحة من مختلف أنحاء المنطقة توافق آراء مراكش بشأن التمويل المبتكر لإحداث التحول في أفريقيا.

٣٥١ - وتكمن مصداقية اللجنة الاقتصادية في البحوث السياساتية التي تبين أن مفتاح التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية يكمن في تسريع وتيرة التصنيع. وقد انعكس ذلك في منشورات اللجنة التي بلغت ١٤٧ منشوراً وفي العشرات من أوراق البحوث المتعلقة بمواضيع استراتيجية مثل سياسة التصنيع، والتنبؤ في مجال الاقتصاد الكلي، والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتغير المناخ والتأثير الاجتماعي والاقتصادي الناجم عن تفشي مرض فيروس إيبولا، وقد وزعت تلك المنشورات والأوراق على نطاق واسع وحرت مناقشتها من قبل صانعي السياسة. وبالإضافة إلى ذلك، استفادت ٥٠ دولة وأكثر من ١١٢٠ موظفاً عمومياً (حوالي ٣٠ بالمائة منهم نساء) من الدورات التدريبية والفعاليات الرئيسية الأخرى التي جرت خلال فترة السنتين في مجالات الإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي.

٣٥٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أُنجزت نسبة ٩٨ بالمائة من عدد ٤٢٨ ناتجا صدر بما تكليف، بزيادة بلغت ٩٧ بالمائة بالمقارنة مع فترة السنتين السابقة. وكان معدل استخدام الميزانية ٩٥ بالمائة، مقابل الهدف المنشود وهو استخدام الميزانية بنسبة ١٠٠ بالمائة. وخضعت منشورات اللجنة الاقتصادية التي أُنتجت في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ إلى مراجعة خارجية بنسبة ١٠٠ بالمائة، وهو ما يلي هدف فترة السنتين. واعتمدت اللجنة الاقتصادية سياسة تقييم تهدف إلى زيادة التعلم في إطار المنظمة، ودعم المساءلة والشفافية، وتحسين الاتساق والكفاءة في مجال توليد المعارف التقييمية واستخدامها من أجل إدارة تركز على تحقيق النتائج. وفي إطار استطلاع أجرته اللجنة الاقتصادية لشركائها في عام ٢٠١٤، وافق ٨٤ بالمائة من المستجيبين على أن أبحاث اللجنة الاقتصادية تطبق فهماً متطوراً للقضايا السياساتية المتعلقة بالتنمية في أفريقيا.

٣٥٣ - وترتب اللجنة الاقتصادية الحوافز المؤسسية من خلال المساءلة الفعالة والموثوقة، ونظام لإدارة الجودة والنتائج. وفي عام ٢٠١٤، وضعت اللجنة لوحة متابعة لإدارة الأداء تهدف إلى قياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المؤسسية المتمثلة في التأثير من خلال السياسات، وكفاءة المصداقية والثقة، والمساءلة والتعلم، وتحقيق الفعالية التشغيلية. وأصبحت لوحة المتابعة، بالإضافة إلى الاستطلاعات السنوية للشركاء والموظفين، أداة مهمة لقياس الأداء المؤسسي.

٣٥٤ - وتحظى أنشطة اللجنة الاقتصادية بتغطية إعلامية متزايدة (تغطية إذاعية وتليفزيونية ومن جانب وسائل الإعلام الإلكترونية، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي)، مثلما يتضح من صدور ٨٨٧ ٨ مادة إعلامية أعدتها اللجنة (مقابل هدف فترة السنتين، وهو

٢٠٠٠ مادة إعلامية)؛ ومن بلوغ عدد الزيارات لموقع اللجنة على شبكة الإنترنت وعمليات تحميل منتجاتها الإعلامية ٣٦,٧ مليون زيارة وعمليات تحميل (مقابل هدف فترة الستين البالغ ٢٢,٥ مليون زيارة وعمليات تحميل)؛ وزيادة عدد متابعيها على موقع تويتر عن ١٧٠٠٠ متابع وعلى موقع فيسبوك عن ٦٠٠٠ متابع؛ إضافة إلى التغطية الإعلامية لأنشطة اللجنة في ٣١ مقالا على مواقع التدوين وأكثر من ١٢٠ مقابلة إذاعية وتلفزيونية مع منافذ إعلامية شملت هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)، وقناة الجزيرة، وهيئة إذاعة جنوب أفريقيا (SABC)، وشبكة CNBC، وصحيفة لوموند وإذاعة فرنسا الدولية، وما يزيد على ١٧٠٠ مقال نشرت في صحف ومجلات منها صحيفة الفاينانشال تايمز.

٣٥٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كانت نسبة ٨٠ بالمائة من جميع مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد نُفذت، وتم بذلك تلبية الهدف المحدد لفترة الستين. فقد عممت اللجنة الاقتصادية التطبيقَ المسمى "Inventory+" الذي مكّن من طلب وتتبع أصناف المخزون بصورة آلية ومبسطة؛ وبدأت في اختبار تطبيق XenDesktop (تطبيق حاسوب مكثفي افتراضي) واستخدام شبكة تخزين جديدة؛ وأدخلت العمل بنظام مركز الاتصال ونشرت خوادم جديدة لموقع اللجنة الإلكتروني ومدونة الأمين التنفيذي وخدمات المكتبة؛ وانتهت من تنسيق عملية توسيع عرض النطاق الترددي في جميع المكاتب دون الإقليمية؛ وسلمت مركزي البيانات في فالنسيا وبرينديزي الرابط الجديد لتبديل الوسوم المتعددة البروتوكولات؛ كما استكملت مشروع الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مبنى المكتب الجديد؛ واستمرت في تقديم الدعم لتشغيل مركز البيانات والخوادم والشبكات الداخلية والخارجية والهياكل الأساسية لأمن المعلومات؛ وقامت بتشغيل الشبكة الإذاعية الجديدة عن طريق تركيب أربعة أجهزة رقمية لتقوية الإرسال.

٣٥٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نجحت اللجنة الاقتصادية في إقامة وإدارة ما مجموعه ٢٢٢ شراكة (٦٤ شراكة جديدة و١٥٨ شراكة قائمة). وخلال الفترة نفسها، حشدت اللجنة الاقتصادية ما مجموعه ٦٣٩ ٠٠٠ مليون دولار في شكل موارد من خارج الميزانية (مقابل المبلغ المستهدف البالغ ٧٣ مليون دولار) لدعم أنشطتها المعيارية والتشغيلية. وساهم ترتيب التمويل المشترك، الذي يضم الدانمرك والسويد والمملكة المتحدة والنرويج، بمبلغ قدره ١٢,٢ مليون دولار، في حين قدمت كندا ٧,٤٨ ملايين دولار. ووردت مساهمات كبيرة أخرى من الاتحاد الأوروبي بقيمة ٦,٥٤ ملايين دولار، دعماً للمبادرة المتعلقة بسياسات الأراضي. وساهمت الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية بمبلغ ١,٨٧ مليون دولار لفائدة المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت اللجنة الاقتصادية تلقي التمويل من شركاء دوليين آخرين. وتبذل اللجنة جهوداً كبيرة لإقامة شراكات مع مؤسسات بحثية كبرى

من داخل القارة وخارجها، دعماً لرؤيتها المتمثلة في أن تصبح مجّمع الفكر الأول بشأن قضايا التنمية في أفريقيا.

المرفق

متابعة القرارات المنبثقة عن الاجتماعات السنوية المشتركة الثامنة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

يبيّن الجدول التالي الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استجابةً للأحكام ذات الصلة من المقررات والقرارات المعتمدة في الاجتماعات السنوية المشتركة الثامنة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، التي عُقدت في أديس أبابا في الفترة من ٢٥ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥. وقد نُفذ بعض الأنشطة والتدابير المدرجة في الجدول بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي.

ويسلط الجدول الضوء على عدد من الإنجازات الهامة المحققة دعماً للتنمية في الدول الأعضاء، ويطرح مجموعة من التوصيات بشأن كيفية مواصلة تعزيز هذه الإجراءات.

الإجراءات المتخذة/الشعب والمكاتب دون الإقليمية المسؤولة	البيان الوزاري	القرارات
القرار ٩٢٨ (د-٤٨) - تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣: التخطيط والتعبئة والتمويل من أجل التنمية		
<p>ساعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الترويج لخطة عام ٢٠٦٣ من خلال عرضها إياها في الدورة الأولى للجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية. وقد حثت لجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية للجنة الاقتصادية على أن تقوم، من خلال شعبتها المعنية بسياسات التنمية الاجتماعية، بتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء من أجل إضفاء الصبغة المحلية على خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ونتائج الاستعراض الذي أجري لعملية تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مضي عشرين عاما على اعتمادها، بحيث يتسنى تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية ورصدها بشكل فعال. كما طلبت لجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية إلى شعبة سياسات التنمية الاجتماعية أن تواصل تعزيز تعاونها مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في مجال تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية والتنمية الاجتماعية.</p> <p>وتعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن كثب مع شعبة التخطيط الاستراتيجي بمفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن خطة عام ٢٠٦٣، إذ إنها تجمع بين شتى كيانات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة دعما لتنفيذ الخطة المذكورة على الصعيد الوطني. وفي ضوء ذلك، قدمت شعبة تنمية القدرات الدعم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي في المشاورات التي أجرتها المفوضية مع ٢٧ بلدا أفريقياً بشأن تعميم مراعاة خطة عام ٢٠٦٣ في الخطط الوطنية الاستراتيجية والتنمية.</p> <p>وتعزز اللجنة الاقتصادية، من خلال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط وشعبة سياسات الاقتصاد الكلي، عقد دورة تدريبية قصيرة في عام ٢٠١٦ تنظمها للمرة الأولى لفائدة مخططي التنمية الأفريقيين بشأن دمج أهداف خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في خطط التنمية الوطنية. وستضمن الدورة عنصرا عن رسم السياسات عن طريق وضع النهج المتكاملة وإدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. ونظم المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط حلقة دراسية حول الموضوع نفسه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وبشكل أعم، راعى المعهد كلتا الخطتين في برنامجه لبناء القدرات بأن قام بتعديل محتوى دوراته التدريبية التي تستهدف</p>	<p>وناشد كذلك بلدانا والمؤسسات الأفريقية الترويج لخطة عام ٢٠٦٣ وبصفة خاصة في أوساط الشباب الأفريقي من خلال أنشطة الدعوة والتثقيف ومختلف استراتيجيات التواصل، وكذلك ضرورة توفير المهارات المناسبة التي تشكل الأساس لإحداث التحول الهيكلي</p>	<p>٥- يهيب بمفوضية الاتحاد الأفريقي أن تقوم، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين، بدعم الدول الأعضاء في إدماج خطة عام ٢٠٦٣ في خططها الوطنية؛</p>

الإجراءات المتخذة/الشعب والمكاتب دون الإقليمية المسؤولة	البيان الوزاري	القرارات
<p>مخطّطي التنمية.</p> <p>تعقد شعبة سياسات الاقتصاد الكلي التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا التجمع الثالث لمحافظة المصارف المركزية الأفريقية الذي يُنظم على هامش الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين. وبادرت الشعبة أيضا إلى إقامة صلات مع رابطة المصارف المركزية الأفريقية بغية إقامة شراكة رسمية في المستقبل والتعاون معا في تنظيم التجمع السنوي. وسيسمح ذلك بتحسين رصد ما تقوم به المصارف المركزية من دور في التحول والتمويل بالقارة على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي.</p> <p>وينظر المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في استهلال دورة قصيرة عن تعبئة الموارد المحلية والاستثمار تهدف إلى تعزيز قدرات صانعي السياسات على مواجهة المعوقات التي تعترض فعالية تعبئة الموارد على الصعيد الوطني. وستشمل المواضيع المزمع تغطيتها الاستراتيجيات الرامية إلى تحسين كفاءة النظم الضريبية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، والترتيبات المؤسسية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وسوف تستند هذه الدورة إلى حلقة عمل عن وضع المناهج الدراسية وحوار رفيع المستوى عن تعبئة الموارد المحلية والاستثمار نظمهما المعهد الأفريقي بالتعاون مع شعبة تنمية القدرات في عام ٢٠١٥.</p> <p>وقد اعتاد المعهد الأفريقي إقامة الشراكات مع المصارف الأفريقية بغية تعزيز برنامجه لبناء القدرات. وبالتعاون مع المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وشركاء آخرين، نظم المعهد في عام ٢٠١٥ دورة دراسية عن تطوير الهياكل الأساسية للنقل في أفريقيا.</p>	<p>ونحن نحيب بالمصارف المركزية الأفريقية والمؤسسات الأفريقية أن تزيد دعمها للجهود الرامية إلى تعزيز التحول الاجتماعي والاقتصادي للقارة وتمويله.</p>	<p>٦- بحث الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، فضلا عن جميع أصحاب المصلحة الإقليميين والخارجيين على:</p> <p>(أ) النظر في تمويل خطة عام ٢٠٦٣ بصورة شاملة تأخذ في الحسبان: أولا، تعبئة الموارد المحلية، وثانيا، الاستفادة من قنوات الوساطة المالية الموجودة حاليا وتلك الجديدة المتوخى إنشاؤها، وثالثا، الحصول على موارد لتيسير التمويل من قبيل الأموال المخصصة للمشاريع، ومرافق الضمان وتقاسم المخاطر؛</p> <p>(ب) معالجة قضايا التدفقات المالية غير المشروعة، والاستفادة القصوى من ريع الموارد الطبيعية وتطوير أسواق رأس المال الإقليمية؛</p> <p>(ج) إمعان النظر في استراتيجية التمويل المحلي والخارجي لخطة عام ٢٠٦٣؛</p>
<p>على هامش الاجتماعات السنوية المشتركة الثامنة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، استضافت اللجنة الاقتصادية، باعتبارها أمانة آلية التنسيق الإقليمي في أفريقيا وبالتعاون مع الاتحاد</p>		<p>٨- يدعو مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي إلى تنظيم مشاورات بحلول شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥</p>

الإجراءات المتخذة/الشعب والمكاتب دون الإقليمية المسؤولة	البيان الوزاري	القرارات
<p>الأفريقي، الدورة السادسة عشرة لآلية التنسيق الإقليمي في أفريقيا التي عُقدت بشأن موضوع ”دعم منظومة الأمم المتحدة لسنة الاتحاد الأفريقي لتمكين المرأة والنهوض بها من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣“. وخلال الاجتماع، وافقت منظومة الأمم المتحدة على مساعدة الاتحاد الأفريقي في تطبيق خطته العشرية للتنفيذ من خلال البرمجة المشتركة. وأتفق أيضا على أن مجموعات آلية التنسيق الإقليمي في أفريقيا سيجري تعزيزها دعماً للعمل الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي في مجال المبادرات والبرامج التي تكفل حماية حقوق المرأة وتوفير الخدمات الملائمة للنساء والفتيات. وأقرت الدورة أيضا إطارا جديدا هو الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧ التي ستحل محل البرنامج العشري لبناء القدرات الذي ينتهي أجله في آخر عام ٢٠١٦. وقد أقرت جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي هذه الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دورتها العادية الخامسة والعشرين المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٥، وأحيلت الشراكة إلى الأمم المتحدة لكي تنظر فيها في دورتها الحادية والسبعين.</p>		<p>لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن خطة السنوات العشر الأولى لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣</p>
<p>في عام ٢٠١٥، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المساعدة التقنية إلى حكومة غينيا التي كُلفت بتنفيذ المقرر ٤٦٥ (د-٢٠) الصادر عن الاتحاد الأفريقي بشأن إنشاء تحالف يجمع بين التعاون الذي يتم بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لدعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واستعرضت اللجنة الاقتصادية مشاريع الوثائق المتعلقة بإنشاء أمانة لتحالف التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتحديد اختصاصاتها، وقدمت مساهمات في تلك الوثائق.</p>		<p>٩- يدعو أيضا مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي إلى الاستعانة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي دعماً لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣</p>
<p>بدأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إنشاء نظام قاري للإنذار المبكر والتنبؤ الرقمي بأحوال الطقس والمناخ. وخلال المرحلة التجريبية، جرى نشر نظام عالي الاستبانة للإنذار المبكر في الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في أفريقيا، ومنها كابو فيردي وسيشيل.</p>		<p>١٠- يطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا إجراء دراسة بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦ عن إنشاء مرصد للتنمية الاقتصادية، يُعهد إليه بوضع نظام إنذار مبكر للمخاطر التي تواجه الاقتصادات الأفريقية واقتراح تدابير لتخفيف تأثيراتها المحتملة.</p>

الإجراءات المتخذة/الشعب والمكاتب دون الإقليمية المسؤولة	البيان الوزاري	القرارات
<p>تقوم شعبة التكامل الإقليمي والتجارة بإطلاق دليل التكامل الإقليمي الأفريقي لأول مرة أثناء انعقاد الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين. وسيُفتح في الوقت نفسه موقع شبكي لتيسير الوصول العالمي إلى الدليل.</p>	<p>ونحث مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على التعجيل بإصدار مؤشر التكامل الإقليمي المخطط له نظراً لإمكانية استخدامه كأداة تساعد في مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية.</p>	
القرار ٩٢٩ (د-٤٨) - المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية		
<p>نظمت شعبة سياسات الاقتصاد الكلي باللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة الشؤون الاقتصادية بمفوضية الاتحاد الأفريقي مشاوراً إقليمية بشأن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وقد عُقدت المشاورة قبل الاجتماعات السنوية المشتركة الثامنة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين. وكان الهدف الرئيسي للمشاورة هو مناقشة أولويات أفريقيا فيما يتعلق بتمويل التنمية والاتفاق على وثيقة ختامية تشكل مشاركة أفريقيا في المفاوضات المعقودة في إطار المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.</p> <p>واستضافت شعبة سياسات الاقتصاد الكلي وحكومة إثيوبيا وشركة ماكينزي وشركاه في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ نشاطاً جانبياً تناول ازدياد سعة الحيز المالي في أفريقيا، عُقد على هامش المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وقد اجتذب هذا النشاط ١٣٠ مشاركاً، منهم ممثلون لحكومات أفريقية وباحثون وجهات من القطاع الخاص والمجتمع المدني. وتمثل الهدف الرئيسي لهذا النشاط في دراسة دور سعة الحيز المالي في خطة التحول الهيكلي في أفريقيا، وتحديد الآليات التي يمكن من خلالها توسيع الحيز المالي لتلبية الاحتياجات التمويلية الكثيفة والمتغيرة للتنمية المستدامة والشاملة للجميع في أفريقيا.</p>		<p>وإذ يؤكد ضرورة أن تأخذ الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في اعتبارها مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، والحق في التنمية، على أن تحترم في الوقت نفسه حيز السياسات الإنمائية للبلدان الأفريقية لتنفيذ برامجها في مجال القضاء على الفقر والتنمية المستدامة،</p>
<p>خلال المشاورة الإقليمية التي أجريت بشأن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، قامت شعبة سياسات الاقتصاد الكلي بتنظيم نشاط جانبي لمجموعة المفاوضين الأفريقيين من أجل مناقشة مدخلات من المشاورة الإقليمية الأفريقية وإدراجها في مشروع الوثيقة المعنونة "تمويل التنمية: المنظورات الأفريقية". وأسفر النشاط الجانبي عن تحسن كبير في محتوى مشروع الوثيقة.</p>		<p>٢- يطلب إلى مجموعة المفاوضين الأفريقيين في نيويورك الاستعانة بمشروع الوثيقة المعنونة "تمويل التنمية: المنظورات الأفريقية" كمدخل عند التفاوض على الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية ويحث أفريقيا على التحدث بصوت واحد طوال عملية المؤتمر الدولي لتمويل التنمية.</p>
القرار ٩٣٠ (د-٤٨) - المنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة		

الإجراءات المتخذة/الشعب والمكاتب دون الإقليمية المسؤولة	البيان الوزاري	القرارات
<p>في إطار متابعة القرار ٩٣٠ (د - ٤٨)، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعقد المنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة في ١٧ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وجمع المنتدى الممثلين رفيعي المستوى للدول الأعضاء الأفريقية وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة. وكان الهدف الرئيسي للمنتدى هو إجراء مداولات بشأن مساهمة أفريقيا الجماعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والاتفاق على محتواها. واتجه التركيز في الرسائل التي اعتمدها المنتدى الإقليمي إلى هيئات التنمية المستدامة ودورها في تعزيز التكامل والتنفيذ والاستعراض فيما بعد عام ٢٠١٥؛ وإلى التدخلات الإقليمية والوطنية؛ والمسائل الجديدة والناشئة والتفاعل بين العلم والسياسات؛ والبلدان النامية غير الساحلية؛ فضلا عن إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وعرض رئيس لجنة التنمية المستدامة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا الرسائل الرئيسية أثناء انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥.</p> <p>وتمشيا مع مطلب تقديم تقرير سنوي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ستعقد اللجنة الاقتصادية في عام ٢٠١٦ الدورة الثانية للمنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة التي ستتناول موضوعا عنوانه "المتابعة والاستعراض العالميان لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠".</p>		<p>١- يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وغيرهما من الشركاء، إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لعقد المنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة مرة كل سنتين؛</p>
<p>في شباط/فبراير ٢٠١٦، عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي اجتماعا تقنيا لمناقشة وتنسيق استراتيجية كل من هذه الكيانات في مجال تعميم أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣. وناقش المشاركون أيضا سبل دمج خطة عام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة بغية تبسيط تنفيذها ورصدها وتقييمهما وآليات الإبلاغ المتصلة بهما، وتجنب إثقال كاهل البلدان بخطين للتنمية قائمتين بذاتهما.</p>		<p>٢- يتعهد بالعمل في تعاون وثيق مع الحكومات الوطنية لدعم عقد المنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة؛</p>

الإجراءات المتخذة/الشعب والمكاتب دون الإقليمية المسؤولة	البيان الوزاري	القرارات
<p>وعلاوة على ذلك تجري حاليا محادثات بين اللجنة الاقتصادية ومفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن طرائق استعراض وإقرار تقارير أهداف التنمية المستدامة الخاصة بأفريقيا (وهي المنشورات التي ستحل محل تقارير الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بأفريقيا التي كانت اللجنة تصدرها بالتعاون مع المفوضية ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي). ويُنتظر أن يكون المنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة الآلية الرئيسية لاستعراض التقدم المحرز. ومن المتوقع إجراء استعراض مشترك لأهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ (خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى).</p>		
القرار ٩٣١ (د-٤٨) - ثورة البيانات والتنمية الإحصائية		
<p>في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وفرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعماً تقنياً، قدم بقيادة شعبة سياسات الاقتصاد الكلي، حلقة عمل نظمها مفوضية الاتحاد الأفريقي عن إطار القياس المتصل بخطة السنوات العشر لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣. وكان الهدف من حلقة العمل المذكورة صقل المؤشرات الخاصة بهذه الخطة.</p> <p>كما أجرت شعب مختلفة باللجنة الاقتصادية عمليات تقييم ومسح تهدف إلى تحديد القواسم المشتركة بين خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بغية تخفيف العبء عن كاهل جميع الجهات صاحبة المصلحة المشاركة في تنفيذ هاتين الخطتين ورصدهما وتقييمهما وتقديم التقارير عنهما.</p> <p>وكذلك قدمت اللجنة الاقتصادية الدعم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء الأفريقية لمساعدتها على صقل المؤشرات العالمية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ولا يرتبط هذا العمل ارتباطاً مباشراً بخطة عام ٢٠٦٣، إلا أنه سيساهم في دمج أطر قياس خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ (أي المؤشرات والغايات والأهداف).</p> <p>وقدم كل من اللجنة الاقتصادية ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وجنوب أفريقيا (من خلال أمانة الندوة الأفريقية للتنمية الإحصائية) الدعم إلى خبراء من الدول الأعضاء من أجل تقدير تكلفة تنفيذ استراتيجية منقحة لمواءمة الإحصاءات في أفريقيا دعماً لخطة عام ٢٠٦٣.</p>		<p>٦- يطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة إنشاء فريق عامل يضطلع بوضع مؤشرات لخطة السنوات العشر الأولى (٢٠١٤-٢٠٢٣) لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣؛</p>

الإجراءات المتخذة/الشعب والمكاتب دون الإقليمية المسؤولة	البيان الوزاري	القرارات
<p>في إطار متابعة إعلان ياموسوكرو بشأن التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، احتُفل في الندوة الأفريقية للتنمية الإحصائية بصدور منشور بعنوان "دليل إرشادي إلى رقمنة التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية: دليل مفصل إلى رقمنة عمليات التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في البيئات القليلة الموارد" في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. والدليل الإرشادي المذكور، الذي أعد بالتعاون مع مصرف التنمية الأفريقي ومنظمة Plan International، يستجيب لضرورة تطوير نظم فعالة ومستدامة للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية يمكن التوسع فيها وللحاجة إلى توظيف الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأقصى أثر ممكن.</p> <p>إضافة إلى ذلك، جرى بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والندوة الأفريقية للتنمية الإحصائية وضع استراتيجية أفريقية لإحصاءات الوفيات بغية مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ نظام قوي لإحصاءات الوفيات يلبي متطلبات رصد خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.</p> <p>وأرسيت استراتيجية إقليمية خمسية (٢٠١٦-٢٠٢٠) لتحسين التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في أفريقيا. وسيدعم تنفيذ هذه الاستراتيجية جميع أعضاء المجموعة الأساسية الإقليمية المعنية بالتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية البالغ عددهم ١١ عضوا.</p> <p>واستكملت بعض البلدان تقييمها لنظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية بما ووضعت خطط عمل استراتيجية، وشرع الكثير غيرها في تنفيذ عملية التقييم.</p> <p>وأخيرا، بُذلت جهود خاصة لتعزيز تنفيذ برنامج أفريقيا للتسجيل بتحسين نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في البلدان الناطقة بالفرنسية. كما أنشئ فريق إقليمي للدعم مقره المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية، وساعد هذا الفريق على توليد زخم كان البرنامج في أشد الحاجة إليه. وأجرى فريق الدعم الإقليمي برنامجين تدريبيين، وزار عدة منظمات منها المنظمة الدولية للفرنكوفونية والرابطة الدولية للعمد الناطقين بالفرنسية.</p>		<p>١٢- يدعو مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي إلى التعجيل بتنفيذ إعلان ياموسوكرو بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية</p>
<p>نُفذت أعمال تمهيدية كجزء من الجهود العالمية الرامية إلى وضع قياسات أفضل للرفاه والتنمية في أفريقيا تتجاوز قياس الناتج المحلي الإجمالي. وقد استعرضت اللجنة الاقتصادية بيانات ومسائل جنسانية ينطوي عليها تطوير هذه القياسات، وذلك تمهيدا للاضطلاع بمزيد من العمل من أجل التوصل لمؤشرات أفضل.</p>		<p>١٣- يطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وضع دليل لقياس مدى بلوغ البلدان الأفريقية مرحلة الاقتصادات الناشئة، تمثيا مع التوجيه</p>

الإجراءات المتخذة/الشعب والمكاتب دون الإقليمية المسؤولة	البيان الوزاري	القرارات
		الوارد في خطة عام ٢٠٦٣ والموقف الأفريقي الموحد بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من جملة أشياء.
القرار ٩٣٢ (د-٤٨) - مؤشر التنمية الاجتماعية في أفريقيا		
<p>استجابة للأحكام الواردة في القرار ٩٣٢ (د-٤٨)، روجت شعبة سياسات التنمية الاجتماعية لدليل التنمية الاجتماعية في أفريقيا في عدد من المنتديات السياسية الرفيعة المستوى، بما في ذلك مؤتمر القمة المعني بالازدهار في أفريقيا والدورة السنوية لبرلمان البلدان الأفريقية والدورة الأولى للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة.</p> <p>وأشاد صانعو السياسات الأفريقيون والخبراء الإقليميون بالدليل قائلين إنه وثيق الصلة بأولويات أفريقيا الإنمائية الحالية وله دور هام في تقييم التقدم المحرز وتعزيز النمو المنصف والشامل للجميع داخل البلدان وفيما بينها.</p> <p>ولقي الدليل الاهتمام في أوساط منظمات المجتمع المدني، وفي مجامع الفكر والمؤسسات البحثية الإقليمية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وُقِع اتفاق مع مؤسسة روكفلر لتقديم منحة من أجل تنفيذ المؤشر وتعميمه، ونشرت جمعية التنمية الدولية منتجات بحثية عنه. وأقرت المؤسسات الدليل كأداة رصدية وسياساتية رئيسية لإيجاد مجتمعات شاملة للجميع في أفريقيا.</p> <p>واستجابة لتزايد الطلب على أنشطة تنمية القدرات من جانب الحكومات والهيئات الحكومية الدولية، تخطط اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال شعبة سياسات التنمية الاجتماعية والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، لعقد حلقات عمل تدريبية عن كيفية استخدام الدليل. وسيولد الدليل نتائج يراود الاستعانة بها كأداة رئيسية لتوجيه عمليات التخطيط الإنمائي وتحسين فعالية الاستهداف عند وضع السياسات، ولذلك يعمل المعهد الأفريقي أيضا على دمج الدليل بصورة مجدية في برامج التدريبية، ولا سيما الدورات الدراسية التي يقدمها بشأن السياسات الاجتماعية لفائدة مخططي التنمية وتلك التي تتناول أسس التخطيط الإنمائي.</p>		<p>٣- يوصي بجعل مؤشر التنمية الاجتماعية في أفريقيا مرجعا معتمداً لتقييم التقدم المحرز في مجال التنمية الاجتماعية في القارة؛</p>
<p>في عام ٢٠١٥، نظمت شعبة سياسات التنمية الاجتماعية أربع حلقات عمل دون إقليمية لتدريب مجموعة من كبار الإحصائيين وصانعي السياسات من ٤٥ بلدا و ٩ جماعات اقتصادية إقليمية على تطبيق الدليل والاسترشاد به في توجيه السياسات الاجتماعية. وعرض المشاركون (الممثلون القطريون والإقليميون) النتائج التي كانت أدوات فعالة ساعدت على تحديد العوامل الرئيسية المؤدية للإقصاء والفئات الرئيسية المتضررة منه في كل بلد من البلدان.</p> <p>وفي وقت لاحق طلبت عدة حكومات ومؤسسات إقليمية إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الحصول على مساعدة</p>		<p>٥- يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقدم تقريرا إلى المؤتمر الوزاري في دورته المزمع عقدها في آذار/مارس ٢٠١٦، عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار</p>

الإجراءات المتخذة/الشعب والمكاتب دون الإقليمية المسؤولة	البيان الوزاري	القرارات
<p>تقنية لبناء القدرات تقدمها اللجنة خصيصاً من أجل اعتماد الدليل وتعميمه في عمليات صوغ السياسات وتخطيطها. وبدأ تقديم برنامج تدريبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، تصحبه حلقة عمل لبناء قدرات كبار الإحصائيين والإدارات المعنية بالسياسات في الدول الأعضاء بالاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وفي ضوء ورود مزيد من الطلبات، تقرر عقد حلقات عمل إضافية في عام ٢٠١٦ لفائدة منظمات، منها السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي واللجنة الدائمة المعنية بالتعليم والثقافة والسياحة والموارد البشرية التابعة لبرلمان البلدان الأفريقية، فضلاً عن حكومات بوتسوانا وبوركينا فاسو وموريشيوس.</p> <p>ولضمان الاستدامة والملكية الوطنية للدليل، جار تعيين منسق للدليل (أو تشكيل فريق وطني للتنفيذ)، بدعم من اللجنة الاقتصادية، لكي يتولى قيادة عملية جمع البيانات والتحليل وحساب الدليل ويسر تبادل المعارف فيما بين المؤسسات الوطنية. وسيساعد ذلك على تعميم الدليل في سياق التخطيط الإنمائي الوطني.</p>		
<p>القرار ٩٣٣ (د-٤٨) - إطار تجديد الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧</p>		
<p>لا يلزم اتخاذ أي إجراء من جانب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.</p>		
<p>القرار ٩٣٤ (د-٤٨) - برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعدد ٢٠١٤-٢٠٢٤</p>		
<p>أدرجت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في ميزانيتها البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ مشروعاً تنفذه شعبة التكامل الإقليمي والتجارة لتقديم الدعم فيما يتعلق ببرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية.</p> <p>وعلاوة على ذلك انتهى من إعداد أول تقرير تحليلي عن حالة تنفيذ برنامج عمل فيينا وقدم التقرير إلى الجمعية العامة. ويعطى التقرير الإنجازات المحققة والتحديات الماثلة فيما يتعلق بتنفيذ المجالات الستة ذات الأولوية المحددة في برنامج عمل فيينا، وهي: المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر؛ وتطوير البنية التحتية وصيانتها؛ والتجارة الدولية؛ والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي؛ والتحول الاقتصادي الهيكلي؛ ووسائل التنفيذ.</p> <p>وشاركت اللجنة الاقتصادية أيضاً في الاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان</p>	<p>ونؤيد برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعدد ٢٠١٤-٢٠٢٤ وندعو إلى تنفيذه بصورة شاملة وفعالة. وفي هذا الصدد، نحث البلدان الأفريقية غير الساحلية على إدماج برنامج عمل فيينا في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والقطاعية بغرض كفالة تنفيذه تنفيذاً فعالاً. وندعو كذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وجميع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى إلى تقديم الدعم اللازم للبلدان غير الساحلية الأفريقية في إطار</p>	<p>٤- يطلب إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا إدراج برنامج عمل فيينا في برنامج عمل اللجنة، حسب الاقتضاء، ضمن حدود ولايتها، وتقديم تقارير تحليلية عن تنفيذ برنامج العمل على نحو ما دعت إليه الفقرة ٧٥ منه؛</p>

الإجراءات المتخذة/الشعب والمكاتب دون الإقليمية المسؤولة	البيان الوزاري	القرارات
<p>النامية غير الساحلية الذي عُقد في زامبيا في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وكان الهدف من الاجتماع هو تقييم الإنجازات والتحديات وبناء توافق في الآراء بشأن مؤشرات برنامج عمل فيينا وعمليات الرصد والتقييم المتعلقة به.</p> <p>وبالنسبة إلى عنصر التجارة التابع لبرنامج عمل فيينا، يُذكر أن برنامج العمل الحالي لتيسير التجارة الذي يديره المركز الأفريقي للسياسات التجارية التابع للجنة الاقتصادية يشمل تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء لاعتماد نهج التجارة اللاورقية من خلال مفهوم النافذة الواحدة الإلكترونية وإقامة تحالف أفريقي لإدارة ممرات النقل ليكون بمثابة محفل للتنسيق ووضع السياسات يجمع المؤسسات الأفريقية لإدارة ممرات النقل.</p>	<p>برامج عمل كل منها وبما يتماشى مع ولايتها.</p>	
القرار ٩٣٥ (د - ٤٨) - أقل البلدان نموا في أفريقيا		
<p>قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بتنظيم اجتماع لفريق من الخبراء عُقد في أيار/مايو ٢٠١٥ في الجزائر العاصمة لاستعراض تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ في أفريقيا. وأفسح الاجتماع المجال لإجراء مناقشات صريحة بشأن كيفية تحسين تنفيذ البرنامج. وأقر المشاركون بأنه لم يجر سوى تقدم محدود في تنفيذ برنامج العمل في أفريقيا وحثوا الحكومات وشركاء التنمية على تكثيف الجهود لتعميمه وتنفيذه. وشددوا على ضرورة أن يولي شركاء التنمية الأولوية لأقل البلدان نموا وأن يفوا بالتزاماتهم فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وتيسير الوصول إلى الأسواق، وتعزيز الاستثمار، وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا. وفيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا، نوقش الاقتراح الداعي إلى إنشاء مصرف للتكنولوجيا لصالح أقل البلدان نموا ولقي ترحيب الحضور. وشدد المشاركون على أن تحسين نظم التعليم شرط مسبق لاستخدام التكنولوجيا وأن تكييف التكنولوجيا المتاحة حاليا مع السياقات الوطنية يتسم بالقدر نفسه من الأهمية. وأوصوا بتناول المسائل المتعلقة بأقل البلدان نموا بمزيد من التحليل من أجل التوصل إلى فهم عميق للعوامل المحفزة للتقدم والأسباب الكامنة وراء بطء وتبرته في مجال تنفيذ برنامج العمل والخلوص إلى اقتراحات تمكن من معالجة الاختناقات التي يتم تبينها بفعالية. وأشار المشاركون أيضا إلى أن مسار تدفق المعلومات المتصلة بتنفيذ برنامج العمل كثيرا ما لا يتجاوز مستوى وزارات الخارجية. وأكدوا أن تفعيل برنامج العمل بكفاءة يقتضي إطلاق وحدات التخطيط الإنمائي على هذه المعلومات. واقترح في هذا الصدد أن يتم تحسين شبكات التواصل. وينبغي على وجه التحديد توسيع شبكة جهات التنسيق الوطنية المعنية بأقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال منبر إلكتروني مخصص لها.</p>	<p>وندعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والشركاء الآخرين، إلى تنظيم اجتماع تحضيرى إقليمي لأفريقيا، في إطار الأعمال التحضيرية للاجتماع الوزاري في إيطاليا.</p>	<p>٥- يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والمؤسسات الشريكة الأخرى مواصلة معالجة الشواغل والطلبات المقدمة من أقل البلدان نموا في أفريقيا، لضمان أن تتمكن تلك البلدان من استيفاء المعايير اللازمة للخروج من هذه الفئة؛</p>
<p>من المقرر تنفيذ هذا الطلب في عام ٢٠١٧، إلا أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عقدت في أيار/مايو ٢٠١٥ اجتماعا تقنيا مع جهات التنسيق المعنية بأقل البلدان نموا في أفريقيا وخبراء التخطيط الإنمائي الأفريقيين لمناقشة الاختناقات والفرص والتحديات الماثلة على طريق تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠.</p>		<p>٦- يطلب أيضا إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، عقد استعراض فترة السنتين</p>

الإجراءات المتخذة/الشعب والمكاتب دون الإقليمية المسؤولة	البيان الوزاري	القرارات
<p>ويضاف إلى ذلك أن شعبة سياسات الاقتصاد الكلي شاركت في حزيران/يونيه ٢٠١٥ في اجتماع استضافته حكومة إيطاليا في ميلانو لمناقشة تشجيع التحول الهيكلي في أقل البلدان نموا في أفريقيا. وأجرى المشاركون مداوالات حول التحديات التي تواجهها أقل البلدان نموا في سياق تنفيذ استراتيجياتها للخروج من تلك الفئة، والسبل التي يمكن لإيطاليا وغيرها من شركاء التنمية اتباعها لمساعدة هذه البلدان على التصدي لتلك التحديات.</p>		<p>الإقليمي المقبل لتنفيذ برنامج عمل أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ خلال الاجتماعات السنوية المشتركة العاشرة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.</p>
<p>القرار ٩٣٦ (د - ٤٨) -التقدم المحرز وسبل المضي قدما في تطوير الوكالة الأفريقية لقدرات مواجهة المخاطر</p>		
<p>لا يلزم اتخاذ أي إجراء من جانب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.</p>		